دور رؤية 2030 في اعادة تشكيل موقع المملكة العربية السعودية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية

إعداد الطالبة:

مارية شتوح

إشراف الأستاذ الدكتور:

عادل جارش

لجنة المناقشة:

أ.د. حميد رامي ..... رئيسا

أ.د. عادل جارش ..... مشرفا و مقررا

أ.د. أوبعيش هجيرة ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكروعرفان:

أتوجّه بالشكر إلى أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، على ما قدموه من تأطير علمي طيلة فترة التكوين.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى مشرفي على هذا العمل، الأستاذ **عادل جارش**، على ما بذله من جهد وتوجيه أكاديمي ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور رؤية السعودية 2030 في تعزيز موقع المملكة العربية السعودية على المستويين الإقليمي والدولي، باعتبارها مشروعًا تحويليًا استراتيجيًا يسعى إلى إعادة هيكلة الداخل السعودي وتوسيع أدوار المملكة في البيئة الدولية. فقد شكلت الرؤية نقطة انعطاف رئيسية في مسار الدولة السعودية، من خلال تقليص التبعية لمورد النفط، وتبني نموذج تنموي جديد يقوم على التنويع الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، والانفتاح السياسي والدبلوماسي.

اعتمدت الدراسة على مقاربات نظرية متنوعة من حقل العلاقات الدولية، أهمها نظرية القوة الناعمة، ونظرية الدور، ومقاربة الدفعة القوية، بهدف فهم ديناميكيات التحول السعودي في ظل بيئة دولية متغيرة، تتسم بتعدد الأقطاب وتصاعد التنافس الجيوسياسي. وقد سعت الدراسة إلى الربط بين التحولات الداخلية التي تقودها الرؤية، وبين إعادة تموضع المملكة في محيطها الإقليمي ونطاقها الدولي، من خلال تحليل المؤشرات والمشاريع الكبرى والسياسات المصاحبة.

وقد أظهرت النتائج أن رؤية 2030 أسهمت في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الوطني، وتفعيل إصلاحات مؤسسية واجتماعية شاملة، وهو ما انعكس في تعزيز أدوات التأثير الخارجي للمملكة، سواء عبر القوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والدين والاستثمار، أو من خلال توسيع الشراكات والتحالفات مع قوى إقليمية ودولية. كما بينت الدراسة أن المملكة، في ظل هذا التحول، باتت تؤسس لنموذج استثنائي في إدارة التحول، يمكن أن يرفع من مكانتها كفاعل إقليمي رئيسي وقوة دولية صاعدة، تجمع بين الأصالة والتحديث، وبين الهوية والمصلحة.

الكلمات المفتاحية :رؤية 2030، السعودية، إعادة التموضع، القوة الناعمة، العلاقات الدولية، الدور الإقليمي، النموذج التنموي

Abstract :

This study aims to analyze the role of Saudi Arabia's Vision 2030 in enhancing the Kingdom's regional and international positioning. The Vision is addressed as a transformative strategic project intended to restructure the internal foundations of the Saudi state and expand its influence within the global system. It represents a pivotal shift in the country's trajectory by reducing oil dependency and adopting a development model based on economic diversification, social empowerment, and political and diplomatic openness.

The research draws on several theoretical approaches from the field of international relations, including soft power theory, role theory, and the big push approach. These frameworks are used to understand the dynamics of Saudi transformation in light of domestic changes and a shifting international environment characterized by growing geopolitical competition.

The findings indicate that Vision 2030 has contributed to reshaping the national economy and advancing comprehensive institutional and social reforms. These shifts have strengthened the Kingdom's external influence through soft power tools and diversified partnerships. The study concludes that Saudi Arabia is moving beyond its traditional regional role toward becoming a central actor with growing international weight, based on a strategic model that combines identity and modernization.

Keywords: Vision 2030, Saudi Arabia, repositioning, soft power, international relations, regional role, development model.

مقدمة

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولات هيكلية عميقة شملت توزيع القوة، طبيعة الفواعل، وأولويات الدول. في ظل هذا السياق، لم تعد مكانة الدول تُقاس فقط بثرواتها الطبيعية أو قوتها العسكرية، بل بقدرتها على التكيف مع التحولات، وتوظيف أدوات القوة الشاملة، والانخراط في بيئة دولية متعددة الأقطاب. في هذا الإطار، برزت الرؤى الاستراتيجية الوطنية كآليات داخلية لإعادة صياغة التموقع الخارجي للدول، ومنها رؤية السعودية 2030 التي تمثل نقطة تحول محورية في مسار الدولة السعودية سياسيًا واقتصاديًا ومؤسساتيًا.

فمنذ إطلاقها سنة 2016، قدّمت الرؤية السعودية نموذجًا طموحًا لتحويل بنية الاقتصاد من الاعتماد الريعي إلى التنويع، وإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز الانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي[1]، مما جعلها مشروعًا لإعادة التموضع الشامل للمملكة، داخليًا وخارجيًا على حد سواء. وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل كيف ساهمت رؤية 2030 في صياغة أدوار جديدة للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

1. أهمية الدراسة:

_ تنبع أهمية الموضوع من كونه يتقاطع مع تحولات جارية في هيكل النظام الدولي، وفي إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، حيث تحاول المملكة كسر النموذج الريعي التقليدي والانخراط في أطر تنموية جديدة تعزز من ودورها.

_ كما أن الرؤية السعودية تمثل تجربة حديثة نسبياً في العالم العربي، ما يجعل دراستها من حيث الأبعاد الاستراتيجية والإقليمية والدولية مسألة آنية وذات صدى أكاديمي كبير.

_ وتكمن أهمية البحث أيضًا في محاولة الجمع بين تحليل مضمون الرؤية ومخرجاتها العملية، وبين توظيف إطار نظري متعدد لفهم ديناميكيات إعادة التموقع الدولي.

[1] Alammash Saad Abdullah. “Saudi Arabia and the Heart of Islam in Vision 2030: Impact on International Relations." *Arab Journal for Scientific Publishing* 2 (2021) ،p 2 .

2. **مبررات اختيار الموضوع :**

اختيار هذا الموضوع نابع عن تفاعل مجموعة من الدوافع الذاتية و الموضوعية للباحث والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

المبررات الذاتية : اختيار هذا الموضوع نابع من اهتمام الباحثة المتزايد بقضايا التحول الاستراتيجي في العالم العربي، وبناء النماذج الوطنية البديلة في ظل الأزمات البنيوية التي تعرفها الدولة الريعية، بالإضافة إلى الرغبة في توظيف أدوات تحليل العلاقات الدولية لفهم التحولات الجارية في المملكة، بعيدًا عن السرديات الخطابية.

المبررات موضوعية: تمثل رؤية 2030 نقطة مفصلية في تاريخ المملكة، وتحظى باهتمام واسع في مراكز الفكر والهيئات الدولية، كما أن التغير في الأدوار التي باتت المملكة تقوم بها إقليميًا ودوليًا، سياسيًا، اقتصاديًا، ودبلوماسيًا، يفرض نفسه كموضوع دراسة مركزي لتحليل بنية القوة والتحول في المنطقة.

3. **أهداف الدراسة:**

- تحليل رؤية 2030 كمخطط استراتيجي متكامل لتحول داخلي وخارجي.
- فهم كيف انعكست التحولات الداخلية على موقع المملكة في محيطها الإقليمي والدولي.
- إبراز أدوات القوة الجديدة التي اعتمدتها المملكة ضمن الرؤية.
- استشراف المسارات المحتملة لموقع المملكة بعد 2030.

4. **مجال الدراسة:**

المجال الموضوعي: يركز البحث على دراسة رؤية السعودية 2030 كإطار وطني استراتيجي لإعادة التموضع، وتحليل أثرها في تحديد الدور الخارجي للمملكة، من خلال مؤشرات القوة الناعمة، الاقتصادية، والتحالفات الدولية، مع استشراف موقع المملكة في مرحلة ما بعد 2030.

المجال الزمني: يمتد التحليل من سنة إطلاق الرؤية (2016) إلى أواخر 2024، مع اعتماد التقديرات والاستشراف حتى ما بعد 2030.

المجال المكاني: تشمل الدراسة السعودية كحالة تحليل، مع تتبع أدوارها في المجالين الإقليمي (الشرق الأوسط، الخليج العربي، العالم العربي) والدولي (العلاقات مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية).

5. إشكالية البحث:

يطرح هذا البحث إشكالية مركزية مفادها:

إلى أي مدى تسهم رؤية السعودية 2030 في تعزيز موقع المملكة على المستويين الإقليمي والدولي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما هو الإطار المفاهيمي والنظري الذي يُساعد على فهم رؤية السعودية 2030 وعلاقتها بإعادة التموضع الخارجي للمملكة؟

السؤال الثاني: ما مدى تأثير برامج الرؤية في بناء قوة داخلية داعمة للنفوذ الخارجي؟

السؤال الثالث: كيف ساهمت رؤية 2030 في إعادة صياغة أدوار المملكة الإقليمية والدولية ضمن بيئة استراتيجية متغيرة؟

السؤال الرابع: ما السيناريوهات المحتملة لموقع المملكة بعد 2030 في ضوء التحولات الحالية؟

6. الفرضيات:

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المتفرعة عنها، تم بناء مجموعة من الفرضيات التي يُفترض أن تُوجّه البحث وتساعد في تحليل مدى تأثير رؤية السعودية 2030 على موقع المملكة إقليميًا ودوليًا، وذلك على النحو الآتي:

_ إذا اعتُمدت رؤية السعودية 2030 كنموذج إصلاحي شامل، فإنها قد تُساهم في إعادة تموضع المملكة ضمن خارطة التوازنات الإقليمية والدولية من خلال تبني نموذج تنموي متكامل.

_ في حال استمر الزخم الداخلي الذي أحدثته الرؤية، فمن المرجّح أن يُعزّز من أدوات القوة الوطنية، ويمنح المملكة قدرة أكبر على لعب أدوار خارجية فعّالة.

_ ما دامت المملكة توظف آليات متعددة كالقوة الناعمة والتحالفات الاقتصادية والمبادرات السياسية في إطار الرؤية، فإن ذلك قد يُفضي إلى تجديد موقعها الإقليمي والدولي بشكل نوعي.

_ يتوقف موقع المملكة بعد 2030 على مدى استمرارية تنفيذ الرؤية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

7. المناهج والأدوات المعتمدة في البحث:

نظرًا للطبيعة المركبة لموضوع البحث، الذي يتقاطع بين التحول التنموي الداخلي وإعادة التموضع الخارجي في إطار العلاقات الدولية، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي رئيسي. ويُعد هذا المنهج الأنسب لتحليل الظواهر المركبة، بما يسمح بفهم السياق وتفسير العلاقات بين المتغيرات.

من خلال هذا المنهج، تم توصيف رؤية السعودية 2030 وتحليل مضامينها ومشاريعها وبرامجها الاستراتيجية، واستقراء تأثيرها على تموضع المملكة إقليميًا ودوليًا، انطلاقًا من المعطيات الكمية والنوعية المتوفرة.

كما استعانت الدراسة بعدد من الأدوات البحثية المساعدة، أهمها:

تحليل المؤشرات الكمية والنوعية: مثل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية، بهدف فهم العلاقة بين التحول الداخلي وديناميات القوة الخارجية.

تحليل الوثائق الرسمية: من خلال الرجوع إلى مضامين رؤية 2030، وتقارير الحكومة السعودية الرسمية ذات الصلة، وتحليل أهدافها ومحاورها وربطها بالسياق الإقليمي والدولي.

أداة بناء السيناريوهات الاستشرافية: وذلك لاستشراف موقع المملكة بعد عام 2030 من خلال بناء ثلاث سيناريوهات محتملة (تفاؤلي، خطي، تشاؤمي)، بالاعتماد على التوجهات الجارية والمعطيات المتاحة.

سمحت هذه المقاربة المنهجية بتقديم قراءة متعددة المستويات، تجمع بين التحليل السياسي، الاقتصادي، والتنظيمي، ما مكّن من فهم أعمق لمشروع الرؤية بوصفه أداة استراتيجية لإعادة التموضع في بيئة دولية متغيرة.

8. الدراسات السابقة:

عرف موضوع رؤية السعودية 2030 اهتمامًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، خاصة من قبل الباحثين في مجالات الاقتصاد والتنمية والسياسات العامة. إلا أن الجانب المتعلق بأثر الرؤية على موقع المملكة الإقليمي

والدولي لا يزال محدود التناول من الناحية الأكاديمية، ومن هذا المنطلق، تم الاعتماد في هذا البحث على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن بينها ما يلي:

طبيعة المرجع	المؤلف	العنوان	الفكرة الأساسية	النقد
كتاب	علاء حسان غرزالدين	مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية	الدراسة تحلل تحوّل السياسة الخارجية السعودية في رؤية 2030، مركزة على استراتيجيات تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي من خلال المشاريع الكبرى، القوة الناعمة، وتنويع الشراكات السياسية والاقتصادية.	تركز الدراسة بشكل كبير على الجانب السياسي والدبلوماسي، مع إهمال نسبي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المهمة لفهم إعادة التموضع. كما تفتقر إلى إطار نظري واضح، مما يجعلها وصفية أكثر من تحليلية.
مقال	Addis Alemahu G/Mariam	Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Regional Implication	تناولت تأثير رؤية 2030 على موقع المملكة الإقليمي، خاصة من خلال المشاريع الاقتصادية والانفتاح السياسي في الشرق الأوسط.	ركّزت فقط على البعد الإقليمي دون معالجة البعد الدولي أو تقديم تأصيل نظري واضح، مما جعل تحليلاتها جزئية مقارنة بطبيعة التحول الشامل الذي تسعى إليه المملكة.
مقال	Saad Abdullah Alammash	Saudi Arabia and the Heart of Islam in Vision 2030: Impact on International Relations	تستثمر السعودية مكانتها كقلب العالم الإسلامي في رؤية 2030 لتعزيز نفوذها الدولي عبر البُعد الديني كقوة ناعمة، وتوسيع تأثيرها الروحي والثقافي خاصة في العالم الإسلامي.	تركز الدراسة كثيرًا على الرمزية الدينية وتغفل عوامل أخرى مثل الاقتصاد والقوة الناعمة، وتفتقر لإطار نظري متماسك، مما يجعل تحليلها أحادي الجانب مقارنة برؤية 2030 الشاملة.

يتضح من خلال هذه الدراسات أن معظمها تناول جوانب جزئية من رؤية السعودية 2030، سواء على المستوى السياسي أو الرمزي أو الإقليمي، في حين تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة شاملة تربط بين التحول الداخلي الذي تقوده الرؤية، وإعادة تموضع المملكة إقليميًا ودوليًا، ضمن إطار نظري ومنهجي متكامل.

9. صعوبات الدراسة :

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات الموضوعية والمنهجية، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- **الطابع المستجد والديناميكي لموضوع رؤية السعودية 2030**، باعتبار أن كثيرًا من برامجها ومشاريعها لا تزال قيد التنفيذ، مما صعّب عملية التقييم النهائي للمخرجات، وفرض الاعتماد على مؤشرات جزئية وتقديرية متغيرة.
- **تعدد الأبعاد وتشابكها داخل رؤية 2030**، حيث تجمع بين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والديني، ما استلزم توظيف مقاربات متنوعة وتحقيق التوازن بين التحليل النظري والتطبيق الواقعي دون الوقوع في التعميم أو التكرار.
- **ندرة الدراسات الأكاديمية التي تعالج أثر رؤية 2030 على تموضع المملكة الخارجي**، إذ ركزت أغلب الأعمال السابقة على الأبعاد الداخلية، ما تطلّب مجهودًا إضافيًا في البناء المفاهيمي والدعم التحليلي للمسألة.

10. تبرير الخطة:

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المرتبطة بها، تم تصميم خطة هذا البحث بما يراعي التدرج المنهجي من التأصيل النظري والمفاهيمي إلى التحليل الميداني للمضامين الاستراتيجية للرؤية، وصولًا إلى تحليل أبعاد التموقع الخارجي للمملكة واستشراف مستقبلها في ضوء ما تحقق. وعليه، فقد تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية متكاملة على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان السياق المفاهيمي والنظري للدراسة، ويهدف إلى بناء الأرضية النظرية العامة التي تسمح بفهم طبيعة رؤية السعودية 2030 كتحول استراتيجي على مستوى الدولة، والإطار الذي تنطلق منه هذه الرؤية في سياق داخلي وخارجي متغير. ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث مترابطة، حيث يعرض المبحث الأول

لمحة عامة حول الرؤية من حيث النشأة، الخصائص، الأهداف، ومراحل التنفيذ، مع إبراز الفرق بين مفهوم "الرؤية" ومفهوم "الاستراتيجية" كمدخل أولي للتمييز المفاهيمي. أما المبحث الثاني، فيركّز على مكانة المملكة قبل الرؤية من خلال تحليل وزنها العسكري، الاقتصادي، والديني في الإقليم والعالم الإسلامي، مع استعراض التحديات التي كانت تحدّ من أدوارها الخارجية. ويُخصص المبحث الثالث للجانب النظري، حيث تم توظيف كل من نظرية القوة الناعمة ونظرية الدفعة القوية لتحليل كيفية استثمار المملكة لرؤية 2030 في تحقيق تحول استراتيجي داخلي ينعكس خارجيًا.

أما الفصل الثاني دراسة تحليلية لمحتوى رؤية السعودية 2030، فهو فصل تطبيقي يعالج مضامين الرؤية بشكل مباشر من خلال تحليل محاورها الثلاثة الكبرى: الاقتصاد المزدهر، المجتمع الحيوي، الوطن الطموح. ويضم الفصل ثلاثة مباحث متكاملة؛ حيث يتناول المبحث الأول محور اقتصاد مزدهر بتحليل سياسات تنويع الاقتصاد، تطوير القطاع المالي، الصناعات الوطنية، والخدمات اللوجستية، مع التطرق إلى برامج الطاقة المتجددة وخصخصة بعض القطاعات. في حين يعالج المبحث الثاني محور مجتمع حيوي من خلال دراسة برامج جودة الحياة، التعليم، الصحة، تمكين المرأة، وتنمية الموارد البشرية. أما المبحث الثالث، فيُخصص لمحور وطن طموح، ويركّز على إصلاحات الحوكمة، التحول الرقمي، كفاءة الأجهزة الإدارية، ومكافحة الفساد، باعتبارها أساسًا لتعزيز صورة الدولة داخليًا وخارجيًا.

أما الفصل الثالث، والمعنون بالتحولات الاستراتيجية في المكانة الجيوسياسية والاقتصادية للمملكة في ظل رؤية 2030، فيُعد المحطة التحليلية الأساسية التي تربط بين التحولات الداخلية والموقع الخارجي للمملكة، ويتضمن بدوره ثلاثة مباحث رئيسية؛ يدرس المبحث الأول التحول في الدور الإقليمي للمملكة من خلال مشاريع مثل "نيوم" ودورها في إعادة رسم علاقات الجوار، إلى جانب الانخراط السياسي النشط، الوساطات، والانفتاح على الخصوم الإقليميين. ويتناول المبحث الثاني إعادة التموضع الدولي للمملكة من خلال تنويع التحالفات، وتوسيع الحضور السعودي في المحافل الدولية، واستثمار أدوات القوة الناعمة الدينية والثقافية والاقتصادية. أما المبحث الثالث، فيقدم قراءة استشرافية لموقع المملكة بعد عام 2030 من خلال عرض وتحليل ثلاثة سيناريوهات؛ الأول تفاؤلي يتمثل في صعود المملكة كقوة قيادية، والثاني خطي يعكس استمرار التقدّم مع بعض التحديات، والثالث تشاؤمي يقوم على احتمال ظهور أزمات خارجية مفاجئة تعرقل مسار التحول، وذلك باستخدام مقاربة "البجعة السوداء". إن هذا التقسيم الهيكلي يعكس محاولة البحث المزج بين

التحليل النظري والتطبيق العملي والاستشراف المستقبلي، بما يُمكّن من تقديم معالجة شاملة للإشكالية، والإجابة المنهجية على أسئلتها، واستيعاب أبعاد رؤية 2030 كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل الدور السعودي في بيئة دولية متغيرة.

الفصل الأول:

السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

تستدعي كل دراسة وجود إطار مفاهيمي ونظري يمكن من خلاله فهم أبرز الوقائع والأحداث، ومن هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل التطرق إلى أبرز التحولات التحولات الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. هذه الرؤية تعكس توجه المملكة نحو مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة عبر إعادة هيكلة الاقتصاد، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، مع التركيز على تطوير المجتمع السعودي في مختلف المجالات.

إضافة إلى ذلك، يسلط هذا الفصل الضوء بشكل على أبرز التوجهات الإستراتيجية للمملكة من خلال التعرض إلى ثلاث مباحث؛ اذ يتناول المبحث الأول لمحة عامة حول الرؤية السعودية، متضمناً ماهيتها، نشأتها، والمحاور التي ترتكز عليها، بينما يستعرض المبحث الثاني مكانة المملكة العربية السعودية العسكرية، الاقتصادية، والرمزية، مع التركيز على دورها الريادي في العالمين العربي والإسلامي، أما المبحث الثالث يتطرق إلى الإطار النظري، وذلك بالتركيز على نظرية القوة الناعمة، ونظرية الدفعة القوية، لتحليل دور رؤية السعودية 2030 في إعادة تشكيل موقع المملكة إقليمياً ودولياً.

المبحث الأول : لمحة عامة حول الرؤية السعودية

تجسد رؤية السعودية 2030 أبرز المبادرات التي أطلقتها قصد تحقيق تحول استراتيجي شامل في مختلف المجالات، وسيتناول هذا المبحث ماهية الرؤية، وكيفية تأسيسها وصولاً إلى أهدافها، بالإضافة إلى شرح محاورها الكبرى[1]، وبالتالي استيعاب أهمية هذه الرؤية وتأثيرها المستقبلي على المملكة، وإلى أي مدى تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق نقلة نوعية في مختلف القطاعات.

المطلب الاول : نبذة تعريفية عن رؤية السعودية 2030

تعكس رؤية السعودية توجهات المملكة مستقبلا في المدى المنظور، انطلاقا من اعداد مجموعة من البرامج والمخططات التي تحدد تصورات المنجزة وفقا لإمكانات المتاحة. وقبل التعرض إلى ماهية الرؤية السعودية في افاق 2030 سنتطرق إلى كل من مفهوم الاستراتيجية والرؤية والفرق بينهم.

[1] نفس المرجع.

هناك عدة تعريفات للاستراتيجية تركز كل منها على جوانب مختلفة من أبرزها :

الاستراتيجية هي علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد ممثلة في مختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى[1].

الإستراتيجية هي عملية تحليل الخيارات المتاحة أمام الدولة في موقف معين، وتوظيف الموارد المتوفرة لتحقيق أهداف محددة من قبل السلطة السياسية، وتكمن فعالية الإستراتيجية في وضوح الأهداف، اذ ان غيابها يؤدي إلى فشلها وضعف جدواها[2].

الإستراتيجية هي مجموعة من القرارات والتصرفات المتناسقة التي تهدف لتحقيق أهداف طويلة المدى من خلال التخطيط الشامل والتكيف المستمر مع البيئة الداخلية والخارجية. تتجلى الإستراتيجية في بعدين أساسيين: كونها خطة متكاملة تحدد الأهداف وتوزع الموارد لتحقيق الغاية المطلوبة. وكأنماط من التصرفات المتجانسة التي تمكن المؤسسة من التكيف مع المتغيرات البيئية، مما يضمن استمرارية الفعالية[3].

بناءً على التعريفات السابقة يمكن تعريف الإستراتيجية على انها خطة شاملة ومترابطة تتضمن مجموعة من القرارات والتصرفات المدروسة، تهدف إلى توظيف الموارد المتاحة لتحديد أهداف محددة على المدى الطويل، مع مراعاة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية لضمان التكيف والاستمرارية.

تعددت التعريفات لمفهوم الرؤية حيث ركز كل تعريف على جانب معين، من بين هذه التعريفات نجد :

هي تصور مستقبلي طموح يعكس ما تسعى الدولة أو المنظمة أو الفرد إلى تحقيقه على المدى المتوسط أو الطويل، تشكل الرؤية اطارا استراتيجيا يوجه القرارات والسياسات لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تمثل توجها واضحا للمؤسسة، مما يساهم في تحسين عملية التخطيط والتنفيذ. تعد الرؤية أداة أساسية في تحديد الاتجاهات المستقبلية وضمان التنمية المستدامة، من خلال وضع تصورات واضحة للمستقبل تتسم بالواقعية والطموح والتوافق مع القيم المؤسسية[4].

---

[1] مصعب حبيب مرحوم الهاشمي وحسن سيد سليمان، *مفاهيم استراتيجية* (جانفي 2018)، ص 6.
[2] فضيل دليلو وعاطف كلاع، "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها، ومتطلباتها"، *الباحث الاجتماعي*، عدد 13 (2017)، ص 56.
[3] صنهات بدر العتيبي، "حول معنى الاستراتيجية بين الخطة والنمط"، جامعة الملك سعود، https://shorturl.at/W92Kj (تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025).
[4] مركز البحوث والمعلومات، "الرؤية والرسالة: إطار نظري لتعريف الرؤية والرسالة والفرق بينهما"، الرياض، جوان 2022، ص 3-4.

يوضح فريد ر. ديفيد الرؤية بأنها نظرة مستقبلية تعكس ما تطمح اليه المؤسسة أو الدولة على المدى الطويل، وهي توجه الجهود والموارد نحو غاية موحدة، وتعد أداة أساسية لتحفيز الأفراد وصياغة السياسات والخطط بشكل يضمن الانسجام وحقيق الأهداف الكبرى[1].

من خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن الرؤية تعد تصورا مستقبليا طموحا يوجه السياسات والبرامج نحو تحقيق أهداف استراتيجية كبرى، من خلال توحيد الجهود وتعبئة الموارد في إطار يعكس التوجه العام للدولة أو المؤسسة ويضمن انسجامه مع قيمها الأساسية.

يتضح الفرق بين الرؤية والاستراتيجية من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 1: مقارنة بين الرؤية و الاستراتيجية

وجه المقارنة	الرؤية	الاستراتيجية
التعريف	تصور مستقبلي طموح يوجه السياسات.	خطة عملية ومرحلية لتحقيق أهداف الرؤية.
المدة الزمنية	طويلة المدى (أفق بعيد).	أقصر زمنيا، تنفذ ضمن مراحل.
الهدف	تحديد الاتجاه العام والطموح النهائي.	تنفيذ خطوات محددة لتحقيق الرؤية.
الطبيعة	ذهنية وتوجيهية .	عملية وتنفيذية.
العلاقة	تمثل الإطار العام والطموح العام.	تبنى داخل الرؤية وتخدمها بشكل مباشر.

المصدر: من اعداد الباحثة

وفي ضوء ما سبق، سننتقل الان الى تعريف رؤية السعودية 2030 :

رؤية السعودية 2030 هي إستراتيجية شاملة أعلن عنها في 25 أفريل 2016، تهدف إلى احداث تحول اقتصادي عن طريق تقليل الاعتماد على النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للإرادات الحكومية وتطوير القطاعات الأخرى لإحداث التنويع الاقتصادي وبالتالي تنويع المداخيل الحكومية، وتحول اجتماعي أيضا الذي

[1] Fred R. David, *Strategic Management: Concepts and Cases* (New Jersey: Pearson Education, 2011),p 42–45.

بدوره يعزز من جودة الحياة في المملكة العربية السعودية تحت اشراف الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وإدارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. تمثل هذه الرؤية خطة طموحة تستند إلى مكامن قوة المملكة، مثل: العمق العربي والإسلامي، القوة الاستثمارية، والموقع الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات.[1]

رؤية السعودية 2030 تمثل خارطة طريق لتحقيق تحول شامل في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث تركز على ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر ، وأمة طموحة. تشمل الرؤية تحسين مستوى الحياة من خلال تعزيز السياحة، الثقافة، والصحة، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد عبر خصخصة الأصول واستقطاب الاستثمارات ، وتشجيع التعليم والابتكار. كما تهدف إلى تعزيز الشفافية والمسائلة الحكومية، وتطوير رأس المال البشري، وتحقيق التنمية المستدامة عبر اصلاحات في مختلف القطاعات.[2]

- **ماهية محاور رؤية السعودية**

تعتمد رؤية السعودية على ثلاث محاور أساسية هي :

المحور الأول : المجتمع الحيوي : يسعى هذا المحور إلى بناء مجتمع نابض بالحياة يرتكز على مبادئ الإسلام المعتدل، مع تعزيز الفخر بالوطن والإرث الثقافي[3]. كما يهدف إلى خلق بيئة إيجابية تسهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين، من خلال التركيز على مختلف الجوانب الاجتماعية وتطوير خدمات الرعاية الصحية .[4]

المحور الثاني : اقتصاد مزدهر : رؤية السعودية 2030 تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع من خلال تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص. تم تحويل الهيئة العامة للاستثمار إلى وزارة مستقلة لتعزيز تنفيذ أهداف الرؤية، وأطلقت المملكة أكثر من 300 إصلاح اقتصادي لدعم القطاعات غير النفطية. كما تعمل الوزارة على تحسين بيئة

[1] الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، "رؤية السعودية 2030"، https://ecza.gov.sa/ar/vision-2030 (تم الاطلاع عليه في 26 جانفي 2025).

[2] Saudi Embassy, "Vision 2030," https://www.saudiembassy.net/vision-2030 (accessed January 26, 2025).

[3] Addis Alemahu G/Mariam, "Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Regional Implication." *International Journal of Public Administration and Management Research* 9, no. 1 (July 2023) ،p 80.

[4] محمد سليمان الرفاعي وعبد الله الشراري، "الرؤية السعودية 2030 كمدخل لتحديث الإدارة الحكومية: دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول العربية"، *مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية*، مجلد 5، عدد 1 (2024)، ص 12.

الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والدولية، مع التركيز على قطاعات استراتيجية لتحويل السعودية إلى وجهة استثمارية عالمية.[1]

المحور الثالث : وطن طموح : محور "وطن طموح" في رؤية السعودية 2030 يركز على بناء حكومة فعّالة وشفافة، تدير الموارد بكفاءة. يشمل ذلك تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وتحقيق كفاءة الإنفاق في القطاع العام، مع الحفاظ على الموارد الحيوية. كما يهدف إلى تعزيز التفاعل بين الحكومة والمواطنين، وتنفيذ مشروعات تنموية تضمن استدامة الموارد، وتحقيق التوازن المالي. يعزز هذا المحور أيضًا من مسؤولية المواطنين والقطاع الخاص في بناء مستقبل مشترك ومستدام.[2]

المطلب الثاني : نشأة فكرة رؤية السعودية 2030

لطالما اعتمدت السعودية على أسلوب التخطيط الشامل منذ بداية عهدها من خلال الخطط الخمسية التي شكلت الإطار الأمثل لتوجيه مسارات التنمية. وقد ركز هذا التخطيط على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والموروثات. وتم تبني نهج علمي يضمن الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية، مما مكن المملكة من تحقيق تطورات ملحوظة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3] وبالتالي لطالما اهتمت السعودية بوضع خطط تنموية للمستقبل ، الامر الذي دفعها إلى إطلاق رؤية السعودية 2030 ، التي جاءت لتستكمل هذا المسار الاستراتيجي وتحدد توجهات المملكة الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد .

نشأت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال عدة مراحل رئيسية: بدأت الفكرة عندما تولى الملك سلمان الحكم ، حيث أُلغيت عدة مجالس حكومية وأنشئ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي كان له دور محوري في وضع الرؤى والتوجهات الجديدة. عُقد أول اجتماع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان، حيث تم طرح أفكار حول تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تم تشكيل لجان وورش عمل لوضع خطط تنفيذية، وأنتجت وثيقة شاملة تحتوي على أهداف ومبادرات لتحقيق الرؤية. في إبريل 2016، اعتمد مجلس الوزراء رؤية السعودية 2030 وتم نشر الوثيقة رسميًا، مما أدى إلى

[1] شادي الزعيم، "اقتصاد مزدهر: أهم محاور رؤية 2030 ووزارة مستقلة"، *العربية*، 26 فيفري 2020، https://shorturl.at/YhLnx (تم الاطلاع عليه في 27 جانفي 2025).
[2] الزياني مساعد، "رؤية السعودية 2030: مسار تنموي يتضمن مفهوم 'وطن طموح'"، *الشرق الأوسط*، 25 أفريل 2016، https://shorturl.at/4Gl1x (تم الاطلاع عليه في 27 جانفي 2025).
[3] رؤية المملكة العربية السعودية 2030، "الخطط الإستراتيجية للتنمية في المملكة"، المنصة الوطنيةGOV.SA ، تم الاطلاع عليه في 28 جانفي 2025، https://shorturl.at/A6HQT.

انطلاقة سريعة نحو تنفيذ الأهداف المحددة. بعد الإطلاق، تم التركيز على تنفيذها من خلال برامج متعددة، مع متابعة دقيقة لأداء هذه البرامج، وتعديلها، وفقًا للمتغيرات والاحتياجات. تتسم هذه الرحلة بالوضوح في التوجه والإصرار على تحقيق الأهداف، مما ساهم في تحفيز العمل التشاركي بين مختلف الجهات الحكومية.[1]

ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في تشكيل استراتيجية رؤية المملكة للمستقبل. من أبرز هذه العوامل:

1. **الاعتماد المفرط على النفط :** النفط هو المصدر الرئيسي للاقتصاد السعودي، حيث يشكل 90% من إيرادات الموازنة العامة ويعتمد عليه الدخل الوطني والتنمية. منذ 2014، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات، مما تسبب في عجز في الموازنة. بسبب الاعتماد الكبير على النفط، اتخذت الحكومة خطوات مثل خفض الإنفاق العام بنسبة 12% وتقليل المصروفات على المشاريع الكبرى. كما قامت الحكومة برفع الدعم تدريجيًا واستخدمت القروض المحلية والدولية لتمويل العجز.[2]
2. **التحديات الاقتصادية العالمية :** تأثرت السعودية بالأزمة المالية العالمية من خلال تراجع قدرة الاقتصاد على النمو المستدام نتيجة الاعتماد الكبير على النفط. ورغم تدخل الحكومة بزيادة الإنفاق العام وضخ السيولة، ظهرت تحديات في القطاع المصرفي، مثل الإقراض المفرط في العقارات والأوراق المالية. كما أظهرت الأزمة ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في بعض دول الخليج. لتحقيق التعافي، دُعيت السعودية إلى تنويع اقتصادها وتعزيز دور القطاع الخاص، إضافة إلى تطوير الأسواق المالية وتعزيز قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات الخارجية.[3]
3. **التغيرات في بيئة الطاقة :** أدت الأزمات النفطية وتقلبات أسواق الطاقة إلى زيادة الاهتمام بالطاقات المتجددة. تزايد الاستثمار في الطاقة الشمسية والريحية، مما حسّن الكفاءة وقلل التكاليف. كما استهدفت الوكالة الدولية للطاقة زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 30% بحلول 2030.[4] هذه التغيرات

---

[1] عمر الجريسي، ود. فهد بن عبد الله التونسي، "كواليس ولادة رؤية 2030"، بودكاست سقراط من إذاعة ثمانية، نشر في 5 ديسمبر 2023، يوتيوب، https://shorturl.at/Mjsnv.

[2] قرود علي، كزيز نسرين، ومرغاد سناء، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر"، *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، ع 2 (ديسمبر 2017)، ص 205-206.

[3] زروق جمال الدين، "الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية"، صندوق النقد العربي (2011)، ص 25-26.

[4] شباط عبد النور، "التحول الطاقوي نحو استغلال الطاقة المتجددة: رهان تحقيق الأمن الطاقوي العالمي"، *مجلة أكاديميا للدراسات السياسية* 7، ع 1 (جوان 2024)، ص 248-249.

أكدت ضرورة تنويع مصادر الطاقة في السعودية، وهو ما يتماشى مع رؤية 2030 التي تسعى لتطوير مصادر طاقة غير تقليدية.

4. **التحولات الاجتماعية والاقتصادية :** شهدت المملكة العربية السعودية تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة للنمو السكاني المتسارع، حيث ارتفع عدد السكان من 22.56 مليون نسمة في عام 2004 إلى 31.74 مليون نسمة بحلول منتصف 2016. وتُظهر الدراسات أن غالبية السكان السعوديين من الفئات العمرية الفتية، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وزيادة الضغط على سوق العمل. لمواجهة هذا التحدي، بات من الضروري إحداث تغييرات اقتصادية تساهم في توفير فرص عمل جديدة، وهو ما انعكس في تبني سياسات تنموية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق الوظائف.[1]

المطلب الثالث : المفاهيم والمتغيرات المركزية في رؤية السعودية 2030

ترتكز رؤية السعودية 2030 على مفاهيم ومتغيرات أساسية توجه مسارها وتحدد أهدافها، ويعد فهم هذه العناصر ضروريا لفهم منطلقات الرؤية وتوجهاتها المستقبلية، ومن أبرزها :

التنمية المستدامة : التنمية المستدامة هي عملية تركز على البُعد الزمني والإنساني للتنمية، بهدف تحقيق تنمية حقيقية تضمن العدالة والمساواة في توزيع فوائد التنمية على مدار الوقت وفي مختلف الأماكن[2]. ورؤية المملكة 2030 تركز على تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، مع تحسين القدرة المؤسسية لتحقيق الأهداف الطموحة. تشمل أهداف الرؤية 17 هدفًا للتنمية المستدامة تم تحديدها من قبل الأمم المتحدة، مثل القضاء على الفقر والجوع، تعزيز الصحة والتعليم، ضمان المساواة بين الجنسين، توفير طاقة نظيفة، دعم النمو الاقتصادي والعمل اللائق، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة البيئية والمساواة في المجتمعات.[3]

---

[1] عبد الله محمود محمد بدر، وبدر صالح العبدي محمد، "السكان ومعدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية وأثرهما على التنمية في ظل رؤية 2030م"، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر*، ع 21 (جانفي 2019)، ص 578-579.

[2] د. السيد فراج السعيد محمد، "دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 7 سبتمبر 2021، ص 553.

[3] أ.م.د. رفعت فتحي متولي يوسف، "الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ع 128، جوان 2021، ص 129-130.

التنويع الاقتصادي : التنويع الاقتصادي يعني تقليل الاعتماد على مورد واحد، وتوسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل قطاعات مختلفة مثل الصناعة والزراعة. يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنويع مصادر الدخل والصادرات، خاصة للدول المعتمدة على النفط، من خلال تعزيز الاقتصاد غير النفطي، وتطوير القطاع الخاص، وتوزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة.[1] تركز رؤية السعودية 2030 على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز قطاعات التصنيع والخدمات وزيادة الإيرادات غير النفطية. تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الخاص، تحسين التنافسية، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية الصادرات غير النفطية إلى 50% من الناتج المحلي بحلول 2030.[2]

التنمية الاجتماعية : التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع، مع التركيز على المجتمعات وثقافاتها. تعتبر جزءًا من التنمية المستدامة التي تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. تأسست لجنة التنمية الاجتماعية بالأمم المتحدة في 1946 للتعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية.[3] حسب رؤية السعودية 2030، يعد قطاع التنمية الاجتماعية أحد المحاور الأساسية لتحقيق تحسين مستدام في جودة حياة المواطنين، من خلال تقديم الدعم الاجتماعي والخدمات الأساسية لجميع فئات المجتمع. كما تسعى الرؤية إلى تمكين الأفراد الأكثر احتياجًا من خلال برامج تأهيلية وتدريبية تهدف إلى تحويلهم من مستفيدين إلى مساهمين فعالين في العملية التنموية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.[4]

[1] ط.د. هواري أحلام ود. سدي علي، "التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، مجلد 5، عدد 2 (2 أوت 2019)، ص 217.

[2] هاجر سعدي ومراد شريف، "التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة للفترة"(2016-2022) ، *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة* 9، عدد 1 (2024)، ص 153.

[3] Department of Economic and Social Affairs, *International Forum for Social Development: Financing Global Social Development* (New York: United Nations, 1 February 2002).

[4] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، "الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في رؤية السعودية 2030"، ص 46.

المبحث الثاني : مكانة المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي والدولي

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة استراتيجية محورية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، بفضل موقعها الجغرافي المميز الذي يربط بين ثلاث قارات، احتياطها النفطي الضخم وقوتها العسكرية . كما تعزز مكانتها الرمزية في العالم الإسلامي تأثيرها على الساحة العالمية.

المطلب الأول : المكانة الجيوسياسية والعسكرية

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة جيوسياسية استراتيجية بفضل موقعها الذي يربط بين مناطق حيوية في الشرق الأوسط، مما يسمح لها بالتأثير في الشؤون الإقليمية والدولية وتعزيز أمنها الوطني. في المجال العسكري، تعد المملكة خامس أكبر دولة في العالم من حيث النفقات العسكرية،[1] حيث قامت بتحديث قدراتها الدفاعية وتطوير قواتها المسلحة، مما يمكنها من حماية مصالحها والمشاركة في تحالفات إقليمية ودولية.

أولا : المكانة الجيوسياسية :

خريطة رقم 1 : موقع المملكة العربية السعودية في خريطة العالم

المصدر : Newebcreations

1. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Trends in World Military Expenditure, 2023*, SIPRI Fact Sheet, April 2024, p. 2

تقع المملكة العربية السعودية في اقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتمثل بوابة تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، كما تحيط بها بعض من أهم المعابر المائية في العالم، حيث تحدها من الغرب مياه البحر الأحمر، ومن الشرق الخليج العربي وكل من مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر، أما من الشمال فتحدها دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، بينما تحدها من الجنوب سلطنة عمان وجمهورية اليمن[1]. وتعد المملكة من أكبر دول المنطقة من حيث المساحة، حيث تشغل ما يقارب إربعة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع[2]، مما يمنحها امتدادا جغرافيا واسعا وموقعا استراتيجيا مؤثرا على المستويين الإقليمي والدولي حيث تعتبر محورا لحركة التجارة والطاقة.

شكل رقم 1 : اعلى 5 انتاجات للنفط الخام في العالم

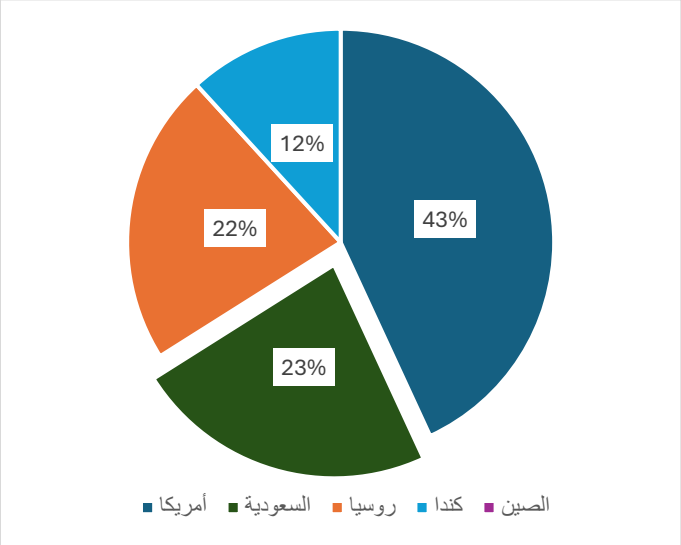

المصدر: www.globalfirepower.com

شكل رقم 2 : أكبر 5 احتياطات نفط في العالم

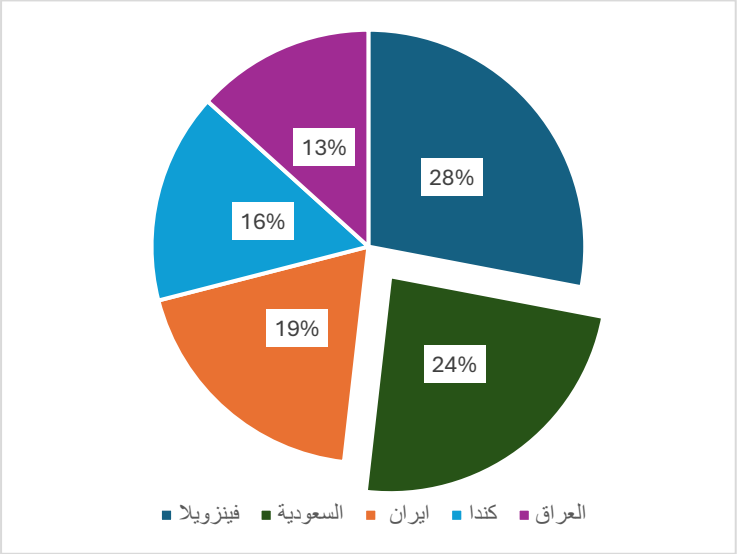

المصدر: www.globalfirepower.com

تعد السعودية احدى الدول ذات الثقل الجيوسياسي البارز على المستويين الإقليمي والدولي، مستندة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها محورا للتجارة والطاقة. فضلا عن امتلاكها لثاني أكبر احتياطي نفط في العالم . كما ان دورها السياسي الفعال وتحالفاتها الدولية، إلى جانب مكانتها الدينية باعتبارها موطن الحرمين الشريفين يمنحها نفوذا واسعا في القضايا الإسلامية والعالمية وبفضل هذه العوامل، تمارس السعودية تأثيرا

[1] وزارة الخارجية السعودية، "عن المملكة"، تم الاطلاع عليه يوم 5 ماي 2025، https://www.mofa.gov.sa/ar/ksa/Pages/default.aspx.
[2] نفس المرجع.

كبيرا في التوازنات الإقليمية والدولية، مما يجعلها لاعبا أساسيا في صياغة المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ثانيا : المكانة العسكرية :

تُعد السعودية من أكبر الدول إنفاقًا عسكريًا عالميًا، إذ تخصص جزءًا كبيرًا من ناتجها المحلي لتعزيز قدراتها الدفاعية. ووفقًا لتصنيف "غلوبال فاير باور" 2025، يحتل جيشها المرتبة 24 عالميًا، والثانية عربيًا، والخامسة في الشرق الأوسط[1]، بترسانة حديثة تشمل مئات الطائرات والدبابات والمدرعات، وقوة بشرية. كما كشف غلوبال فاير باور أن إنفاق المملكة العسكري بلغ 74 مليار دولار عام 2025، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث الانفاق العسكري[2]، ما يعكس التزامها المستمر بتطوير منظومتها الدفاعية وحماية أمنها الوطني والإقليمي[3].

تتميز القوات المسلحة السعودية بخصائص فريدة تعكس قوتها وتماسكها. فجنودها يمتلكون دافعًا معنويًا استثنائيًا نابعًا من شرف الدفاع عن المقدسات الإسلامية، مما يعزز عزيمتهم في أداء واجبهم. كما تمتلك المملكة قوة عسكرية متقدمة، تشمل أحدث المعدات والأسلحة، ما يضمن قدرتها على حماية أمنها وتحقيق أهدافها الوطنية. ويعد الولاء للدين ثم للملك والوطن من أهم سمات القوات المسلحة، حيث يوحد أفرادها تحت راية واحدة، متجاوزين أي اعتبارات قبلية أو إقليمية. إلى جانب ذلك، تولي السعودية اهتمامًا كبيرًا بتطوير قدراتها العسكرية، من خلال تبني أحدث التقنيات وتوفير برامج تدريب متقدمة، مثل دورات القيادة والأركان، لضمان جاهزية قواتها على أعلى المستويات.[4]

[1] Global Fire Power, "2025 Military Strength Ranking," https://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.php (accessed 10 May 2025).

[2] Global Fire Power, "Defense Budget by Country (2025)," https://www.globalfirepower.com/defense-spending-budget.php (accessed 10 May 2025).

[3] طه العاني، "ارتفع بـ 16%.. كيف أصبحت السعودية الـ 5 عالميًا بالإنفاق العسكري؟"، الخليج أونلاين، 21 يوليو 2023، https://shorturl.at/b17PZ (تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025).

[4] د. محمد بن علي بن معجب الكبيري، "الاستراتيجية العسكرية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية"، دفاتر السياسة والقانون 12 (جانفي 2015)، ص 106-107.

التحالفات والشراكات العسكرية للمملكة العربية السعودية :

للمملكة العربية السعودية دورا مهما في تحقيق الامن الدولي والإقليمي الذي ينبع من موقعها الجغرافي الذي يعج بالنزاعات والتوترات الامر الذي جعلها تعمل على إقامة تحالفات وشراكات عسكرية ، التي تنقسم إلى تحالفات إقليمية ودولية بالإضافة إلى تعاونها مع القوى الكبرى .

1. التحالفات الإقليمية :

التعاون الدفاعي في مجلس لتعاون الخليجي: تم تعزيز العمل العسكري المشترك في مجلس التعاون الخليجي عبر عدة مراحل ، بداية من انشاء قوة درع الجزيرة في بداية الثمانينات، ثم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك عام 2000 ، وصولا إلى اعتماد الإستراتيجية الدفاعية عام 2009 لتعزيز الدفاع العسكري المشترك، ثم انشات القيادة العسكرية الموحدة عام 2013 ومركز العمليات البحري الموحد عام 2014 ، كما شمل هذا التعاون عدة مجالات كالربط بين مراكز عمليات القوات الجوية والبحرية وصولا إلى الخدمات الطبية ، إضافة إلى التمارين العسكرية المشتركة مما اسهم في بناء منظومة دفاعية متكاملة لدول المجلس[1].

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن : بدأ نشاطه سنة 2015 ، تقوده السعودية يعمل هذا التحالف على دعم الحكومة اليمنية ضد الحوثيين ، يعتمد هذا التحالف على الضربات الجوية والعمليات البرية والبحرية ، رغم كل الانتقادات الدولية التي يتعرض لها هذا التحالف الا ان السعودية تأكد عملياتها تهدف إلى حماية أمنها القومي واستقرار المنطقة[2].

التعاون العسكري مع الدول العربية : تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقات عسكرية مع أغلب الدول العربية ، أبرزها مع المغرب، مصر، والأردن، تشمل التدريبات المشتركة، تبادل الخبرات وتعزيز القدرات الدفاعية. يشمل التعاون مع المغرب التدريب والتأهيل العسكري والتنسيق الاستخباراتي[3]، مع مصر تهدف إلى تعزيز القدرات القتالية المشتركة، حيث تنفذ عدة تدريبات كفعاليات التدريب المصري السعودي المشترك

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "العمل العسكري المشترك"، https://shorturl.at/SFqkz (تم الاطلاع عليه في 21 فيفري 2025).

[2] د. منى بومعزة، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن "*دفاتر السياسة والقانون*، ع. 19 (جوان 2018)، ص 572-575.

[3] د. فؤاد فرحاوي، "العلاقات السعودية المغربية نموذجًا: الشراكة المغاربية-الخليجية: تكامل لمواجهة المخاطر الأمنية"، آراء حول الخليج، ع 107 (ماي 2016)، https://shorturl.at/c09GI (تم الاطلاع عليه في 22 فيفري 2025).

"السهم الثاقب" في نوفمبر 2024[1]. كما شاركت القوات السعودية في تمرين "الأسد المتأهب2024" في الأردن، الذي ركز على مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود[2]، مما يعكس التزام المملكة بدعم الأمن الإقليمي.

2. التحالفات الدولية :

التحالف الدولي ضد تنظيم داعش: شاركت السعودية في التحالف الدولي ضد داعش منذ تشكيله سنة 2014، حيث عملت على دعم العمليات العسكرية والتنسيق الأمني، كما ساهمت في العمل على منع تدفق المقاتلين الأجانب ووقف تمويله، إضافة لمساهمتها في التصدي لدعاياته الإعلامية[3].

التعاون العسكري مع الدول الكبرى :

- **الولايات المتحدة الأمريكية :** يرجع التعاون العسكري السعودي الأمريكي لوجود قواعد عسكرية أمريكية في السعودية منذ 1945، والتي تم تقليصها بعد 2003، مع استمرار الدعم والتدريب، تعتبر السعودية من أكبر مستوردي الأسلحة الامريكية، حيث بلغت مبيعات أمريكا للسعودية 140 مليار دولار، كما تشمل العلاقة السعودية الامريكية في المجال العسكري التدريبات المشتركة، مثل "العلم الأحمر" و"الرمال الحمراء"، إضافة لتبادل المعلومات الاستخبارية خاصة في مكافحة الإرهاب[4].
- **بريطانيا وفرنسا :** عرفت الشراكة العسكرية بين بريطانيا والسعودية صفقات تسليح كبرى، إضافة إلى برامج تدريب الطيارين السعوديين بالتعاون مع القوات الجوية الملكية البريطانية[5]. بالنسبة لفرنسا تشكل السعودية واحدة من أكبر عملائها في مجال الأسلحة حيث تمثل 13،5% من اجمالي مبيعات الأسلحة الفرنسية[6] .

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات، "التدريب المصري السعودي المشترك (السهم الثاقب)"، https://shorturl.at/uzP7f (تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2025).

[2] وكالة أنباء البحرين، "القوات المسلحة السعودية تشارك في تمرين (الأسد المتأهب2024) في الأردن"، https://rb.gy/mn7qhk (تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2024).

[3] وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، "الاجتماع الوزاري للتحالف ضد داعش - عن التحالف"، https://shorturl.at/0pYtq (تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2025).

[4] اندرو ج. كليمنسن وعبدالله الحايك، "التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والسعودية: الخطوات التالية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10 سبتمبر 2024، https://shorturl.at/Uunee (تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2025).

[5] Declassified UK, "More Than Two Dozen Saudi Typhoon Pilots Trained in Britain," *Declassified UK*, October 7, 2020, (accessed February 22, 2025), https://shorturl.at/VRNHr.

[6] Ministère des Armées, Rapport au Parlement 2021 sur les exportations d'armement de la France, 2 juin 2021, p. 5.

- **الصين وروسيا :** طورت السعودية علاقاتها العسكرية مع الصين وروسيا بهدف تنويع شراكاتها وعدم الاعتماد على الدول الغربية، حيث تستورد السعودية الطائرات دون طيار من الصين[1].

المطلب الثاني : المكانة الاقتصادية والرمزية

أولا : المكانة الاقتصادية :

تعتبر المملكة العربية السعودية من أقوى عشرين اقتصادا في العالم (G20)، حيث تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي وهذا يرجع لمكانتها كمصدر رئيسي للطاقة، إضافة لقوتها الاقتصادية المتنامية، كما ساهمت سياساتها المالية والاستثمارية في تعزيز موقعها بين الاقتصادات الناشئة، مما مكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كان أبرزها تسجيل أعلى معدل نمو في المجموعة لعام 2022 بنسبة 8.7%. إلى جانب نجاحها في تمكين المرأة والشباب وتعزيز تنافسيهما في الأسواق المالية. ويعكس هذا الأداء القوي الدور الفعال للمملكة في دعم استقرار الاقتصاد العالمي وتعزيز مسارات التنمية المستدامة[2].

يعكس انضمام المملكة العربية السعودية الى مجموعة البريكس في عام 2024 مكانتها المتصاعدة كقوة اقتصادية عالمية ناشئة، فقد جاء هذا الانضمام ليعزز توجه السعودية نحو تنويع شراكاتها الاقتصادية وتوسع نطاق تعاونها مع الاقتصادات الكبرى غير الغربية مثل الصين، الهند، البرازيل وروسيا[3]، بما يدعم رؤيتها في بناء اقتصاد متعدد الأقطاب، ويمنحها مساحة أوسع للتأثير في قرارات التنمية والتجارة الدولية خاصة في قضايا الطاقة والاستثمار.

تعد المملكة العربية السعودية أحد أبرز منتجين النفط عالميا، حيث تمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد فنزويلا، لكن سهولة استخراج النفط السعودي مقارنة بالفنزويلي جعلها ثاني أكبر منتج عالميا بعد الولايات المتحدة الأمر الذي جعلها قادرة على التحكم في استقرار الأسواق بفضل قدرتها على تعديل الإنتاج حسب الحاجة، كما تقود السعودية منظمة الأوبك وتشارك في تحالف الأوبك+ مما يجعلها المؤثر الأكبر على

[1] كورتني وينباوم وآخرون، صادرات الصين من الأسلحة وشركات الأمن الخاصة (RAND Corporation، 2021)، ص. 3.
[2] وكالة الأنباء السعودية، "المملكة تحقق مراتب ونتائج إيجابية في مجموعة العشرين "(G20)، 9 سبتمبر 2023، https://shorturl.at/xaAFY (تم الاطلاع عليه في 22 جانفي 2025).
[3] Layla Ali, "BRICS & Saudi Arabia's Membership: What Does This Mean?", Gulf Research Center, January 2024, p. 2.

الأسعار العالمية. إلى جانب الأهمية النفط الاقتصادية وعائداته الضخمة، يلعب النفط دورا استراتيجيا في سياسة السعودية الخارجية، حيث ساهم في تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

تبرز المكانة المهمة لاقتصاد المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال تصدرها لمشهد الاستثمار الجريء عام 2024، حيث استحوذت على 40% من اجمالي قيمة الاستثمارات الجريئة في المنطقة، بقيمة بلغت 750 مليون دولار، كما شهدت المملكة تنفيذ 178 صفقة استثمار جريء، ما يمثل 31% من اجمالي عدد الصفقات في المنطقة[2].

ثانيا : المكانة الرمزية :

تعد المملكة العربية السعودية من الدول ذات التأثير البارز على المستويين الإقليمي والدولي، مستمدة مكانتها الرمزية من عدة عوامل دينية، تاريخية، وسياسية. هذه المكانة تجعلها محط أنظار العالم الإسلامي والعربي، وتعزز من دورها الفاعل في قضايا الدولية.

1. **المكانة الدينية :** تمثل المملكة العربية السعودية الأرض التي انطلقت منها الرسالة المحمدية فهي مهبط الوحي و مهد الإسلام، تحتضن السعودية الحرمين الشرفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، مما يجعلها المركز الروحي للعالم الإسلامي[3]، حيث تستقبل ملايين الحجاج والمعتمرين سنويا، حيث بلغ اجمالي عدد الحجاج 8،1 مليون حاجا وحاجة عام 2024[4]. مما يعزز من دور المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين. بالإضافة إلى ذلك، تشرف المملكة على العديد من المشاريع لتوسعة وتطوير هذه الأماكن المقدسة ليواكب الأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين بهدف توفير أفضل الخدمات لزوارها[5].
2. **المكانة التاريخية والحضارية :** تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة تاريخية وحضارية بارزة، كونها مهد العرب وموطن العديد من الحضارات القديمة في الجزيرة العربية. فقد أسهم سكانها في تطور الحضارات الإنسانية في منطقة الشرق الأدنى القديم، وشكلت طرق التجارة التي مرت على عبرها جسرا للتواصل بين الشعوب. كما ان المملكة تحتضن العديد من المواقع الأثرية التي تعكس عمقها

[1] Tobias Borck, “Saudi Arabia: The Kingdom of Oil,” *Royal United Services Institute*, 2023, pp. 7–12.
[2] تقرير MAGNITT برعايةSVC ، "المملكة العربية السعودية: تقرير الاستثمار الجريء"، ص 9.
[3] Alammash ، نفس المرجع، ص 3.
[4] الهيئة العامة للإحصاء، "نشرة إحصاءات الحج 2024"، https://shorturl.at/RnFqC، (تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025).
[5] وزارة الخارجية السعودية، "إنجازات المملكة"، https://shorturl.at/akZ80 ، (تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025).

الحضاري، مثل مدائن صالح وحي الطريف، والتي تمثل شواهد على تطور المجتمعات التي سكنت هذه الأرض. ومن أرضها انطلق الإسلام، ليؤسس حضارة عظيمة ساهمت في بناء التاريخ الإنساني، ما عزز من مكانتها الروحية والثقافية على مستوى العالم[1].

3. **المكانة السياسية والدبلوماسية :** تحظى المملكة العربية السعودية بمكانة سياسية ودبلوماسية بارزة على الساحة الإقليمية و الدولية، مستندة الى تاريخها العريق، وثقلها الاقتصادي، و موقعها الجغرافي الاستراتيجي، بالإضافة الى دورها المحوري في العالمين العربي و الإسلامي. فيما يلي أبرز العناصر التي تشكل هذه المكانة :

- **القيادة الإقليمية و التحالفات الاستراتيجية :** للسعودية دور مهم في دعم التضامن الإسلامي وتعزيز التعاون العربي الدولي، حيث أسهمت في تأسيس منظمات إقليمية ودولية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليج، كما تلعب دورا محوريا في دعم القضايا العربية والإسلامية، وتعزيز العمل الإنساني والدبلوماسي[2]. كما تعزز تحالفاتها الاستراتيجية مع قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية، من خلال التعاون في مجالات الأمن والطاقة و الاستثمار، على سبيل المثال شهدت العلاقات السعودية-الأمريكية تطورا ملحوظا في عدة ملفات استراتيجية، بما في ذلك التعاون في مجالات الطاقة النووية المدنية[3].
- **القوة الناعمة و التأثير الثقافي :** تستخدم المملكة أدوات القوة الناعمة لتعزيز صورتها الدولية، من خلال استضافتها الفعاليات الثقافية والرياضية الكبرى مثل استضافتها لبطولة كأس العالم لكرة القدم 2034[4]، كما تستثمر في مشاريع سياحية و ثقافية ضخمة لتعزيز جاذبيتها على الساحة الدولية.

---

[1] مركز دراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها، "التعريف بالمركز"، https://shorturl.at/G4yIH ، (تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025).

[2] وكالة الأنباء السعودية، "المملكة ودورها في دعم التضامن الإسلامي"، https://shorturl.at/sJlp2 ، (تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025).

[3] Ellen Knickmeyer, "Trump's Trip to Saudi Arabia Raises the Prospect of US Nuclear Cooperation with the Kingdom," *The Associated Press*, May 10, 2025, https://shorturl.at/XheoR (accessed May 11, 2025).

[4] Karim Zidan, "Why Is Saudi Arabia at the Gold Cup? It's the Latest in the Kingdom's Soft Power Campaign," *The Guardian*, https://shorturl.at/Oxh4Y (accessed May 10, 2025).

- **التوازن في الساحة الخارجية :** تتبنى السعودية سياسة خارجية متوازنة، تسعى من خلالها الى حماية مصالحها الوطنية و تعزيز الأمن الإقليمي، دون الانحياز الكامل لأي محور دولي، ويتجلى ذلك في موقفها الحذر من الانضمام الى تكتلات دولية مثل "بريكس"، حيث توازن بين تعزيز علاقاتها مع القوى الناشئة و الحفاظ على شركائها التقليدية[1].

[1] *Economist Intelligence*, "BRICS+ Impact: Plaudits and Brickbats," p. 6.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لرؤية السعودية 2030

تعد النظريات أداة تحليلية فعالة لفهم المبادرات الكبرى والتحولات الاستراتيجية التي تشهدها الدول، ومن هذا المنطلق يعتمد هذا المبحث على مجموعة من النظريات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها أن تفسر الأبعاد المختلفة لرؤية السعودية 2030.

ينقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب رئيسية : يعالج المطلب الأول النظريات السياسية من خلال التطرق الى كل من مقاربة الدور التي تساعد على فهم سلوك الدولة ومكانتها في النظام الدولي، بالإضافة الى مقاربة القوة الذكية التي تبرز أهمية الدمج بين أدوات التأثير الصلبة والناعمة . أما المطلب الثاني فيتناول النظريات الاقتصادية من خلال نظرية الدفعة القوية التي تأكد على أهمية الاستثمارات الكبرى في تحقيق النمو، ومقاربة التنمية المستدامة التي تركز على توازن التنمية مع الاعتبارات البيئية و الاجتماعية. وخصص المطلب الثالث للنظريات الاجتماعية عبر دراسة نظرية التغير الاجتماعي لفهم التحولات البنيوية داخل المجتمعات، ومقاربة القوة الناعمة التي تبرز دور الثقافة والدين والدبلوماسية في التأثير على المحيطين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول : المقاربات السياسية

مع تزايد تعقيد العلاقات الدولية وتعدد الفواعل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للدول، برزت الحاجة الى أطر تحليلية تمكن من فهم سلوك الدول وموقعها في النظام الدولي بطريقة ديناميكية. وفي هذا السياق، توفر النظريات السياسية أدوات تفسيرية تساعد على استيعاب كيف تسعى الدول الى بناء ادوارها، وتتكيف أدوات تأثيرها في بيئات دولية متغيرة . يهدف هذا المطلب الى تناول نظريتين أساسيتين : نظرية الدور التي تفسر سلوك الدول ، ومقاربة القوة الذكية التي تقدم تصورا مرنا في دمج القوة لممارسة النفوذ الدولي

نظرية الدور :

تعد نظرية الدور من أبرز النظريات التفسيرية التي برزت ضمن الدراسات السلوكية في العلاقات الدولية، وتركز على فهم سلوك الدول من خلال الأدوار التي تتصورها أو التي تفرض عليها في النظام الدولي وتعرف هذه النظرية الدور بأنه "مجموعة من التوقعات و المعايير السلوكية المرتبطة بمكانة الدولة في البيئة

الدولية"[1]، وهو ما يجعلها إطارا مهما لتحليل السياسة الخارجية وفهم تحولات سلوك الدول، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

وقد برزت مساهمات مهمة في تطوير هذه النظرية، من أبرزها أعمال جيمس روزيناو وكال هولستي الذي ميز بين ثلاث مراحل أساسية: تحديد الدور (Role Conception)، أداء الدور (Role Performance)، وتوقعات الاخرين (Role Expectations)، والتي تشكل معا عملية تفاعلية معقدة تؤثر في السياسة الخارجية للدولة. ومن خلال هذا المنظور، يمكن تفسير لماذا تسعى بعض الدول للقيام بأدوار معينة مثل "الوسيط"، أو "القوة الصاعدة"، بناءً على إدراكها لمكانتها و قدراتها، وكذلك استجابة لتوقعات الأطراف الأخرى في البيئة الدولية[2]. تتسم نظرية الدور بمرونتها المنهجية، إذ يمكن توظيفها لتحليل السياسة الخارجية لدول كبرى، كما يمكن استخدامها لفهم سلوك الدول النامية أو الصاعدة في الساحة الدولية من خلال الربط بين البنية الداخلية للدولة و البيئة الخارجية، ما يجعلها مقاربة تجمع بين التركيز على النظام الدولي و الدولة نفسها.

مقاربة القوة الذكية :

تعتبر مقاربة القوة الذكية (Smart Power) من النظريات الحديثة التي ظهرت كإستجابة تحليلية واستراتيجية لتحولات النظام الدولي المعاصر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث لم تعد أدوات القوة التقليدية القائمة على الإكراه العسكري و الاقتصادي (القوة الصلبة) قادرة وحدها على تحقيق أهداف الدول ففي ظل تزايد أهمية الفواعل غير الدولية و تصاعد دور الإعلام و التكنولوجيا، برزت الحاجة الى نمط جديد من ممارسة النفوذ يدمج بين القوة الناعمة بمختلف مواردها كجاذبية ثقافية والقيم السياسية مع القوة الصلبة، الأمر الذي يساعد الدولة على التكيف مع بيئات دولية معقدة وكذا تحقيق مصالحها.

ترتكز مقاربة القوة الذكية على مبدأ أساسي يتمثل في أن استخدام أدوات القوة يجب أن يكون مرنا و متكيفا مع طبيعة الموقف السياسي و الجهات المعنية، أي ليس مجرد الجمع بين الوسائل العسكرية

[1] مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، 3 جوان 2022، https://shorturl.at/W4wPw (تم الاطلاع عليه في 20 مارس 2025).

[2] Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull, *Role Theory in International Relations*, Routledge Advances in International Relations and Global Politics, pp. 9–10.

والاقتصادية من جهة، والثقافية و الدبلوماسية من جهة أخرى، بل هو اختيار وتوظيف كل أداة بشكل مدروس و متكامل، بحيث تكمل كل وسيلة الأخرى و تزيد من فعاليتها[1].

المطلب الثاني : المقاربات الاقتصادية

تعمل المقاربات الاقتصادية على تفسير كيفية تحقيق التنمية في الدول، ويعرض هذا المطلب نموذجين أساسيين : نظرية الدفعة القوية التي تركز على ضرورة الاستثمار المتكامل لدفع الاقتصاد، ومقاربة التنمية المستدامة التي تدعو الى توازن بين الاقتصاد، المجتمع، والبيئة لضمان تنمية طويلة الأمد.

نظرية الدفعة القوية :

نظرية الدفعة القوية (the big push theory) طرحت من قبل بول رونشتاين-رودان عام 1943، وتؤكد على ان التنمية الاقتصادية تتطلب استثمارات واسعة ومتزامنة في عدد كبير من الصناعات، وذلك لتحقيق تكامل الطلب والتغلب على الحلقة المفرغة للفقر في الدول النامية. تفترض النظرية ان الاستثمارات المحدودة والمتفرقة لن تكون كافية لدفع عجلة التنمية، بل يجب تنفيذ "دفعة قوية" من الاستثمارات في قطاعات مترابطة سوقيا وتقنيا. توضح النظرية أن التنمية الاقتصادية تتطلب تجاوز ثلاث عقبات أساسية : أولا: ضرورة الاستثمار في البنية التحتية لضمان كفاءة الإنتاج. ثانيا: الحاجة إلى توسع متزامن في الصناعات المختلفة لخلق طلب متكامل. ثالثا: أهمية توفير استثمارات أولية كبيرة لتعويض ضعف معدلات الادخار في الدول النامية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام[2].

يركز نموذج الدفعة القوية على أهمية التعاون بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية. ممل يؤدي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وزيادة الفرص المتاحة. كما يسلط الضوء على دور التكنولوجيا والتطور التقني في تحسين الإنتاجية ودفع عجلة النمو. من خلال التنسيق بين القطاعات والاستفادة من الابتكار، يمكن للدول النامية تجاوز العقبات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة[3].

[1] Ernest J. Wilson, “Hard power, soft power, smart power,” *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 2008, pp. 113–114

[2] Artika Vats and Amulya Sahoo, “Big push theory and critical minimum effort,” *SGTB Khalsa College, University of Delhi*, 2025, pp. 3–6.

[3] Afeez Oladosu, “The big push model and Nigeria economy,” *ResearchGate*, pp. 3–4.

مقاربة التنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة من أبرز المقاربة المعاصرة التي تبنتها السياسات التنموية في مختلف دول العالم، نتيجة للتحديات المتزايدة التي افرزتها النماذج الاقتصادية التقليدية القائمة على تعظيم النمو بغض النظر عن التوازن البيئي والاجتماعي. وتستند هذه المقاربة الى مبدأ التكامل بين الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية : الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي[1]، بما يضمن استمرارية الموارد وتحقيق العدالة في توزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

حظيت هذه المقاربة بشرعية دولية منذ صدور تقرير لجنة برونتلاند عام 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك"، والذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[2]. كما ساهم في تعزيز هذا التوجه تركيز الجمعية العامة للأمم المتحدة لأجندة 2030 على أهداف التنمية المستدامة كإطار عالمي يوجه السياسات نحو تنمية شاملة و مستدامة، حيث تتعدى هذه المقاربة المجال البيئي لتشمل الحوكمة، تمكين المجتمعات، الاقتصاد الأخضر و التعليم[3]، مما يجعلها متعددة الأبعاد و قابلة للتطبيق في تحليل البرامج و الاستراتيجيات التنموية.

المطلب الثالث : المقاربات الاجتماعية

تعد النظريات الاجتماعية مهمة لفهم التحولات المختلفة التي تطرأ على المجتمعات في سياقتها السياسية الاقتصادية والثقافية، يسلط هذا المطلب الضوء على نموذجين أساسيين في هذا الاطار : نظرية التغير الاجتماعي، التي تفسر كيف تتطور المجتمعات بفعل عوامل داخلية وخارجية، بينما توضح القوة الناعمة كيف تؤثر الدول في الاخرين عبر الجاذبية الثقافية والدبلوماسية بدلا من القوة.

نظرية الغير الاجتماعي :

تهدف نظرية التغير الاجتماعي الى تحليل وفهم التغيرات التي تحدث على المجتمعات مع مرور الزمن، حيث تفترض هذه النظرية أن المجتمعات ليست ثابتة، بل تتطور و تتغير بشكل دائم بفعل عوامل متعددة

[1] إلياس ميسوم، "التنمية المستدامة: مقاربة نظرية"، *مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة*، ع 12 (2022)، ص 40.
[2] *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future*, p. 16.
[3] United Nations, "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development," pp. 16–17.

تؤثر في هيكلها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، هذا التغير يمكن أن يكون تدريجيا أو مفاجأ وقد يحدث تغيرات في القيم الثقافية، المؤسسات السياسية، الهياكل الاقتصادية، وحتى أنماط السلوك الاجتماعي[1].

تعتبر العوامل الداخلية مثل التكنولوجيا، التعليم، والتغيرات الاقتصادية من بين المحركات الأساسية للتغير الاجتماعي، كما أن العوامل الخارجية كالعولمة و الضغوط الدولية تلعب أيضا دورا كبيرا في التأثير على هيكل المجتمع وتوجيه مسار التغيير[2]، هذه العوامل تؤدي الى إعادة تشكيل المؤسسات التقليدية و تحفز ظهور قيم جديدة قد تؤدي الى تحولات في مجالات متعددة.

يمكن تقسيم التغير الاجتماعي الى أنواع مختلفة بناءً على طبيعته و مدى تأثيره :

1- **التغير التدريجي :** تحدث التغيرات بشكل بطيء على مر الزمان، يستطيع الناس التكيف أكثر مع التغيرات الاجتماعية التطورية قد يشمل هذا التحول في القيم الاجتماعية أو التغيرات في البنية الاقتصادية للمجتمع[3].
2- **التغير الجذري أو الثوري :** يحدث هذا بشكل مفاجئ وعميق، وقد ينجم عن صراعات اجتماعية أو تدخلات خارجية. هذا النوع من التغيير غالبا ما يكون مؤثرا بشكل قوي في إعادة تشكيل النظام الاجتماعي لأنه يأتي بسرعة عالية [4].
3- **التغير المنظم :** يأتي نتيجة تحولات جذرية في الدولة مثل التحولات من نظام اقتصادي تقليدي الى اقتصاد صناعي أو معرفة. يمكن أن يشمل أيضا التغيرات في العلاقات الاجتماعية والهيكل السياسي للمجتمع[5].

من خلال هذه النظرية يمكن فهم العديد الظواهر الاجتماعية المعاصرة، مثل التحولات الاقتصادية الكبرى أو التغيرات الثقافية الناتجة عن العولمة أو التغيرات السياسية الناتجة عن الحركات الاجتماعية

[1] د.فضل عبد الله الربيعي، "التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم و النظرية"، بيت الحكمة، العراق، 2020، ص. 108-109.
[2] افيرت هاجين، "حول نظرية التغير الاجتماعي"، ترجمة عبد الغني سعيد، مكتبة الانجلو المصرية، ص. 108.
[3] Justina Kaluinaite, “Social Change: Inspired by Evolution?”, Forus Leadership Development Programme, 2019, p. 4.
[4] المرجع نفسه.
[5] Budding Sociologist, “Forms of Social Change,” https://buddingsociologist.in/forms-of-social-change/ (accessed 10 May 2025).

أو التدخلات السياسية. بعبارة أخرى توفر هذه النظرية إطارا لفهم التغيرات المتواصلة التي تشهدها المجتمعات الحديثة، وتسلط الضوء على العوامل المختلفة التي تساهم في إحداث هذه التغيرات.

مقاربة القوة الناعمة :

أصبحت القوة الناعمة من المفاهيم البارزة في العلاقات الدولية خلال العقود الاخيرة، حيث تعبر عن استخدام الأدوات الثقافية والإعلامية والفكرية للتأثير في السياسة الدولية دون اللجوء إلى القوة العسكرية. وقد طور جوزيف ناي هذا المفهوم في التسعينات حيث عرف القوة الناعمة على انها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الارغام أو دفع للأموال".[1]

تعد القوة الناعمة أداة مهمة لقياس تأثير الدولة في الساحة الدولية، حيث وضعت دراسة بريطانية مقاييس لتحديث قوة الدولة الناعمة داخل النظام الدولي، استنادا على خمسة ابعاد أساسية : **الثقافة** والتي تقاس بمدى انتشار اللغة وقوة المؤسسات الثقافية والإعلامية الخارجية، **الدبلوماسية** من خلال قوة التمثيل الدبلوماسي والدبلوماسية الشعبية، **التعليم** عبر عدد الجامعات والمراكز البحثية ومدى استقطاب الطلاب الأجانب، **الحوكمة** تقاس بمدى رضا وثقة المواطنين في الحكومة، **الاقتصاد والاستثمار** الذي يحدد بقوة الاقتصاد وحجم الاستثمارات الأجنبية[2].

تكتسب القوة الناعمة أهمية متزايدة في العلاقات الدولية، خاصة مع تصاعد الجدل حول فعالية القوة الصلبة والجدوى من استخدامها في تحقيق الأهداف المرجوة. فباعتبارها شكلا من اشكال القوة، تمنح القوة الناعمة الدول أداة إستراتيجية لتعزيز نفوذها على المستويين السياسي والاقتصادي، حيث تسهم في خلق بيئة مستقرة وامنة تشجع على تنمية وتطوير العلاقات السياسية والثقافية، مما يدعم النمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تسعى إلى ترسيخ استقرارها الاقتصادي قبل التوسع الخارجي. كما تعد القوة الناعمة خيارا مفضلا للدول التي ترغب في توسيع نفوذها بطريقة سلمية وتفاعلية دون اللجوء إلى الاكراه

[1] جوزيف ناي، "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، 2004)، ص 12.
[2] منصور أبو كريم، "القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة)،" مجلة السياسة العالمية 7، ع. 2 (2023)، ص 14-15.

العسكري، اذ تعتبر أقل تكلفة وأكثر استدامة، حيث يعتمد نجاحها على الاقناع والاحترام المتبادل بدلا من فرض القوة[1].

[1] علي باكير، "نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة،" سياسات عربية 9، ع. 53 (نوفمبر 2021)، ص 71.

خلاصة الفصل الاول

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول، تبيّن أن رؤية السعودية 2030 تمثل مشروعًا وطنيًا تحوليًا يهدف إلى معالجة التحديات الهيكلية التي واجهت المملكة، وفي مقدمتها الاعتماد على الريع النفطي، ضعف تنويع الاقتصاد، وتراجع كفاءة القطاع العام. وقد عرض الفصل الإطار النظري والمفاهيمي الضروري لفهم الرؤية، من خلال التطرق إلى مفاهيم مثل التخطيط الاستراتيجي، القوة الناعمة، وإعادة التموضع الجيوسياسي، بوصفها مداخل لفهم طبيعة التغيير الذي تتطلع إليه المملكة.

كما استعرض الفصل المكانة السياسية والاقتصادية والدينية التي تتمتع بها المملكة في محيطها الإقليمي والدولي، وما تملكه من أدوات مادية ورمزية تجعلها مرشحة للقيام بأدوار أكبر من تلك التي أدّتها في السابق. وتبيّن من خلال التحليل أن رؤية 2030 لا تنفصل عن هذه المعطيات، بل تستند إليها لتأسيس دور جديد قائم على المبادرة وصياغة السياسات بدلًا من التفاعل المحدود معها.

وبذلك، يُمكن القول إن الفصل الأول وفّر أرضية نظرية صلبة لفهم الرؤية السعودية باعتبارها تحولًا في منطق الدولة، من التركيز على الداخل فحسب إلى الربط بين التحديث الداخلي والطموح الخارجي، ضمن سياق دولي متغير يتطلب نماذج جديدة من الفاعلين الإقليميين.

الفصل الثانـي:

دراسة تحليلية لمحتوى رؤية السعودية 2030

تعد الرؤية الوطنية السعودية مشروعا استراتيجيا يهدف إلى احداث تحول شامل في بنية الاقتصاد والمجتمع السعودي، عبر تبني إصلاحات جوهرية تستند إلى مرتكزات رئيسية تسعى لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز مكانة المملكة إقليميا ودوليا. ومن هذا المنطلق، جاء هذا الفصل لتحليل الأسس التي تقوم عليها الرؤية، من خلال التركيز على محاورها الثلاثة الأساسية: "الاقتصاد المزدهر، المجتمع الحيوي، الوطن الطموح".

يهدف هذا الفصل إلى استعراض هذه المحاور من خلال أبرز البرامج والمبادرات المرتبطة بها، مع تسليط الضوء على أهدافها الإستراتيجية ومدى اسهامها في تحقيق مستهدفات الرؤية. ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى محور "اقتصاد مزدهر" والجهود المبذولة لتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال برامج مثل تطوير القطاع المالي وتطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية. بينما سيتم التركيز في المبحث الثاني على محور "مجتمع حيوي" حيث سيتم التطرق إلى برامج تطوير جودة الحياة وتمكين المرأة وتنمية الموارد البشرية...، اما في المبحث الثالث سيتم تحليل محور "وطن طموح" الذي يركز على تعزيز كفاءة الحكومة وتطوير الأداء الحكومي. كما سيتم التطرق إلى الإصلاحات المؤسسية ومدى انعكاسها على التنمية الوطنية.

المبحث الأول : محور"اقتصاد مزدهر"

تعمل المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط من خلال الخصخصة، وتحفيز الاستثمار، ودعم ريادة الاعمال. ويشمل ذلك انشاء صندوق ثروة سيادي وتطوير قطاعات التصنيع والطاقة المتجددة وكذلك العمل على ترقية قطاع السياحة[1]، إلى جانب ذلك يركز محور الاقتصاد المزدهر على منظومة التعليم حيث يهدف لإدراج جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالميا. كما تسعى المملكة إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول 2030[2]، مما يعكس التزامها ببناء اقتصاد مزدهر ومستدام.

المطلب الأول : القطاعات غير النفطية كدعائم لتنويع الاقتصاد الوطني

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والتقلبات الحادة في أسعار النفط، أدركت السعودية ضرورة التحول من الاعتماد المفرط على العائدات النفطية إلى نموذج اقتصادي إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوع واستدامة وهو الهدف الأسمى لخطة التحول السعودية، وذلك من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية وتنمية مصادر الدخل البديلة، حيث تهدف المملكة إلى تطوير قطاعات استراتيجية مثل الصناعة، والخدمات اللوجستية، وترقية قطاع السياحة بما يسهم في رفع كفاءة الاقتصاد وزيادة مرونته في مواجهة الازمات. وتعمل الرؤية في على هذا التوجه من خلال برامج نوعية مثل "برنامج تطوير القطاع المالي" و"برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، و"برنامج تطوير الطاقة المتجددة" إلى جانب مشاريع سياحية ضخمة في مسار تحقيق التنوع الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام.

برنامج تطوير القطاع المالي

يعد برنامج تطوير القطاع المالي من بين البرامج التنفيذية الأساسية لتحقيق رؤية 2030. يهدف إلى تنمية القطاع المالي ليصبح متنوعا وفعالا لدعم الاقتصاد الوطني. يشمل هذا البرنامج أربع ركائز أساسية : تمكين المؤسسات المالية لدعم نمو القطاع الخاص، تطوير سوق مالية متقدمة، تعزيز التخطيط المالي،

[1] Addis Alemahu G/Mariam ، نفس المرجع، ص 81.
[2] سفارة المملكة العربية السعودية، "رؤية 2030"، https://www.saudiembassy.net/vision-2030 ، (تم الاطلاع في 1 مارس 2025).

وإطلاق استراتيجية للتقنية المالية. يطمح البرنامج إلى زيادة حجم القطاع حجم القطاع المالي ليوازي الناتج المحلي الإجمالي، تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق رقمنة وتحسين تجربة العملاء، مع التطلع ان تصبح لأن تصبح المملكة ضمن أفضل 10 دول من حيث الاستقرار المالي بحلول 2030[1]. ويعتبر هذا البرنامج ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، ويسهم بشكل فعال في تحفيز الابتكار والتطوير في القطاع المالي بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحديثة.

يتكامل برنامج تطوير القطاع المالي مع السياسات الاقتصادية الأخرى لتعزيز مرونة القطاع المالي وتحفيز الابتكار في الخدمات المالية، يركز البرنامج على تطوير الأنظمة واللوائح التي تتيح للأفراد والشركات الوصول بسهولة إلى المنتجات والخدمات المالية، مع الحفاظ على التوازن بين النمو والانضباط المالي. ويعزز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات المالية. من خلال تبني أحدث التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، يهدف البرنامج إلى تحسين جودة الخدمات المالية وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق. يتم تنفيذه بالتنسيق بين البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية[2]، ما يضمن تحقيق الأهداف بشكل مستدام ومتناسق.

ثانيا : برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية هو أحد محركات رؤية السعودية 2030، يهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي، مستفيدا من موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية. منذ انطلاقه عام 2019، ساهم البرنامج في تنمية قطاعات الطاقة، التعدين، الصناعة، والخدمات اللوجستية[3]، مما عزز تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل. كما يدعم التحول نحو الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية لتحقيق الحياد الصفري بحلول 2060، ويعمل على تطوير قطاع التعدين عبر تحديث التشريعات واستغلال الثروات المعدنية. وتسهم مبادرات مثل "صنع في السعودية" في تعزيز المحتوى المحلي، وتأمين سلاسل التوريد، وتبني التقنيات الحديثة ضمن توجه المملكة نحو الثروة الصناعية الرابعة[4].

[1] وزارة المالية، "برنامج تطوير القطاع المالي"، 15 ديسمبر 2023، https://www.mof.gov.sa/about/Pages/Development_Program.aspx ، (تم الاطلاع في 12 مارس 2025).
[2] هيئة السوق المالية، "القطاع المالي"، ص 20–21.
[3] رؤية السعودية 2030، "برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية: خطة التنفيذ 2017–2020"، ص 10.
[4] رؤية السعودية 2030، "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية"، https://shorturl.at/QIHtW ، (تم الاطلاع في 15 مارس 2025).

هذه الثورة، التي تعتمد على دمج التكنولوجيا الرقمية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والروبوتات في العمليات الإنتاجية، تعد خطوة أساسية نحو كفاءة الصناعة وزيادة الابتكار[1]، وتعزيز تنافسية المملكة في السوق العالمية.

أهم ما يركز عليه البرنامج :

1 الصناعة : يركز البرنامج على تطوير القطاع الصناعي بشكل شامل من خلال دعم الصناعات الواعدة مثل صناعة السيارات، والصناعات الدوائية، والمستلزمات الطبية، إلى جانب توطين الصناعات العسكرية، وتوسيع الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وتطوير الصناعات الغذائية، وزيادة المحتوى المحلي، وتعزيز الاستزراع المائي. تركز الرؤية الوطنية السعودية على تطوير الصناعات التحويلية عبر زيادة الإنتاج المحلي، خاصة في الصناعات الكيمياوية والتعدينية والمطاطية...، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال دعم التوطين وانشاء مدن صناعية كبرى كمدينة اوكساجون في نيوم[2]، كما تهدف إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء وتحويل 4000 مصنع إلى مصانع ذكية ضمن برنامج "مصانع المستقبل"[3]. بحلول 2030 تستهدف المملكة رفع مساهمة الصناعة والتركيز على تطوير البنى التحتية وتأهيل الكوادر لمواكبة التطورات حيث تطمح المملكة على تحقيق صناعة متطورة تعزز مكانتها عالميا.

2 التعدين : بدأت المملكة تطوير قطاع التعدين منذ 1997، ومع إطلاق رؤية السعودية 2030 أصبح التعدين من أهم ركائز الصناعة الوطنية. تم اصدار نظام استثمار تعديني جيد يخفض الضريبة من 45% إلى 20% مما جعل المملكة أكثر تنافسية عالميا في هذا القطاع. كما ركز النظام على حماية المستثمرين وفقا للمعايير الدولية، دون تغييرات في النظام المالي[4].

[1] أسيا بعضي، "الثروة الصناعية الرابعة"، *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، عدد 2، 1 أكتوبر 2022، ص 566.
[2] بندر خالد الحجيلي، "دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، *المجلة العربية للنشر العلمي*، عدد 39، 2 جانفي 2022، ص 166-167.
[3] مركز الاقتصاد الرقمي، "الصناعة الذكية في المملكة العربية السعودية: خريطة الانتشار واستراتيجية التحول"، جويلية 2024، ص 8.
[4] وزارة الصناعة والثروة المعدنية، "رحلة التعدين في المملكة: من التأسيس إلى عهد رؤية السعودية 2030"، https://mim.gov.sa/mim/mining-history/ ، (تم الاطلاع في 15 مارس 2025)

3 الطاقة : يركز البرنامج على زيادة انتاج الغاز وتوسيع شبكات توزيعه، وتحسين كفاءة قطاع الكهرباء من خلال إعادة هيكلته وتعزيز التنافسية، إضافة إلى دعم التوسع في استخدام الطاقة المتجددة وتطوير شبكات توزيعها داخل المملكة[1].

4 الخدمات اللوجستية : تستعرض الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الرؤية الشاملة لتطوير القطاع، مع التركيز على التكامل بين أنماط النقل والخدمات اللوجستية. يهدف هذا التكامل إلى تحقيق طموحات رؤية المملكة 2030 من خلال تحديد المبادرات الحيوية وتفعيل حوكمة فعالة[2]. تركز رؤية المملكة 2030 على جعل الخدمات اللوجستية محورا استراتيجيا لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية، مع السعي لأن تكون المملكة مركزا عالميا للتجارة. تشمل هذه المبادرة انشاء مناطق لوجستية حديثة مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، تحسين الكفاءة في الموانئ عبر التكنولوجيا الذكية، والاستثمار في وسائل النقل المستدامة مثل القطارات فائقة السرعة والنقل الكهربائي[3].

ثالثا : برنامج تطوير الطاقة المتجددة

يعد البرنامج الوطني للطاقة المتجددة مبادرة استراتيجية ضمن رؤية 2030، انطلق في إطار مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة عام 2017، ويهدف إلى تعظيم مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني. يعمل البرنامج على تنويع مصادر الطاقة، تقليل الاعتماد على النفط، وخفض انبعاثات الكربون، بما يسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية وخلق فرص عمل، تماشيا مع التزامات المملكة في اتفاقية باريس وأهداف الرؤية الوطنية[4].

يعد مشروع نيوم من أبرز النماذج المستقبلية في هذا المجال، حيث يصمم ليكون مدينة ذكية ومستدامة تعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة، مما يجعله ركيزة مهمة في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية لرؤية 2030، يهدف المشروع إلى إرساء نموذج عالمي للمدن المستقبلية الخالية من الانبعاثات، ويسهم في تطوير

[1] رؤية السعودية 2030، "برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية: خطة التنفيذ 2017–2020"، ص 10.
[2] وزارة النقل والخدمات اللوجستية، "الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية"، https://mot.gov.sa/ar/web/guest/ntls ، (تم الاطلاع في 15 مارس 2025).
[3] شركة الرابية الحديثة، "كيف ساهمت الخدمات اللوجستية في تطوير المملكة منذ يوم التأسيس وحتى اليوم"، https://shorturl.at/jjuj8 ، (تم الاطلاع في 15 مارس 2025).
[4] شركة الجهات الأربع، "البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية"، https://shorturl.at/hMMhK ، (تم الاطلاع في 16 مارس 2025).

تقنيات الطاقة النظيفة وتطبيقها على نطاق واسع[1]. يشكل قطاع الطاقة المتجددة أحد المحاور الأساسية لتنويع الدخل في السعودية ضمن رؤية 2030، تعمل المملكة على زيادة قدرتها الإنتاجية من الطاقة المتجددة إلى 7،58 جيجاوات بحلول 2030[2]، من خلال مشاريع ضخمة مثل:

خريطة رقم 2: أبرز مشاريع الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:سفيان العمراني، *مستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030*، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع 2، جانفي 2024.

1- **مشروع سكاكا للطاقة الشمسية (الكهروضوئية):** يقع المشروع على بعد 32 كم من مدينة سكاكا في منطقة الجوف شمال السعودية، ويعتبر المشروع الأول ضمن خطة المملكة للتحول إلى الطاقة

[1] نيوم، "ما هي نيوم"، https://shorturl.at/3d95E ، (تم الاطلاع في 17 مارس 2025).
[2] مرصد قطاع دعم الأعمال، "مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030"، غرفة الرياض، مارس 2021، ص 22.

المتجددة. تبلغ قدرته الإنتاجية أكثر من 300 ميجاواط، ويهدف إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء لتصل إلى حوالي 50% بحلول عام 2030[1].

2- **مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح:** يقع المشروع في منطقة الجوف، يعمل على انتاج الكهرباء باستخدام طاقة الرياح، تبلغ طاقته الإنتاجية 400 ميجاواط[2]، الذي يغدي 70ألف منزل بالكهرباء[3].

3- **مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر:** يهدف إلى انشاء أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية والرياح. سيُسهم المشروع في تلبية الطلب العالمي على الطاقة النظيفة، مع استثمار بلغ 31.5 مليار ريال سعودي. من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في 2026 بطاقة تصل إلى 600 طن يوميًا[4].

4- **محطة الشعيبة:** يقع المشروع جنوب محافظة جدة، تقدر سعته الاجمالية 600 ميجاواط[5].

5- **محطة رابغ:** يقع المشروع على بعد 25 كم من محافظة رابغ، تقدر سعته الاجمالية 300 ميجاواط[6].

6- **محطة جدة:** يقع المشروع في مدينة جدة الصناعية الثالثة، تقدر سعته الاجمالية 300 ميجاواط[7].

7- **محطة القريات:** يقع المشروع على بعد 10 كم من محافظة القريات شمال منطقة الجوف، تقدر سعته الاجمالية 200 ميجاواط[8].

8- **محطة المدينة المنورة:** يقع المشروع على بعد 26 كم من المدينة المنورة، تقدر سعته الاجمالية 50 ميجاواط[9].

9- **محطة رفحاء:** يقع المشروع على بعد 16 كم من محافظة رفحاء، تقدر سعته الاجمالية 20 ميجاواط[10].

---

[1] سفيان عمراني، "واقع مستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، مج6، ع2، 5 جانفي 2024، ص 89.

[2] نفس المرجع، ص 89.

[3] مرصد قطاع دعم الأعمال، "مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030"، غرفة الرياض، مارس 2021، ص 25.

[4] نيوم، "نيوم تُسرّع مسيرة التحول العالمي نحو الهيدروجين الأخضر"، 24 ماي 2023، https://shorturl.at/472RQ ، (تم الاطلاع في 16 مارس 2025).

[5] سفيان عمراني، "واقع مستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، مج6، ع2، 5 جانفي 2024، ص 90.

[6] نفس المرجع.

[7] نفس المرجع.

[8] نفس المرجع.

[9] نفس المرجع.

[10] نفس المرجع.

10- محطة سدير: يقع المشروع في منطقة الرياض، تقدر سعته الاجمالية 1500 ميجاواط[1].

هذه المشاريع جعلت القطاع يشهد نموا كبيرا حيث بلغ اجمالي الاستثمارات في الطاقة المتجددة 60 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع ان يوفر القطاع 100 ألف وظيفة بحلول 2030[2]، ما يجعل قطاع الطاقة المتجددة عنصرا أساسيا في تنويع الاقتصاد السعودي، هذا الحجم من الاستثمار يدل على جدية المملكة في التحول نحو اقتصاد أخضر، كما أن البعد الوظيفي يعزز من الأثر الاجتماعي لرؤية 2030، ويجعل قطاع الطاقة المتجددة محورًا واعدًا في سوق العمل.

إن ما يميز هذه المشاريع ليس فقط ضخامتها أو طاقتها الإنتاجية، بل أيضًا انسجامها مع مفاهيم التنمية المستدامة كما وردت في الإطار النظري للفصل الأول. فهي لا تستهدف فقط تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، بل تعمل كذلك على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادي من خلال خلق الوظائف والاستثمارات، البيئي عبر تقليل الانبعاثات، والاجتماعي من خلال تحسين جودة الحياة للمواطنين .وهذا التوجه يعكس رؤية استراتيجية متكاملة تُراعي استمرارية التنمية على المدى الطويل، وهو ما يتماشى بدقة مع مبادئ الاستدامة العالمية وأهداف وثيقة رؤية 2030.

رابعا : السياحة في السعودية: ركيزة اقتصادية في المستقبل

شهد قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية نموًا غير مسبوق ضمن رؤية 2030، حيث حققت المملكة انتعاشا ملحوظا بلغ 156% في عدد السياح الدوليين عام 2023 مقارنة بعام 2019 فبلغ انتعاش القطاع 68% تجاوز بذلك متوسط الانتعاش العالمي[3]، وفي اطار تعزيز السياحة أطلقت المملكة مشاريع ضخمة أبرزها مشروع البحر الاحمر، الذي يضم 90 جزيرة ويمتد على مساحة 28 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى نيوم وهو مشروع المدينة المستقبلية التي تعتمد على التكنولوجيا والاستدامة، ومشروع القدية الذي يحتضن مراكز ترفيهية ورياضية عالمية، فضلا عن مشروع العلا الذي يركز على السياحة الثقافية والتراثية من خلال تطوير منتجع شرعان ليكون وجهة عالمية السياحة البيئية[4]. كما عززت المملكة جهودها في استقطاب السياح عبر

[1] نفس المرجع.
[2] مرصد قطاع دعم الأعمال، "مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030"، غرفة الرياض، مارس 2021، ص 22–25.
[3] الهيئة السعودية للسياحة، "التقرير السنوي 2023"، ص 22.
[4] سكيفت ومجموعة سيرا، "تحليل مفصل لقطاع السياحة والسفر في المملكة العربية السعودية"، ص 12.

إطلاق التأشيرة السياحية الالكترونية لمواطني أكثر من 63 دولة حيث تطمح رؤية 2030 لرفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي من 3% إلى 10%،[1] مما يجعلها عنصرا أساسيا في تنويع الاقتصاد الوطني.

في إطار تعزيز السياحة في المملكة، يأتي برنامج خدمة ضيوف الرحمان كجزء مهم من رؤية 2030، حيث يهدف إلى تسهيل زيادة أكبر عدد من المسلمين لأداء مناسك الحج والعمرة وتوفير تجربة روحانية فريدة، تم إطلاق البرنامج عام 2019، ويهدف إلى تقديم أفضل الخدمات لضيوف الرحمان، يشمل البرنامج تطوير المواقع التاريخية والثقافية وتعزيز الخدمات اللوجستية لتسيير أداء المناسك. يساهم البرنامج في تحسين الصورة الحضارية للمملكة ويعكس دورها الريادي في خدمة الحجاج والمعتمرين[2]، مما يساهم في تعزيز السياحة الدينية كمحور رئيسي في استراتيجيات المملكة السياحية. ويمكن تفسير هذه الجهود ضمن إطار نظرية القوة الناعمة، حيث توظف المملكة عناصر هويتها الدينية والثقافية لتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي من خلال الجذب الروحي والثقافي بدلاً من الوسائل التقليدية للقوة، مما يعزز من مكانتها العالمية كقائد للعالم الإسلامي.

تعكس هذه المبادرات إدراكًا واضحًا للدور المحوري الذي تضطلع به المملكة في العالم الإسلامي، وهو دور يتجاوز البُعد الخدمي إلى أبعاد رمزية وسياسية. إذ تعيد هذه البرامج إنتاج دور السعودية كمرجعية دينية وروحية، مما يعزز من شرعيتها الإقليمية ومكانتها في تشكيل السياسات الثقافية والدينية على مستوى العالم الإسلامي.

المطلب الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية

في سياق تنفيذ خطة التحول السعودية، تسعى المملكة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات كأدوات رئيسية لتنويع الاقتصاد الوطني، وقد اتجهت المملكة إلى تمكين القطاع الخاص من خلال برامج التخصيص، الذي يهدف إلى رفع كفاءته وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، إلى جانب تطوير بيئة الاستثمار وتحفيز رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. ويعكس هذا التوجه حرص القيادة على بناء اقتصاد مستدام وتنافسي، قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[1] وكالة الأنباء السعودية، "السياحة تتوسع في إتاحة تأشيرات الزيارة إلكترونيًا ليصبح إجمالي عدد الدول 63 دولة"، 17 أكتوبر 2023، https://www.spa.gov.sa/N1981140 (تم الاطلاع في 8 مارس 2025).

[2] برنامج خدمة ضيوف الرحمن، "نبذة عن البرنامج"، https://pep.gov.sa/ar/about (تم الاطلاع في 17 مارس 2025).

1. الخصخصة وإعادة هيكلة الأصول المملوكة للدولة :

يعرف نظام الخصخصة على انه عبارة عن "نقل الممتلكات الحكومية وجميع ما تقدمه من خدمات إلى القطاع الخاص. بشكل جزئي أو كلي"، ويكون هذا الأمر بهدف العمل على زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات التي يتم تقديمها[1]. تمثل الخصخصة أحد اهم الأدوات لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تستهدف المملكة العربية السعودية خصخصة عدد من القطاعات الإستراتيجية، بما في ذلك الطاقة، المياه، النقل، والصحة. ومن أبرز النماذج :

أ- الطرح العام الاولي لشركة أرامكو السعودية 2019 :

في اطار خطة التحول السعودية، نفذت المملكة العربية السعودية سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، ومن بين هذه السياسات عملية الخصخصة التي شملت طرح اسهم شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام سنة 2019 حيث قامت أرامكو بطرح 1.5% من أسهمها في السوق المالية السعودية[2]، مما اسفر عن جمع ما يقارب 25.6 مليار دولار، ليصبح بذلك اكبر اكتتاب عام في التاريخ حتى ذلك الوقت وقد تم توظيف جزء من العائدات لدعم صندوق الاستثمارات العامة (PIF)[3]، الذي يعد احد الأدوات الرئيسة لتحقيق التحول الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع استراتيجية كبرى مثل مشروع نيوم، والقدية، والبحر الأحمر.

ب- التحول نحو خصخصة قطاع الطاقة والمياه :

ضمن جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، تتبنى السعودية استراتيجيات للتحول نحو الخصخصة في قطاعي الطاقة والمياه، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع استراتيجية تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الأعباء المالية على الحكومة. ومن أبرز هذه المشاريع

[1] كامل خالد، "ما هي أنواع الخصخصة في السعودية"، مكتب المحامية سارة سعيد الغامدي للمحاماة والخدمات والاستشارات القانونية، 8 فيفيري 2024، https://shorturl.at/20giT (تم الاطلاع في 3 مارس 2025).

[2] العربية، "بالأرقام: اكتتاب أرامكو الأضخم في العالم"، 6 ديسمبر 2019، https://shorturl.at/EmuXc (تم الاطلاع في 4 مارس 2025).

[3] CNN Arabic، "الاكتتاب العام لأرامكو السعودية"، 5 ديسمبر 2019، https://shorturl.at/AmzZS (تم الاطلاع في 4 مارس 2025).

محطة رابغ 3 لتحلية المياه: أكبر محطة تحلية في العالم بتقنية التناضح العكسي، تم تطويرها من خلال شراكة بين شركة أكوا باور والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة[1]،هذا المشروع يعد نموذجا لنجاح الشراكة في قطاع المياه.

هيكلة الشركة السعودية للكهرباء: كجزء من خطة تحرير قطاع الكهرباء، تعمل المملكة على فصل أنشطة التوليد والنقل والتوزيع داخل الشركة السعودية للكهرباء[2]، الامر الذي يعد بمثابة تمهيد لإنشاء سوق الكهرباء التنافسية في المستقبل.

ج- خصخصة قطاع الموانئ والنقل :

ضمن رؤية 2030، تسعى السعودية إلى خصخصة قطاع الموانئ لتعزيز كفاءة النقل البحري وجذب أكبر للاستثمارات. في هذا السياق تم منح تشغيل محطات الحاويات بميناء الملك عبد العزيز بالدمام لشركة خاصة بعقد قيمته 7 مليارات ريال لمدة 30 عاما لزيادة طاقته إلى 7.5 مليون حاوية سنويا[3]. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات اللوجستية وتعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للنقل والتجارة.

2. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية :

تحت سياق رؤية السعودية، تبنت المملكة إستراتيجيات مختلفة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وقد شملت هذه الاستراتيجيات إصلاحات تشريعية : حيث اجرت المملكة تعديلات قانونية مما خلق بيئة مستقرة وامنة تشريعيا وصديقة للأعمال لجعلها وجهة أكثر استقطابا للمستثمرين[4]. كما استثمرت بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الصناعية والتجارية، حيث تعمل على تحسين وتسهيل مختلف المعاملات كإطلاق مشاريع استراتيجية مثل مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) التي تهدف إلى ان تصبح مركزا صناعيا عالميا للطاقة والتكنولوجيا[5]، إضافة للعمل على اصدار التأشيرات

[1] أكوا باور، "لدى احتفاء أكوا باور بتميز المشروع: الفضلي: محطة رابغ 3 لتحلية المياه الأكبر في العالم إنتاجًا للمياه بتقنية التناضح العكسي"، https://shorturl.at/4piuu (تم الاطلاع في 5 مارس 2025).

[2] الشرق الأوسط، "توجه لخصخصة الشركة السعودية للكهرباء"، 11 أكتوبر 2017، https://shorturl.at/McAYs (تم الاطلاع في 5 مارس 2025).

[3] وكالة الأنباء السعودية، "بدء تشغيل أكبر عقد تخصيص منفرد في المملكة"، 5 أكتوبر 2020، https://www.spa.gov.sa/2141484 (تم الاطلاع في 6 مارس 2025).

[4] عبد الكريم سعد الذيابي، "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع 43 (أكتوبر 2023)، ص. 27.

[5] رؤية السعودية 2030، "مدينة الملك سلمان للطاقة"، https://shorturl.at/ZzWKn (تم الاطلاع في 6 مارس 2025).

للمستثمرين الأجانب الكترونيا خلال يوم واحد[1]، بالإضافة إلى العديد من التسهيلات التي تجعل المملكة وجهة مناسبة للمستثمرين. كما تقدم المملكة حوافز استثمارية تشمل تسهيلات ضريبية وتقليل العقبات الإدارية بهدف زيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة السنوية إلى ثلاثة اضعاف بحلول عام 2030[2]. وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي بعنوان "المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024"، شهدت المملكة ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 [3]. الامر الذي يعكس نجاح السياسات المتبعة في استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز البيئة الاقتصادية التنافسية للمملكة.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز مكانتها كوجهة استثمارية عالمية من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين عبر وزارة الاستثمار. تشمل هذه التسهيلات توفير دراسات الجدوى، بناء شراكات مع الشركات المحلية والدولية، وتقديم المشورة القانونية والإجرائية، فضلا عن تسهيل إجراءات التوظيف والزيارات الميدانية. في إطار السياسات، تلتزم المملكة بحماية الاستثمارات وتعزيز الشفافية، مع تقديم حوافز ضريبية وتقليل العقبات الإدارية. كما تشمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار أهدافا طموحة مثل مضاعفة الاستثمارات السنوية ثلاث مرات وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بحلول 2030[4]، هذه السياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية 2030.

المطلب الثالث : تقييم مسار محور اقتصاد مزدهر

يتناول هذا المطلب تقييم نتائج محور "اقتصاد مزدهر" في إطار رؤية السعودية 2030، حيث سيتم استعراض الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار، من خلال التركيز على تطور القطاعات غير النفطية وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل المعيقات التي واجهت تنفيذ هذا المحور، وأثرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية.

[1] محمد بن عدنان الديبان، "الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030: المحفزات والتحديات"، غرفة الرياض (2018–2019)، ص. 25.

[2] وزارة الاستثمار، "الإستراتيجية الوطنية للاستثمار"، https://misa.gov.sa/ar/activities/national-investment-strategy/ (تم الاطلاع في 6 مارس 2025).

[3] صندوق النقد الدولي، "المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024"، ص. 33.

[4] المنصة الوطنية، "الاستثمار"، https://my.gov.sa/ar/content/investing#section-4 (تم الاطلاع في 20 مارس 2025).

أولا : أبرز إنجازات محور اقتصاد مزدهر

شهد الاقتصاد السعودي تغيرات جذرية منذ إطلاق رؤية 2030، حيث تم التركيز على تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية. في عام 2015 بلغ اجمالي الناتج المحلي للسعودية 669 مليار دولار، وارتفع إلى 1.07 ترليون دولار في عام 2023[1]. يعكس هذا التطور نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي ركزت عليها الرؤية، هذا التطور في الناتج المحلي يعكس أثر برامج التنويع الاقتصادي التي أطلقتها المملكة ضمن رؤية 2030، ويُعدّ مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في خلق نمو فعّال يقلّص الاعتماد على النفط.

يمكن فهم هذا التوجه من خلال نظرية الدفعة القوية، حيث تبنت المملكة حزمة مترابطة من المشاريع والبرامج الكبرى في وقت متزامن، مما أسهم في تحريك الاقتصاد الكلي وخلق تأثير تراكمي في مختلف القطاعات. فتطوير السياحة والطاقة والصناعة واللوجستيات معًا يمثل دفعة متكاملة تُترجم عمليًا مبادئ هذه النظرية الهادفة لإحداث تحول هيكلي شامل في الاقتصاد. فمنذ انطلاقها شهدت الإيرادات غير النفطية نموا ملحوظا، حيث ارتفعت من 185.7 مليار ريال سعودي في عام 2016 إلى 457.7 مليار ريال في عام 2023، هذا النمو الكبير في الإيرادات غير النفطية يُبرز تحولاً هيكليًا تدريجيًا في بنية الاقتصاد السعودي، ما يدل على فاعلية برامج مثل الخصخصة وتوسيع القاعدة الضريبية، ويؤكد التزام الدولة بتحقيق الاستدامة المالية.

يعكس هذا التطور نجاح السياسات الاقتصادية التي ركزت على تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية، مما أسهم في تقليل الاعتماد على النفط وتحفيز نمو القطاعات غير النفطية[2]. في سياق نظرية الدفعة القوية، تعتبر هذه الإصلاحات جزءا من عملية تحفيز النمو المستدام، حيث تساهم السياسات الاقتصادية التي تدفع بها الدولة إلى تحفيز القطاعات الجديدة، وهذا يحدث من خلال توجيه الموارد والاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على التوسع والنمو بعيدا عن الاعتماد التقليدي على النفط.

كما انعكست هذه الإصلاحات على سوق العمل، حيث شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا من 12.3% في عام 2016 إلى 7.7% في عام 2023، مما يعكس تحسن بيئة العمل وزيادة الفرص الوظيفية. كما

[1] مجموعة البنك الدولي، "إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – "Saudi Arabia، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD (تم الاطلاع في 9 مارس 2025).
[2] رؤية 2030، "التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023"، ص. 21.

تجاوزت مشاركة المرأة في سوق العمل المستهدف المحدد في الرؤية، اذ ارتفعت من 22.8% في عام 2016 إلى 34% في عام 2023، متخطية الهدف البالغ 30%[1]، هذا الارتفاع يعكس التغير الاجتماعي الإيجابي الذي تقوده المملكة، ويؤشر إلى نجاح برامج التمكين والتشريعات الجديدة في دعم حضور المرأة كفاعل اقتصادي واجتماعي، بما ينسجم مع أهداف التغيير في البنية المجتمعية.

وفي سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي من 40% في عام 2016 إلى 45% في عام 2023، مع وضع هدف استراتيجي للوصول إلى 65%،مما يعكس الجهود المستمرة لتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[2].

يظهر من خلال هذه السياسات اعتماد المملكة على مزيج متكامل من أدوات التأثير: القوة الصلبة عبر الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الكبرى، والقوة الناعمة عبر تعزيز السياحة والرمزية الدينية. هذا التوازن يمثل نموذجًا للقوة الذكية التي تدمج بين الإقناع والقدرة، وتوظف الموارد الاقتصادية والثقافية لخدمة الأهداف الاستراتيجية الداخلية والخارجية

وفي هذا السياق، يعكس الجدول التالي تقدم المملكة في عدد من المؤشرات العالمية للتنافسية:

الجدول رقم 2: أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات العالمية للتنافسية(2023)

المؤشر	الترتيب	نوع الترتيب
التنافسية العامة	17	من بين 64 دولة
الأمن السيبراني	2	عالميًا
الأداء العام	3	بين دول مجموعة العشرين
السوق المالية	3	بين دول مجموعة العشرين، والأعلى عالميًا في مؤشر السوق المالية
الأداء الاقتصادي	6	عالميًا
كفاءة الحكومة	11	عالميًا
كفاءة الأعمال	13	عالميًا
البنية التحتية	34	عالميًا

[1] نفس المرجع، ص. 17.
[2] نفس المرجع، ص. 16.

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير رؤية السعودية 2030، إصدار عام 2023.

ثانيا : التحديات الاقتصادية لرؤية السعودية 2030

1- **الاعتماد المفرط على المشاريع الضخمة وصعوبة تنفيذها :** تعتمد رؤية السعودية بشكل كبير على إطلاق مشاريع ضخمة طموحة مثل "نيوم" و "ذا لاين"، الا ان العديد منها يواجه تحديات كبيرة في التنفيذ بسبب التخطيط غير الواقعي، وتقلب السياسات، ما يؤدي إلى تأخر الإنجاز أو توقف هذه المشاريع، وتحويلها إلى نماذج لهدر الموارد بدلا من تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المرجوة[1].

2- **إعادة تقييم المشاريع الضخمة :** ذكرت "فاينانشل تايمز" أن السعودية قامت بتقليص بعض مشاريعها الرئيسية ضمن رؤية 2030، نتيجة تباطؤ الاستثمارات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، مما دفع صندوق الاستثمارات العامة إلى إعادة النظر في أولويات المشاريع ومواعيد تنفيذها[2].

3- **تأثير تخفيضات انتاج النفط على النمو الاقتصادي:** قام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي لعام 2024 بنسبة تقارب 1% بسبب تخفيضات انتاج النفط[3]، مما يؤثر على جهود المملكة في تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط.

4- **الاعتماد المستمر على النفط :** رغم سعي السعودية المستمر لتقليل الاعتماد على النفط الا أنه لا يزال مرتفعا[4]، مما يزيد من أخطار التعرض لتقلبات أسعاره.

5- **تأثير جائحة كورونا على تنفيذ المشاريع :** أثرت الازمة الصحية العالمية بشكل مباشر على الخطط الاقتصادية والتنموية في رؤية 2030، مما أدى إلى تأخير في الجداول الزمنية الخاصة بها. كما تسببت تداعيات الجائحة في تراجع الإيرادات النفطية، مما أثر سلبا على تمويل العديد من مشاريع الرؤية،

---

[1] فريديريك ج. شنايدر، "الرؤى الخليجية المتعثرة: رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 14 ماي 2021، https://shorturl.at/jLk4j (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).

[2] Ahmed Al Omran, "Saudi Arabia Scales Back Flagship Projects", Financial Times, May 14, 2024, https://shorturl.at/deaJm (accessed on March 18, 2025).

[3] Yousef Saba, "IMF Revises Saudi GDP Growth Down on Oil Cuts," *Reuters*, July 16, 2024, https://shorturl.at/K8u4A (accessed on March 18, 2025).

[4] سارة الزهراني، "رؤية 2030.. تنوع اقتصادي يحلق بالمملكة إلى آفاق جديدة بعيداً عن النفط"، الرياض، 9 ديسمبر 2018، https://www.alriyadh.com/1723738?utm_ (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).

كما اثرت كورونا على قطاع السياحة، وهو أحد المحاور المهمة في الرؤية مما أدى إلى بانخفاض إيرادات السياحية بنسبة تتراوح بين 35% و 45% في عام 2020 مقارنة بعام 2019[1].

يتّضح من خلال هذا المبحث أن محور "اقتصاد مزدهر" يشكّل القاعدة الصلبة التي ترتكز عليها خطة التحول السعودية، وذلك عبر تنويع القاعدة الاقتصادية، دعم الابتكار، وتمكين القطاع الخاص. لكن لا يمكن تحقيق نهضة اقتصادية دون مواكبة اجتماعية تعزز رأس المال البشري، وترفع جودة حياة المواطن، وهو ما يُمهد للانتقال إلى المحور الثاني من الرؤية، والمتمثل في "مجتمع حيوي."

[1] *World Construction Today*, "Saudi Arabia Cuts Allocations for Vision 2030 Initiatives and Mega Projects," https://shorturl.at/MLhJQ (accessed on March 18, 2025).

المبحث الثاني : محور"مجتمع حيوي"

يتناول هذا المبحث محور "مجتمع حيوي" من وثيقة رؤية 2030، الذي يسعى إلى تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة من خلال تحسين جودة الحياة، تمكين المرأة، وتعزيز الموارد البشرية[1]. يعد هذا المحور أساسيا لبناء مجتمع متقدم ومزدهر قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق رفاهية المواطن السعودي.

في المطلب الأول، سيتم التركيز على برنامج "جودة الحياة" ودوره في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي، بما في ذلك البرامج الاسكانية التي تسهم في تحسين حياة المواطنين. أما المطلب الثاني، فيستعرض كيفية تمكين المرأة وتنمية الموارد البشرية عبر اصلاح التعليم وتطويره، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. أما المطلب الثالث، فيهدف إلى تقييم النتائج الاجتماعية التي تحققت من خلال هذه البرامج.

المطلب الأول: تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاجتماعية

يشكل تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاجتماعية أحد المرتكزات الأساسية لخطة التحول السعودية، حيث تسعى المملكة من خلاله إلى بناء مجتمع مزدهر تتوفر فيه مقومات الحياة الكريمة والبيئة الداعمة لنمط حياة صحي وامن ومتوازن. ويهدف هذا التوجه إلى تمكين الأفراد والعائلات من المشاركة الفاعلة في التنمية، من خلال تطوير البنية التحتية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتعزيز النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية[2].

[1] رؤية السعودية 2030، "مجتمع حيوي"، https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-vibrant-society (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).
[2] نفس المرجع.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب برنامجين محوريين: برنامج "جودة الحياة" الذي يركز على تحسين نمط حياة الأفراد من خلال توفير بيئة ثقافية واجتماعية شاملة[1]، وبرنامج "الإسكان" الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار السكني والرفاهية للمواطنين[2]، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

أولا : برنامج جودة الحياة ودوره في بناء مجتمع حيوي

يعد برنامج جودة الحياة من المبادرات الأساسية لرؤية السعودية 2030، ويهدف إلى تحسين نمط حياة الأفراد من خلال تطوير قطاعات الثقافة، الترفيه، الرياضة، والسياحة، وتعزيز البنية التحتية المرتبطة بها. يسعى البرنامج إلى خلق بيئة مجتمعية مزدهرة تتيح للمواطنين والمقيمين ممارسة أنشطة متنوعة تعزز من الرفاهية والهوية الوطنية، وتدعم التماسك الاجتماعي. كما يساهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل[3]، ما يعزز من تحقيق هدف "مجتمع حيوي" كأحد مرتكزات الرؤية.

يرتكز البرنامج على ست قطاعات أساسية :

1- **قطاع الرياضة :** يعد قطاع الرياضة من المحاور المهمة في برنامج جودة الحياة، حيث يهدف إلى رفع نسبة ممارسي الأنشطة البدنية في المجتمع إلى 40% بحلول عام 2030.وقد تم إطلاق العديد من المبادرات بقيادة الاتحاد السعودي للرياضة للجميع لتوسيع قاعدة المشتركين من مختلف الفئات، بما في ذلك النساء، وتعزيز النشاط البدني. كما تم تطوير استراتيجيات وطنية لتفعيل مشاركة المجتمع، وتنظيم فعاليات رياضية، واستضافة أحداث دولية كبرى بهدف تحقيق ريادة رياضية في المنطقة، إضافة إلى دعم حوكمة الاتحادات الرياضية بما يعزز من دورها في تحقيق مستهدفات رؤية 2030[4].

2- **قطاع الثقافة والتراث :** يركز هذا القطاع على احياء التراث الإسلامي والعربي الوطني، من خلال حفظ المواقع التاريخية وتأهيلها، وتنظيم الفعاليات ونشر الوعي الثقافي عبر الفعاليات والمحتوى الإعلامي. كما يسعى إلى تعزيز حضور المملكة في مجالات الفنون المتنوعة مثل الفنون البصرية، الأداء المسرحي،

[1] رؤية السعودية 2030، "برنامج جودة الحياة"، https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/quality-of-life-program (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).

[2] رؤية السعودية 2030، "برنامج الإسكان"، https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/housing-program (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).

[3] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، "برنامج جودة الحياة"، 20 نوفمبر 2024، https://shorturl.at/qhbp8 (تم الاطلاع في 18 مارس 2025).

[4] عبدالعزيز ليتيم وإيمان غالمي، "قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية في مجال نشر ثقافة الرياضة للجميع من منظور "رؤية المملكة 2030 وبرنامج جودة الحياة"، مجلة المنظومة الرياضية، مج. 10، ع. 1 (2023)، ص. 670.

الأدب ، الشعر، وصناعة الأفلام مع دعم المواهب الوطنية وتحسين جودة الإنتاج الثقافي، إضافة إلى تسهيل عملية اندماج الوافدين الجدد عن طريق توفير بيئة تدعم التنوع التفافي[1]. مما يساهم في بناء مجتمع حيوي ويعزز مكانة السعودية دوليا.

3- **قطاع الترفيه والهوايات :** يسعى إلى تحسين جودة الحياة من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخيارات الترفيهية التي تلبي احتياجات المجتمع بإثراء الحياة ورسم البهجة، إضافة إلى تعزيز مشاركة الاقتصاد المحلي عبر دعم الصناعات الترفيهية وجذب الاستثمارات. تم انشاء الهيئة العامة للترفيه لتنظيم القطاع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، مما يساعد على ترسيخ مكانة المملكة كوجهة ترفيه عالمية ويساهم في بناء مجتمع حيوي[2].

4- **قطاع السياحة:** يركز قطاع السياحة في برنامج جودة الحياة على تطوير المدن والمرافق السياحية، وتوفير خيارات جذابة للزوار، إلى جانب الترويج للسعودية كوجهة سياحية عالمية[3]، بهدف تحسين نمط الحياة وتنويع مصادر الدخل.

5- **قطاع التصميم الحضري:** يسعى التصميم الحضري في السعودية إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال برنامج "مستقبل المدن السعودية"، الذي يركز على تطوير مدن نموذجية تجمع بين جودة الحياة والتنافسية الاقتصادية. وقد نفذت عدة مشاريع مثل إعادة احياء جدة التاريخية، دار الأوبرا، والمتحف المائي[4]، الامر الجي يعزز الهوية الوطنية والجاذبية السياحية.

6- **قطاع الامن :** يعمل قطاع الأمن ضمن برنامج جودة الحياة على تحسين مستوى المعيشة في المدن السعودية من خلال تطوير الخدمات الأمنية، وتغيير السلوكيات السلبية لدى الشباب، وتوفير بيئة امنة للفعاليات والأنشطة التي تعزز مهاراتهم وتغذي روح المسؤولية والعمل التطوعي لديهم. كما يسعى إلى تحفيز المشاركة المجتمعية وتمكين الشباب من المساهمة في رسم السياسات المستقبلية[5].

[1] رؤية السعودية 2030 وبرنامج جودة الحياة، "خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة 2020–2023"، ص. 24.
[2] الهيئة العامة للترفيه، "دليل المستثمر في قطاع الترفيه"، ص. 4.
[3] رؤية السعودية 2030 وبرنامج جودة الحياة، نفس المرجع، ص40.
[4] نفس المرجع، ص. 45.
[5] نفس المرجع، ص. 56.

ثانيا : برنامج الإسكان

برنامج الإسكان، الذي أطلق عام 2018 كأحد برنامج تحقيق الرؤية الوطنية السعودية، يهدف إلى زيادة المعروض من المنتجات السكنية بجودة عالمية وأسعار مناسبة، وتعزيز نسبة تملك الأسر السعودية لتصل إلى 70% بحلول 2030. يعمل البرنامج على احداث نقلة نوعية في قطاع الإسكان من خلال تنظيم السوق العقاري، وتوسيع خيارات التمويل، وتبسيط الإجراءات التنظيمية[1]. ويكون هذا عن طريق العديد من المبادرات التي أطلقتها وزارة الإسكان أهمها :

1- **برنامج سكني :** أنشأ من طرف وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية وأطلق عام 2018 [2]. يتوفر على شكل موقع الكتروني ويمكن تحميله على الهاتف على شكل تطبيق، يشمل مختلف الخدمات العقارية كاكتشاف خيارات الدعم التمويلي، قائمة العقارات أو كيفية إدارة عقارك، إضافة لتسهيله البحث عن عقار للشراء أ، الكراء وحتى يسهل امكانية الانضمام للمزادات الخاصة بالعقارات[3].
2- **برنامج اتحاد الملاك :** يعمل برنامج اتحاد الملاك على تنظيم العلاقة بين الملاك وشاغلي الوحدات السكنية المشتركة، من خلال أنظمة رقابية وتوعوية تحفظ الحقوق وتعزز ثقافة التعايش المشترك[4]. مما يجعل الحياة أكثر انسجاما وتنظيما داخل هذه المجمعات.
3- **برنامج ايجار:** برنامج ايجار هو نظام متكامل يهدف إلى توفير حلول مستدامة لتحديات السوق العقاري، من خلال ضمان حقوق جميع الأطراف المعنية عبر عقد ايجار سكني موحد[5].
4- **برنامج الإسكان التنموي :** يهدف برنامج الإسكان التنموي إلى توفير وحدات سكنية بنظام الانتفاع للأسر الأكثر احتياجا والمستحقة في المجتمع، من الفئات المسجلة في بوابة الدعم السكني التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال التعاون والشراكة مع الجمعيات

[1] رؤية السعودية 2030، "برنامج الإسكان"، https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/housing-program ، (تم الاطلاع عليه في 13 مارس 2025).

[2] عصام حيدر وعلي باهمام، "توافق برامج الإسكان ومبادراته مع رؤية المملكة 2030"، ص. 4.

[3] سكني، https://sakani.sa/، (تم الاطلاع عليه في 7 مارس 2025).

[4] نفس المرجع.

[5] نفس المرجع.

والمؤسسات الأهلية المنتشرة في مختلف مدن ومحافظات المملكة[1]. ويعمل البرنامج على تحسين الظروف المعيشية للأسر المستفيدة، مما يسهم في تحقيق استقرار اجتماعي ورفع مستوى حياة الأسر في المملكة.

يوجد العديد من البرامج الأخرى التي تهدف إلى دعم وتطوير قطاع الإسكان في المملكة، وتلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع، مما يعكس التزام الدولة بتوفير بيئة سكنية ملائمة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة

المطلب الثاني : تمكين المرأة وتنمية الموارد البشرية

يعد تمكين المرأة وتنمية الموارد البشرية من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة، حيث تركز رؤية السعودية 2030 على تطوير القدرات البشرية وتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات. يعمل برنامج تنمية القدرات البشرية على بناء استراتيجية شاملة تستهدف تطوير مهارات المواطنين من مراحل الطفولة المبكرة إلى التعليم العام والجامعي، كما يهدف إلى اصلاح النظام التعليمي وربطه باحتياجات سوق العمل[2]، في الوقت نفسه يعزز البرنامج من مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تمكينها وتوفير بيئة داعمة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة في المملكة.

أولا : برنامج تنمية القدرات البشرية وتأهيل رأس المال البشري

يهدف برنامج تنمية القدرات البشرية إلى التأهيل المواطن السعودي ليكون قادرا على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي، من خلال تطوير مهاراته الأساسية وتهيئته للمستقبل. يعمل البرنامج على تعزيز التعليم في مراحل مختلفة، بما في ذلك التعليم المبكر، التعليم العام، والتدريب المهني، مع التركيز على الابتكار وريادة الأعمال ، كما يسعى البرنامج إلى تزويد الأفراد بفرص تعلم مستمر[3]، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمواطنين في سوق العمل ورفع مستوى المشاركة في التنمية الوطنية.

[1] وزارة البلديات والإسكان، "الإسكان التنموي"، https://momah.gov.sa/ar/node/6740 ، (تم الاطلاع عليه في 7 مارس 2025).

[2] رؤية السعودية 2030، "برنامج تنمية القدرات البشرية"، https://shorturl.at/OXjGF ، (تم الاطلاع عليه في 11 مارس).

[3] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، "برنامج تنمية القدرات البشرية"، https://www.hrsd.gov.sa/1010960 ، (تم الاطلاع عليه في 11 مارس).

أهم ما ركز عليه برنامج تنمية القدرات البشرية :

سياسة التعليم في المملكة وفق رؤية 2030: تسعى لإجراء إصلاحات شاملة في التعليم العام والجامعي، بالإضافة إلى التعليم التقني والمهني. تركز الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: أولا، تطوير المناهج التعليمية لتواكب متطلبات العصر وتعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداعي للطلاب. ثانيا، تحسين جودة التعليم عبر تحسين البنية التحتية للمدارس وتطوير مهارات المعلمين من خلال برامج تدريبية متخصصة . ثالثا، الاستثمار في التعليم الرقمي، حيث تهدف الرؤية إلى تجهيز المدارس بالأدوات التكنولوجية وتعزيز التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد[1].

مبادرة العمل المبكر: تعد مبادرة العمل المبكر احدى برامج تنمية القدرات البشرية، وتهدف إلى تمكين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة من اكتساب خبرات عملية ومهارات مهنية مبكرة، وترسيخ أخلاقيات العمل لديهم. تسعى المبادرة إلى تعزيز وعي الشباب بأهمية العمل المبكر، وتوفير فرص تدريب وتأهيل متنوعة تواكب احتياجات سوق العمل، مع دعم دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل مستدامة[2]، وذلك في إطار تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

اتاحة فرص التعلم مدى الحياة : تمكين الأفراد الذين انقطعوا عن مسارهم التعليمي من استئناف رحلتهم التعليمية وتطوير مهاراتهم، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الدعم اللازم لهم[3]، بما يسهم في توسيع فرصهم وتحسين قدراتهم على التكيف مع متطلبات سوق العمل.

ثانيا : تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تمكين المرأة هو عملية تعزيز قدرتها على الاعتماد على ذاتها، وتنمية استقلالها وثقتها بنفسها، بما يشمل اتخاذ القرارات والمشاركة في القيادة والتغيير وتحقيق حقوقها والخروج من دائرة التهميش، لتصبح فاعلة في المجتمع وصاحبة صوت مؤثر في صنع القرار[4]. تمثل المرأة ركيزة أساسية في رؤية 2030، حيث سعت القيادة إلى

[1] د. ريمة العنزي، "رؤية المملكة 2030 في التعليم"، دراسة الأفكار للبحث والتطوير، 5 سبتمبر 2024، https://shorturl.at/1mzVf ، (تم الاطلاع عليه في 2 مارس).
[2] صندوق تنمية الموارد البشرية، "مبادرة العمل المبكر"، 5 ديسمبر 2025، https://www.hrdf.org.sa/overview/youth-employment-initiative/ ، (تم الاطلاع عليه في 14 مارس 2025).
[3] برنامج تنمية القدرات البشرية، "الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية 2021-2025"، ص 12.
[4] طارق العفيفي، "تمكين المرأة السعودية في رؤية 2030"، شركة دراسة، 20 نوفمبر 2024، https://drasah.com/Description.aspx?id=8488 ، (تم الاطلاع عليه في 3 مارس 2025).

تعزيز دورها وتمكينها في مختلف المجالات، شملت الإصلاحات منح المرأة حقوقها، وتوفير فرص العمل، وتقلد المناصب القيادية، مما يعكس ايمان الرؤية بأهمية مشاركتها في التنمية الوطنية[1]. تسهم هذه الجهود في تعزيز استقلال المرأة، وتنمية قدراتها، وضمان مشاركتها الفاعلة في صنع القرار مما يعزز التوازن الاجتماعي والاقتصادي ويرتقي بكفاءة المجتمع.

تسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى تمكين المرأة في سوق العمل من خلال مجموعة من المبادرات الحيوية التي تشمل :

1- **مبادرة تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي:** تهدف هذه المبادرة إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع القطاعات الحكومية وعلى مختلف المستويات الوظيفية، مع توفير منصات لدعم القياديات وتمكينهم من تولى المناصب القيادية في الأجهزة الحكومية. كما تشمل تحليل البيئة التمكينية وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين[2].
2- **مبادرة تمكين المرأة لدخول سوق العمل:** تهدف إلى توفير بيئة شمولية تدعم التنوع وتقليل التفاوت في فرص العمل بين الجنسين[3]، من خلال تعزيز الصورة الإيجابية عن عمل المرأة وتسهيل دخولها إلى سوق العمل.
3- **مبادرة التدريب والتوجيه القيادي :** تركز على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية المتوسطة والعليا عبر تدريب الكوادر النسائية في القطاعين العام والخاص، يهدف إلى تمكينهن من قيادة التغيير في مختلف المجالات[4].
4- **مبادرة قرة :** تهدف إلى دعم تمكين المرأة العاملة السعودية من الالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه وهي مطمئنة على جودة الرعاية المقدمة لأطفالها، حيث يتولى البرنامج تغطية تصل إلى 50% من تكلفة حجز مركز ضيافة الأطفال، بما لا تتجاوز 1600 ريال سعودي لكل طفل من دون سن السادسة من

[1] وكالة الأنباء السعودية، "المرأة ركيزة أساسية في رؤية المملكة 2030"، 8 مارس 2021، https://www.spa.gov.sa/2197982 ، (تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025).
[2] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، "تمكين المرأة"، https://www.hrsd.gov.sa/767572 ، (تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025).
[3] نفس المرجع.
[4] نفس المرجع.

أبناء الموظفات في القطاع الخاص[1]. وتعد هذه المبادرة خطوة محفزة تراعي احتياجات المرأة والأسرة معا.

5- **مبادرة وصول – دعم وتسهيل نقل المرأة:** تهدف إلى دعم الموظفات في القطاع الخاص من خلال تقديم خدمات نقل بتكلفة معقولة، مما يساعدهن في التغلب على صعوبات المواصلات[2].

تساهم هذه المبادرات في توفير بيئة عمل داعمة للمرأة في سوق العمل، مما يمكنها من تحقيق النجاح المهني والمشاركة الفعالة في مختلف القطاعات.

المطلب الثالث : تقييم مسار مجتمع حيوي

يعكس الأداء المرتبط بمحور "مجتمع حيوي" ضمن خطة التحول السعودية تقدما كبيرا في مجموعة من المؤشرات التي تستهدف تعزيز القيم والهوية، وتمكين نمط حياة صحي ومتوازن في المملكة.

في جانب تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، ارتفع عدد المعتمرين القادمين من خارج المملكة سنويا ليصل إلى نحو 13.56 مليون معتمر، متجاوزا الهدف المرحلي لعام 2023 البالغ 10 ملايين، ومقتربا من المستهدف النهائي في عام 2030 البالغ 30 مليون معتمر، هذا الرقم يعكس فاعلية الجهود المبذولة في تطوير منظومة الحج والعمرة ضمن مشروع "خدمة ضيوف الرحمن"، ويُظهر النجاح في تسويق المملكة كوجهة دينية عالمية، مما يعزز قوتها الناعمة[3]. وهو ما يعكس نجاح الجهود في تطوير منظومة خدمات العمرة وتعزيز مكانة المملكة الدينية. كما ارتفع عدد المواقع التراثية السعودية المسجلة لدى اليونيسكو إلى 7 مواقع، متجاوزا الهدف المرحلي المقدر ب6 مواقع[4]، ما يؤكد الاهتمام المتزايد بالحفاظ على التراث الثقافي للمملكة.

أما في مجال تمكين حياة عامرة وصحية، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في المملكة من 77.06 إلى 78.1 سنة، مقتربا من المستهدف النهائي البالغ 80 سنة. وشهدت نسبة السكان الذين تشملهم التغطية بالخدمات الصحية تقدما كبيرا، حيث بلغت 96.41%، متجاوزة الهدف المرحلي المحدد ب96%. كما ارتفعت

[1] صندوق تنمية الموارد البشرية، "دعم ضيافة الأطفال قرة"، https://shorturl.at/mvqh4 ، (تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025).
[2] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، "تمكين المرأة"، https://www.hrsd.gov.sa/767572 ، (تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025).
[3] Alammash ، نفس المرجع.
[4] رؤية السعودية 2030، "التقرير السنوي لرؤية 2030 لعام 2023"، ص 15.

نسبة الأفراد الذين يمارسون نشاطا بدنيا منتظما (150 دقيقة أسبوعيا على الأقل) إلى 62.3% مقارنة بالقيمة الأساسية سنة انطلاق الرؤية البالغة 49%[1]، ما يدل على تنامي الوعي الصحي في المجتمع.

وفيما يتعلق بالإسكان، تحسنت نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدتها السكنية إلى 63.74% متجاوزة الهدف المرحلي (63%) وباتت قريبة من مستهدف 2030 (70%) كما ارتفعت نسبة المستفيدين من الإعلانات المالية القادرين على تملك السكن 32.3%، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالقيمة الأساسية البالغة 1% بينما المستهدف النهائي يبلغ 38.3%[2].

تمكنت النساء في السعودية من زيادة مشاركتهن في سوق العمل، حيث بلغت نسبة مشاركتهن في القوى العاملة 36% خلال الربع الرابع من عام 2022، بزيادة طفيفة عن 35.6% في نفس الفترة من عام 2021، وفقًا للهيئة العامة للإحصاء[3].

ويعكس هذا الارتفاع في مشاركة المرأة في سوق العمل وتحسن مؤشرات البطالة تحولًا اجتماعيًا ملحوظًا في المملكة. يمكن تفسير هذه التحولات عبر منظور التغير الاجتماعي المخطط، الذي يعكس جهود الدولة لإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية والاقتصادية من خلال سياسات تمكينية مباشرة. لا يقتصر هذا التغيير على الضغوط الخارجية أو التطورات الطبيعية، بل هو نتيجة لتدخل مؤسسي مدروس بهدف إحداث تغيير ثقافي اجتماعي يعزز المساواة والاندماج في سوق العمل الحديث.

بصورة عامة، تظهر هذه المؤشرات أن المملكة تسير بخطى ثابتة نحو بناء مجتمع حيوي يتمتع بجودة حياة مرتفعة، وصحة متقدمة، وقيم راسخة، بما يعزز مسارها التنموي ويعكس طموحاتها ضمن رؤية 2030.

التحديات الاجتماعية لرؤية السعودية 2030 :

تتمثل التحديات الاجتماعية لرؤية السعودية 2030 في مواكبة التغيرات المجتمعية وتحقيق التوازن بين التطور والحفاظ على القيم، بما يضمن بناء مجتمع متماسك وحيوي. من ابرز هذه التحديات :

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] General Authority for Statistics, *Saudi Women's Report 2022*, 2022, p. 12.

الرفض من التيار المحافظ والديني : يواجه مشروع رؤية السعودية 2030 رفضا من التيار المحافظ والديني، بسبب تعارض بعض الإصلاحات الاجتماعية والثقافية مع القيم والتقاليد الإسلامية التي قامت عليها الدولة. وقد أدى هذا الرفض إلى معارضة علنية من بعض العلماء، ما دفع السلطات إلى اعتقال عدد منهم[1]. ويعد هذا الرفض تحديا حقيقيا أمام تنفيذ الرؤية، وخاصة في ظل حساسية التوازن بين الانفتاح والحفاظ على الهوية الدينية.

التحدي الثقافي في تمكين المرأة : تتمثل التحديات الثقافية في مقاومة بعض فئات المجتمع السعودي للتحولات السريعة في دور المرأة، حيث تواجه النساء صراعات داخل الاسرة ومع الرجال نتيجة تغيير موازين السلطة التقليدية، مثل الاستقلال في السكن والعمل وقيادة السيارة. هذا التغير يصطدم بعادات وأفكار متجذرة، مما يخلق صعوبة في التقبل ويؤدي أحيانا إلى تفكك أسري وارتفاع نسب الطلاق[2]، ويعد هذا التحدي الأبرز لأنه يعرقل الاستفادة الكاملة من مكاسب رؤية 2030.

تحدي التمويل : لتحقيق أهداف مجتمع حيوي، مثل توفير السكن الملائم، يحتاج إلى تمويل كبير. مثلا مشروع بناء 100 ألف وحدة سكنية يتطلب حوالي 70 مليار ريال سعودي سنويا. ومع تقليل الاعتماد على تمويل الدولة بسبب تراجع دخل النفط، تسعى المملكة لتنويع مصادر التمويل عبر الرسوم، قروض البنوك، القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي. لكن ضعف قدرات البنوك وارتفاع الفوائد يصعب المهمة[3]، مما يجعل جذب الاستثمارات الأجنبية ضرورة لتأمين التمويل والتقنيات المطلوبة.

أظهر هذا المبحث كيف تسعى المملكة إلى تحقيق توازن اجتماعي شامل يواكب التحولات الاقتصادية من خلال برامج تحسين جودة الحياة، وتمكين المرأة، وتطوير التعليم. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بيئة مؤسساتية فعالة، وسياسات حكومية رشيدة تدعم الأداء العام، مما يربط هذا المحور عضوياً بمحور "وطن طموح" الذي يشكل الإطار الحاضن لكل هذه المبادرات.

---

[1] Leni Winarni, "Saudi Vision 2030 and the Challenge of Competitive Identity Transformation in Saudi Arabia", *Journal of Islamic World and Politics*, 1 June 2022, p. 116.

[2] د. فوزية البكر، "تمكين المرأة السعودية في ظل رؤية 2030: الفرص والتحديات"، *المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل*، ع 4، أكتوبر 2022، ص 10–11.

[3] شقران الرشيدي، "أبرز تحديات تواجه الأجهزة الحكومية في تنفيذ مبادرات برامج رؤية 2030"، *التنمية الإدارية*، https://tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Pages/1647-%D8%A3.aspx ، (تم الاطلاع عليه في 19 مارس 2025.)

المبحث الثالث : محور"وطن طموح"

يمثل محور وطن طموح أحد الركائز الأساسية لرؤية السعودية 2030، اذ يعكس التزام الدولة بتعزيز فعالية الأداء الحكومي، وتحقيق مبادئ الشفافية والمسائلة، ورفع كفاءة الانفاق، بما ينسجم مع تطلعات المواطن السعودي نحو حكومة مرنة، فعالة، ورشيدة[1]. وفي هذا الإطار، تبنت المملكة مجموعة من البرنامج والسياسات التي تستهدف اصلاح الهياكل الإدارية، وتطوير الأداء المؤسسي، وتسريع التحول الرقمي[2]، بما يعزز من تنافسية القطاع الحكومي وقدرته على الاستجابة للتحديات والمتغيرات التنموية.

يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب رئيسية، يعنى أولها بتعزيز كفاءة الحوكمة من خلال برامج التحول الوطني وبرامج تطوير القطاع الحكومي، فيما يركز المطلب الثاني على التحول الرقمي ودمج التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، في الإدارة العامة، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة اتخاذ القرار، أما المطلب الثالث، فيتناول تقييم نتائج هذه الإصلاحات المؤسسية وانعكاساتها على التنمية الوطنية، بهدف فهم كيفية تسريع النمو الوطني عبر حكامة فعالة وإدارة عامة حديثة.

المطلب الأول: تعزيز كفاءة الحوكمة والعمل التطوعي في دعم أهداف رؤية السعودية 2030.

يعد تعزيز الحوكمة وتطوير الأداء الحكومي من أبرز أولويات رؤية 2030، اذ تسعى الدولة إلى بناء جهاز اداري فعال يتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة، ويواكب التحديات الحديثة في إدارة الشأن العام. وفي هذا السياق، أطلقت مجموعة من البرامج الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين فعالية المؤسسات الحكومية، وتطوير بنيتها التشغيلية والتنظيمية، بما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

[1] Addis Alemahu G/Mariam ، نفس المرجع.
[2] رؤية السعودية 2030، "وطن حيوي"، https://www.vision2030.gov.sa/overview/pillars/an-ambitious-nation ، (تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2025).

سيركز هذا المطلب على برنامج التحول الوطني باعتباره أحد الأدوات المحورية لتحسين كفاءة العمل الحكومي وتطوير قدراته المؤسسية، إضافة إلى الحوكمة المؤسسية التي تركز على تحقيق الشفافية بما يسهم في تحقيق التميز المؤسسي واستدامة الأداء العام. وسيهتم أيضا بإبراز مكانة العمل التطوعي في رؤية 2030.

أولا : برنامج التحول الوطني

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تعزيز البنية التحتية وتوفير البيئة المناسبة للقطاعات العامة والخاصة وغير الربحية لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، يركز البرنامج على تحسين الأداء الحكومي، دعم التحول الرقمي، تعزيز دور القطاع الخاص، تطوير الشركات الاقتصادية[1]، والمساهمة في التنمية المجتمعية، مع ضمان استدامة الموارد الحيوية[2]. تعد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة، اذ تسهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، كما تعزز من تنافسية المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي عبر تطوير الأداء الحكومي وتشجيع الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج على تحسين جودة الحياة ورفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة[3]، مما يعزز الثقة المتبادلة مع الحكومة والمجتمع. من أبرز هذه الأهداف :

تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين : يهدف البرنامج إلى تطوير الخدمات العامة وجعلها أكثر كفاءة وسهولة في الوصول، لاسيما عبر التحول الرقمي في مجالات كالصحة والتعليم والإسكان[4].

تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط : من خلال دعم قطاعات جديدة مثل السياحة والتقنية والطاقة المتجددة، يسعى البرنامج إلى تعزيز استدامة الاقتصاد الوطني[5].

تعزيز الشفافية والمسائلة في القطاعات الحكومية : يعزز البرنامج الحوكمة عبر الشفافية وتطبيق معايير المساءلة مما يساهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وبناء ثقة المجتمع[6].

---

[1] Addis Alemahu G/Mariam ، نفس المرجع.
[2] المنصة الوطنية، "رؤية المملكة 2030"، https://my.gov.sa/ar/content/saudivision ، (تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025).
[3] مجموعة ريناد المجد، "الأهداف الاستراتيجية للتحول الوطني: رؤية مستقبلية متكاملة"، https://shorturl.at/4C2nT ، (تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025).
[4] شركة نوافذ وطن، "برنامج التحول الوطني: تعريفه وأهدافه وأثره في تحقيق رؤية 2030"، https://shorturl.at/E6wzw ، (تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025).
[5] نفس المرجع.
[6] نفس المرجع.

تطوير البنية التحتية الرقمية : يركز البرنامج على تحسين الشبكات الرقمية وتوسيع نطاق الانترنت عالي السرعة لتسهيل الوصول إلى الخدمات الالكترونية[1].

دعم الابتكاروريادة الأعمال : يعمل البرنامج على تعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[2].

ثانيا : الحوكمة المؤسسية

برنامج الحوكمة المؤسسية يعتبر عنصرا أساسيا في تعزيز الشفافية والمسائلة خاصة في القطاع الحكومي، ويمثل ركيزة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، في هذا السياق، جاء اعلان السعودية عن إطار حوكمة الرؤية ليؤكد جدية القيادة في تحقيق أهداف المشروع. فقد شمل إطار حوكمة عدة عمليات تحول هامة في العمل الحكومي. أولا، تم دمج عملية اعداد الميزانية مع التخطيط الاستراتيجي تحت اشراف المجلس الاقتصادي، مما يضمن توفير التمويل اللازم للمبادرات من مصادر متنوعة. ثانيا، تحولت وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى جهة استشارية لدعم الوزارات في اعداد المبادرات والخطط، مستعينة بشركات استشارية لتنفيذ برنامج التحول الوطني. ثالثا، تم تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية من خلال إطار حوكمة يدعم التآزر بين الجهات الحكومية المختلفة بمشاركة جهات داعمة مثل المركز الوطني لقياس الأداء. وأخيرا، تم رفع مستوى الشفافية عن طريق فتح قنوات تواصل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين[3]، مما يتيح لهم متابعة تقدم المشاريع الحكومية ومراجعة تفاصيلها بشكل شفاف.

ثالثا : دورالعمل التطوعي في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

أصبح العمل التطوعي رافدا اقتصاديا وتنمويا يعكس تطور المجتمعات، كما يسهم في إعداد الشباب لسوق العمل. وقد أطلقت رؤية المملكة 2030 مرحلة جديدة لتعزيز ثقافة التطوع كجزء من تنمية الانسان حضريا. وتجلت روح المبادرة والعطاء لدى الشباب في مختلف الفعاليات والمناسبات، مما يعكس القيم

[1] مجموعة ريناد المجد، نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.
[3] د. محمد السويد، "حوكمة رؤية 2030.. أكثر شفافية ومسؤولية"، معهد الإدارة العامة، https://shorturl.at/JBKTd ، (تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025).

المجتمعية الراسخة، ويؤكد أهمية الانخراط في أعمال تطوعية تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم، في ظل دعم القيادة المتواصل لتعزيز هذا المجال وصناعة أثر اجتماعي مستدام[1].

في إطار الرؤية ، يعد العمل التطوعي أحد الركائز الأساسية لبناء مجتمع حيوي متماسك، ويعكس قيم التعاون والتكافل المتجذرة في المجتمع السعودي. تسعى الرؤية إلى تعزيز العمل التطوعي من خلال تحويله من جهود فردية إلى منظومة مؤسسية منظمة تمكن الافراد من المشاركة الفعالة في خدمة الوطن.

حددت الرؤية هدفا طموحا يتمثل في الوصول إلى مليون متطوع بحلول عام 2030. في خطوة تهدف إلى رفع مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية الوطنية، يساهم التطوع في ترسيخ قيم المواطنة، وتنمية المهارات، وتعزيز الانتماء الوطني، كما يمثل وسيلة فعالة لمعالجة التحديات الاجتماعية من خلال مساهمة المتطوعين في مجالات متنوعة من التعليم، الصحة، البيئة، والخدمات المجتمعية، وبدعم من المنصات الرقمية والبرامج الحكومية، أصبح العمل التطوعي أكثر سهولة وتنظيماً[2]، مما يعزز فرص المشاركة المجتمعية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية وطن طموح.

المطلب الثاني : التحول الرقمي ورفع كفاءة القطاع العام

يعد التحول الرقمي ركيزة أساسية في تطوير القطاع العام، حيث يسهم في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وزيادة الشفافية، تتضمن استراتيجيات التحول الرقمي في القطاع العام استخدام التقنيات الحديثة لإعادة تصميم وتقديم الخدمات الحكومية بشكل أكثر كفاءة وفعالية[3]. كما يساهم في تحسين تجربة المواطنين من خلال توفير خدمات ميسرة وسهلة الوصول.

أولا: برنامج الحكومة الرقمية ودوره في تحسين الخدمات العامة

في ظل التوجهات العالمية نحو الرقمنة وتحقيق التنمية المستدامة، تبنت المملكة العربية السعودية استراتيجية طموحة للحكومة الرقمية تجسد رؤيتها في تعزيز جودة الحياة، وتحقيق الكفاءة والشفافية، ورفع

[1] وكالة الأنباء السعودية، "سمو أمير الحدود الشمالية: رؤية 2030 رسمت انطلاقة جديدة لثقافة العمل التطوعي في المملكة"، 23 جوان 2021، https://www.spa.gov.sa/w1575747?lang=ar&newsid=2244773 ، (تم الاطلاع عليه في 14 مارس 2025).

[2] فهد المرزوق، "العمل التطوعي في رؤية 2030: قوة المجتمع وحيوية المستقبل"، الوطن، 21 أكتوبر 2024، https://www.alwatan.com.sa/article/1155084 ، (تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2025).

[3] مجموعة ريناد المجد، "التحول الرقمي: مفهوم وأهمية وفوائد"، 16 فيفري 2025، https://shorturl.at/ggjQ2 ، (تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2025).

مستوى رضا المواطنين عن الخدمات العامة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى مرتكزات الرؤية الوطنية السعودية. وتسعى إلى جعل المملكة ضمن الدول العشر الأوائل عالميا في مجال الحوكمة الرقمية بحلول 2030[1]، بما يعكس التزام المملكة بمواكبة التقدم التكنولوجي وتحقيق الريادة في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية.

وفي هذا الإطار، استثمرت المملكة نحو 15 مليار دولار في تطوير البنية التحتية الرقمية بين عامي 2020 و2024، ما مكنها من إطلاق عدد من التطبيقات الرقمية المتقدمة التي تستهدف 12 قطاعا حيويا، كالصحة، والرعاية الاجتماعية، والبيئية. وقد أسهمت هذه التطبيقات في تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات، ورفع كفاءتها، وتسريع الإجراءات الحكومية[2]، مما يدعم توجه المملكة نحو التنمية المستدامة والتحول المؤسسي الذكي.

أبرز هذه التطبيقات ومميزاتهم :

1- **القطاع الصحي :**

2- **تطبيق صحتي :** هي منصة رقمية تابعة لوزارة الصحة السعودية، تتيح للمستخدمين الوصول إلى الخدمات الصحية مثل الاستشارات الفورية، حجز المواعيد، والمتابعة عن بعد[3]، بهدف تسهيل تقديم رعاية صحية متكاملة.

3- **قطاع التعليم :**

تطبيق مدرستي : عبارة عن أسلوب تفاعلي في التعليم الالكتروني يعزز التعلم داخل المدرسة وخارجها بمشاركة الطلاب وأولياء الأمور في أنشطة تعليمية متنوعة[4].

[1] المنصة الوطنية، "استراتيجية الحكومة الرقمية للفترة من عام 2023 إلى 2030"، https://my.gov.sa/ar/content/digital-strategy ، (تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2025).

[2] د. بوفتاح بلقاسم ود. قطاف عبد القادر، "دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2020-2024"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع الخاص لملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، ص 88.

[3] وزارة الصحة، "منصة صحتي"، https://www.moh.gov.sa/eServices/Sehhaty/Pages/default.aspx ، (تم الاطلاع عليه في 15 مارس 2025).

[4] د. بوفتاح بلقاسم ود. قطاف عبد القادر، "دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2020-2024"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع الخاص لملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات، نوفمبر 2021، ص 89.

4- قطاع الامن والسلامة :

تطبيق فزعة : يتيح طلب المساعدة من الدفاع المدني والابلاغ عن الحوادث، مع دعم خاص لذوي الاحتياجات، ويتيح تحديد موقع البلاغ الحالي أو موقع مختلف للحادث[1].

5- قطاع التجارة وحماية المستهلك :

تطبيق شركة الكهرباء : يتيح للمشتركين متابعة فواتيرهم ومعرفة تفاصيلها، بالإضافة إلى الحصول على شهادات السداد، مواعيد فصل الخدمة، واستعراض الحالة التاريخية للحساب. كما يوفر التطبيق امكانية التسجيل في خدمات الرسائل النصية والفاتورة الالكترونية، متابعة طلبات إيصال الخدمة أو تعزيزها، وتقديم معلومات مفصلة عن العديد من الخدمات الأخرى مثل برنامج تسديد الميسر[2].

ويأتي إلى جانب هذه التطبيقات العديد من التطبيقات الأخرى في مختلف القطاعات، مما يسهم في تحقيق التحول نحو الحوكمة الرقمية وتحسين فعالية تقديم الخدمات.

ثانيا : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القراروتطوير الإدارة

يساهم الذكاء الاصطناعي والبيانات بشكل كبير في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، حيث يرتبط 66 هدفا من أهداف الرؤية المباشرة باستخدام البيانات والذكاء الاصطناعي من أصل 96 هدفا[3]. في إطار رؤية 2030 أنشئت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام 2019 لقيادة جهود المملكة في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتسعى الهيئة إلى دعم الجهات الحكومية في استخدام هذه التقنيات، وزيادة الوعي المجتمعي بها[4]، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات العامة، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين نحو مستقبل رقمي متقدم.

[1] نفس المرجع، ص 89.
[2] نفس المرجع، ص 91.
[3] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، "دور سدايا في تحقيق رؤية السعودية 2030"، https://shorturl.at/OB4Y9 ، (تم الاطلاع عليه في 16 مارس 2025).
[4] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، "حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية"، سبتمبر 2024، ص 4.

فوائد استخدام الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية :

تعزيز الكفاءة التشغيلية : يساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي في تسريع انجاز المهام الروتينية داخل الجهات الحكومية، مما يتيح للموظفين التركيز على المهام الاستراتيجية. فمثلا، يمكن لمدير الإدارة استخدامه لإنشاء أوصاف وظيفية جاهزة، بدلا من اعدادها من الصفر[1].

دعم اتخاذ القرار: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات بسرعة وتقديم تقارير مختصرة تدعم اتخاذ قرارات مدروسة. فمثلا، عند طهور أزمة صحية جديدة، يمكن توفير ملخص لأفضل السياسات العالمية المتبعة[2]، مما يساعد على توجيه الاستجابة الوطنية بفعالية.

تحسين جودة الخدمة ودعم المواطنين : الذكاء الاصطناعي يمكنه تحسين تجربة المواطنين عبر روبوتات محادثة توفر إجابات فورية لاستفساراتهم، على سبيل المثال، يمكن للروبوت ارشاد المواطنين خطوة بخطوة في عملية التقديم على تراخيص أو خدمات حكومية[3]، مما يوفر الوقت والجهد.

دعم البحث والتحليل: يساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات في مجالات متعددة مثل الرعاية الصحية والعلاقات العامة. في الصحة، يمكنه تحليل بيانات المرضى لمساعدة الأبحاث الطبية. وفي الاعلام، يساعد على انشاء ملخصات للأخبار العالمية لتقييم صورة المملكة في وسائل الاعلام الدولية[4].

الاستجابة للأزمات : في حالات الطوارئ، يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة في توزيع المعلومات الحيوية بشكل سريع وفعال، مما يساهم في تحسين استجابة الموظفين خلال الأزمات. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي دعم مراكز الطوارئ من خلال معالجة بيانات متعددة من خدمات الطوارئ والاعلام لتسهيل اتخاذ القرارات السريعة[5].

[1] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، "مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية"، جانفي 2024، ص 12.
[2] نفس المرجع.
[3] نفس المرجع.
[4] نفس المرجع.
[5] نفس المرجع.

انشاء المحتوى : الذكاء الاصطناعي يمكنه تسريع عملية انشاء محتوى معقد مثل النصوص والفيديوهات والتقارير، على سبيل المثال، يمكن للوزرات استخدامه في انشاء التقارير الأسبوعية أو الشهرية[1]، مما يوفر الوقت والموارد.

الترجمة : يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز دقة الترجمة بين اللغات عبر تقنيات معالجة اللغة، كما يوفر ترجمات أكثر دقة وسياقية، مع مراعات التعبيرات الاصطلاحية والاختلافات الثقافية[2].

المطلب الثالث : تقييم نتائج محور وطن طموح

يتناول هذا المطلب استعراض النتائج التي تحققت في إطار محور "وطن طموح" ضمن وثيقة رؤية 2030، من خلال تسليط الضوء على أبرز الإنجازات التي ساهمت في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، وزيادة الشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، بما في ذلك دعم العمل التطوعي. كما يتطرق المطلب إلى أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ البرنامج والمبادرات ذات الصلة، وذلك بهدف تقديم تقييم شامل ومتوازن للمكتسبات والمعوقات في هذا المحور الاستراتيجي.

تقييم مسار محور وطن طموح :

تشير بيانات الأداء المرتبطة بمحور "وطن طموح" ضمن خطة التحول السعودية إلى تقدم ملموس في عدد من المؤشرات التي تعكس جهود الحكومة في تعزيز الكفاءة وتحقيق التفاعل المجتمعي الفعال. فيما يتعلق بتعزيز فعالية الحكومة، شهد مؤشر الفاعلية الحكومية ارتفاعا من الدرجة الأساسية سنة 2016 البالغة 63 إلى 70.8 في عام 2023، متجاوزا بذلك المستهدف المرحلي البالغ70.7، مع الاستمرار في التقدم نحو الهدف النهائي وهو 91.5. كما تحسن ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحوكمة الالكترونية من المرتبة 36 إلى 31[3]، وهو ما يدل على التقدم في رقمنة الخدمات ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

أما على صعيد تمكين المسؤولية الاجتماعية، فقد حقق قطاع العمل التطوعي قفزة ملحوظة، حيث ارتفع عدد المتطوعين من 22.9 ألف إلى 834 ألف متطوع في عام 2023، متجاوزا المستهدف المرحلي البالغ 670

[1] نفس المرجع، ص 14.
[2] نفس المرجع، ص 14.
[3] رؤية السعودية 2030، "التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023"، ص 18.

ألف، واقترب من هدف المليون متطوع في عام 2030. كما زادت نسبة الشركات التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية من 30% إلى 64.8%، في حين أن المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي ارتفعت إلى 0،87% من الناتج المحلي حيث كانت 0.2% سنة 2016 (خط الأساس). كذلك، ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من اجمالي القوى العاملة إلى 0.55%، بما يفوق المستهدف المرحلي البالغ 0.39%[1].

تظهر هذه النتائج أن المملكة تسير بخطى واثقة نحو تحقيق الأهداف المرسومة في محور "وطن طموح"، من خلال رفع كفاءة الأداء الحكومي وتفعيل دور المواطن والقطاع غير الربحي في التنمية، مما يرسخ أسس الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعي الفعالة.

التحديات الإدارية لرؤية السعودية 2030 :

شكل رقم 3: هرم التحديات الإدارية لرؤية 2030

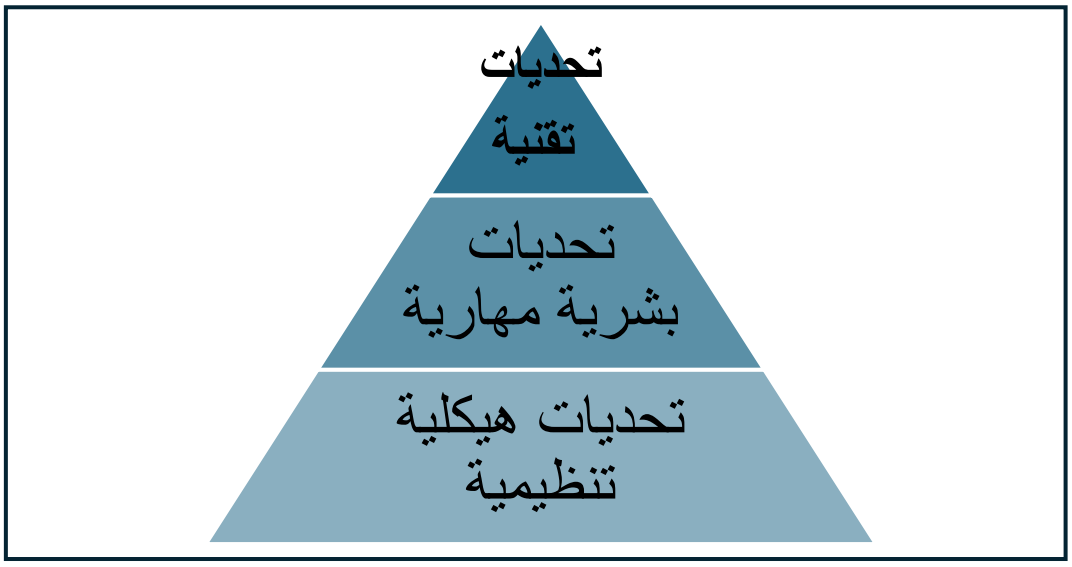

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معهد الإدارة العامة.

[1] نفس المرجع.

تواجه رؤية 2030 عددا من التحديات الإدارية التي تعيق تحقيق أهدافها بالشكل المأمول. من أبرز هذه التحديات ضعف الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية، نتيجة البيروقراطية المتراكمة واعتماد الأنظمة واللوائح القديمة، مما يبطئ عمليات التنفيذ ويؤثر على مرونة الأداء، كما ان تطبيق آليات تمويل المشاريع الجديدة يتطلب كفاءات متخصصة غير متوفرة بشكل كاف داخل القطاع الحكومي، ما يطرح إشكالات في إدارة المشاريع والشراكات مع القطاع الخاص[1].

إلى جانب ذلك يواجه التحول الرقمي الحكومي تحديات معقدة، منها نقص الكوادر المؤهلة تقنيا، والاعتماد على أنظمة تقنية قديمة، فضلا عن ضعف التكامل بين الجهات الحكومية في تبادل البيانات والخدمات. كما تظهر مقاومة ثقافية داخل بعض المؤسسات تجاه التغير الرقمي، بالإضافة إلى ضعف إدارة التغيير وغياب بعض الأطر التنظيمية اللازمة لدعم التحول الرقمي، لاسيما في ما يخص حماية البيانات والخصوصية[2]. هذه التحديات مجتمعة تعكس الحاجة الماسة إلى تحديث الهيكل الإداري وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لضمان تحقيق مستهدفات الرؤية بكفاءة واستدامة.

يتبيّن من تحليل محور "وطن طموح" أن الرؤية لا تكتفي بالتحول الاقتصادي والاجتماعي، بل تتطلع إلى إعادة بناء الدولة على أسس الكفاءة، والشفافية، والمشاركة، بما يعزز من موقعها الإقليمي والدولي. وبهذا يشكّل هذا المحور تتويجاً تكاملياً لمحوري الاقتصاد والمجتمع، ويعكس العمق الاستراتيجي للمشروع السعودي للتحول الشامل.

[1] شقران الرشيدي، "أبرز تحديات تواجه الأجهزة الحكومية في تنفيذ مبادرات برامج رؤية 2030"، التنمية الإدارية، https://tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Pages/1647-%D8%A3.aspx ، (تم الاطلاع عليه في 19 مارس 2025).
[2] وفير، "تحديات التحول الرقمي الحكومي"، https://shorturl.at/IFdwK ، (تم الاطلاع عليه في 19 مارس 2025).

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، تبيّن أن محاور رؤية السعودية 2030 الثلاثة تُشكّل ركائز مترابطة لإعادة بناء النموذج التنموي الوطني. فقد أبرز محور "اقتصاد مزدهر" جهود المملكة في تنويع الاقتصاد، وتطوير قطاعات استراتيجية كالصناعة والسياحة والطاقة المتجددة، مدعومة بمؤشرات تصاعدية في الإيرادات غير النفطية، وتحفيز متنامٍ لدور القطاع الخاص، مع بقاء بعض التحديات المرتبطة بإيقاع الخصخصة والتشغيل الكامل للمشاريع الكبرى.

أما محور "مجتمع حيوي"، فسلّط الضوء على تطور واضح في مجالات التمكين الاجتماعي، خصوصًا على مستوى مشاركة المرأة وتحسين الخدمات، في مقابل استمرار تفاوت التنمية بين المناطق، والحاجة إلى مواءمة أكبر بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وفي محور "وطن طموح"، برزت ديناميكية إصلاح مؤسسي تعتمد على التحول الرقمي والشفافية ورفع كفاءة الأداء، وإن ظلت الفوارق بين القطاعات في مستويات التقدم قائمة.

ويُظهر مجمل ما تم تناوله أن الرؤية لا تقتصر على الإصلاح الداخلي، بل تؤسس لتحول أوسع يسعى إلى تعزيز مكانة المملكة إقليميًا ودوليًا، وهو ما يُشكل محور اهتمام الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الفصل الثالث :

التحولات الاستراتيجية في المكانة الجيوسياسية والاقتصادية للمملكة في ظل رؤية 2030

يشكل الفصل الثالث من هذا البحث المحطة التحليلية الأساسية التي يتم من خلالها تفكيك مظاهر التحول في موقع المملكة العربية السعودية على الساحتين الإقليمية والدولية، في ظل تنفيذ رؤية 2030، فبعد التمهيد النظري والفكري الذي قدّمه الفصل الأول، واستعراض أهداف ومحاور الرؤية في الفصل الثاني، يأتي هذا الفصل ليرصد التغيرات الملموسة في أدوار المملكة الخارجية، ويتقصى مدى انتقالها من دولة ريعية محافظة إلى فاعل متفاعل وديناميكي يسعى لتوسيع نفوذه، وتثبيت صورته كمركز جذب إقليمي ودولي.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ يعالج أولها التحول في الدور الإقليمي للمملكة، من خلال أدوات مثل المشاريع الكبرى، والانخراط السياسي النشط، وتوظيف الرمزية الدينية والثقافية، أما المبحث الثاني، فيتناول أبعاد إعادة التموضع في النظام الدولي، مستعرضًا استراتيجيات تنويع الشراكات، وتفعيل أدوات القوة الناعمة، واستثمار الفعاليات الكبرى. ويُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يقدم تقييمًا استراتيجيًا واستشرافًا مستقبليًا لموقع المملكة ما بعد 2030، بالتركيز على التحديات، والفرص، والسيناريوهات المحتملة لهذا التموضع الجديد.

المبحث الأول : التحول في الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الإقليمي، تعمل المملكة العربية السعودية على إعادة صياغة دورها ضمن هذا الفضاء الحيوي بما يعكس تطلعاتها الاستراتيجية في مرحلة ما بعد رؤية 2030. فبدلًا من الاكتفاء بالأدوار التقليدية القائمة على التأثير الديني والاقتصادي، تتجه المملكة نحو تبنّي مقاربة أكثر شمولًا وديناميكية تعزز من حضورها الإقليمي، وتمنحها قدرة أكبر على التأثير وصناعة التوازنات.

ويبرز هذا التحول من خلال إطلاق مشاريع تنموية كبرى ذات أبعاد إقليمية، تُستخدم كأداة لتوسيع النفوذ وبناء روابط المصالح مع الجوار. كما تسعى المملكة إلى تجديد دورها السياسي عبر الانخراط المبادر في معالجة القضايا الإقليمية، واعتماد سياسات أكثر مرونة وفاعلية في التفاعل مع الأزمات المحيطة. إلى جانب ذلك، تواصل السعودية توظيف رموزها الدينية والثقافية لتأكيد موقعها كمرجعية إسلامية وكفاعل حضاري يسعى لتقديم نموذج متوازن بين الأصالة والتحديث.

يرمي هذا المبحث إلى تحليل أبعاد هذا التحول من خلال التركيز على الأدوات الجديدة التي تعتمدها المملكة لتثبيت مكانتها الإقليمية، والآثار الناتجة عن هذا التوجه على هيكل النظام الإقليمي.

المطلب الأول : المشاريع الكبرى كأداة لتوسيع النفوذ الإقليمي

في إطار رؤية السعودية 2030، لم تعد المشاريع الكبرى مجرد أدوات لتحقيق النمو الداخلي، بل تحولت إلى وسائل استراتيجية لإعادة تشكيل موقع المملكة الإقليمي وتعزيز نفوذها في محيطها العربي والإسلامي. تسعى السعودية من خلال هذه المشاريع إلى إعادة تعريف دورها في النظام الإقليمي والدولي، بما يتماشى مع طموحاتها في التحول إلى قوة مؤثرة على المستويين الاقتصادي والسياسي، ضمن ما يُعرف في العلاقات الدولية بـ "إعادة التموقع الجيوسياسي."

تُوظف المملكة مفهوم "القوة الناعمة"، كما يطرحه جوزيف ناي، حيث تعتمد على عناصر الجذب الثقافي والاقتصادي بدلًا من الإكراه أو القوة الصلبة. فمشاريع مثل "نيوم" و"القدية" و"البحر الأحمر" تُعزز

من صورة السعودية كدولة عصرية ومنفتحة، ما يمنحها أداة ناعمة للتأثير في السياسات الإقليمية من خلال جاذبيتها الاستثمارية والسياحية، خاصة في ظل تراجع الجاذبية لبعض القوى الإقليمية المنافسة[1].

في الوقت ذاته، تسخر المملكة هذه المشاريع ضمن ما يعرف في الأدبيات التنموية بـ"نظرية الدفعة القوية"، حيث تُطلق استثمارات متزامنة ومكثفة في قطاعات حيوية بهدف إحداث تحول بنيوي شامل. وهذا التحول لا ينحصر في الداخل فقط، بل يمتد إقليميًا من خلال ربط هذه المشاريع بشبكات الشراكة الخليجية والعربية، كما هو الحال في الشراكة مع مصر والأردن في مشروع "نيوم"، مما يُعزز من البعد الجيو-اقتصادي لهذه المشاريع[2]، ويجعلها أداة لخلق علاقات اعتماد متبادل بين السعودية والدول المجاورة.

كما تُعبر هذه المشاريع عن محاولة لتجديد "الدور الإقليمي" للمملكة، وهو ما توضحه "نظرية الدور"، حيث تسعى السعودية إلى أداء وظائف جديدة في النظام الإقليمي، ليس فقط كمصدر للطاقة أو مركز ديني، بل كمركز اقتصادي وتنموي إقليمي. وفي هذا السياق، تحرص على تصدير نموذجها الاقتصادي الجديد لدول الجوار[3]، ما يمنحها نفوذاً ناعماً يختلف عن النفوذ التقليدي القائم على التحالفات الأمنية فقط.

لا يمكن إغفال البعد التنافسي الرمزي الذي تحمله المشاريع الكبرى في المملكة، خاصة مشروع "نيوم"، والذي يمثل أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موقع السعودية في الهيكل الإقليمي. فنيوم، بما يتضمنه من طموحات تكنولوجية واستدامة بيئية وتخطيط حضري متقدم، يتجاوز البعد الاقتصادي البحت ليصبح بمثابة إعلان رمزي عن نية المملكة قيادة المنطقة نحو نموذج تنموي جديد، مختلف عن النموذج الريعي التقليدي. هذا المشروع يُمثّل تحديًا مباشرًا للنماذج التي تتبناها قوى إقليمية منافسة مثل الإمارات وقطر وتركيا[4]، والتي تسعى هي الأخرى إلى تقديم نفسها كمراكز جذب اقتصادي وثقافي في الشرق الأوسط.

فالمملكة من خلال نيوم لا تطمح فقط إلى خلق مدينة مستقبلية، بل تسعى إلى إحداث تحوّل في إدراك دورها الإقليمي، من مجرد دولة نفطية محافظة إلى لاعب محوري في الابتكار والتحول الرقمي والاقتصاد

[1] Joseph S. Nye Jr., "Soft Power: The Means to Success in World Politics", p. 6.
[2] Ingi Rashed, "NEOM: A New Channel for Egyptian-Saudi Cooperation", *Egypt Today*, 16 August 2018, https://shorturl.at/IL7SM, (accessed 3 May 2025).
[3] Abdulaziz Sultan Alsubaie, Nour Azm Al, Lail Ben Marni, and Ramzi Bin Dabkeh, "Saudi Arabia as a Regional Collaborator 2015–2022," *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol. 14, Issue 1 (2024), p. 3139.
[4] Ali Raza, "Saudi Arabia's NEOM Initiative: A Geopolitical Power Play", *The Global Strategy*, https://shorturl.at/eJe50, (accessed 9 May 2025).

الأخضر. وهذا ما يندرج ضمن مفهوم "القوة الذكية" الذي يدمج أدوات الجذب الاقتصادي مع التموقع الاستراتيجي، حيث تسعى المملكة لاكتساب نفوذ ناعم من خلال الرمزية التكنولوجية والتفوق المدني، بالتوازي مع الحفاظ على مكانتها السياسية والعسكرية في المنطقة. وفي هذا السياق، فإن نيوم تصبح أداة في سباق جيوسياسي غير معلن، تستخدمه المملكة لتأكيد ريادتها الرمزية والتنموية إقليميًا، وتحدي أنماط الهيمنة الرمزية التي تطرحها قوى إقليمية أخرى[1].

من خلال مشاريع إعادة الإعمار التي تنفذها المملكة في اليمن، يعتبر مشروع تحسين طريق العبر أحد الأمثلة البارزة لتعزيز نفوذها الإقليمي. منذ عام 2018، وبعد إطلاق رؤية السعودية 2030، بدأت المملكة في تنفيذ هذا المشروع الحيوي الذي يربط ثلاث محافظات يمنية رئيسية ويعزز الروابط الاقتصادية بين اليمن والسعودية. هذه المشاريع تمثل تجسيدًا عمليًا لمفهوم "القوة الذكية" الذي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتموضع الاستراتيجي[2]. فبجانب التحسينات البنية التحتية، يسعى البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن إلى تعزيز نفوذ المملكة السياسي في المنطقة.

في ضوء ما سبق، يتضح أن المشاريع الكبرى في السعودية لم تعد تصمم فقط لتلبية الاحتياجات الداخلية، بل أصبحت أدوات استراتيجية لإعادة تشكيل خريطة النفوذ الإقليمي للمملكة. فهذه المشاريع تُجسد تحولًا نوعيًا في وظيفة الدولة السعودية، حيث لم تعد تكتفي بأدوارها التقليدية كمركز ديني أو مصدر للطاقة، بل تسعى لتأدية أدوار جديدة كقاطرة للتنمية الإقليمية ورمز للتحديث في العالم العربي. كما تُظهر قدرة المملكة على توظيف أدوات الاقتصاد والبنية التحتية في إعادة التموقع الجيوسياسي، عبر نسج علاقات اعتماد متبادل مع دول الجوار. وفي سياق رؤية 2030، تمثل هذه المشاريع ركيزة أساسية في بناء نموذج نفوذ بديل عن القوة الصلبة، يقوم على الجاذبية الاقتصادية والشراكات العابرة للحدود، ما يُمكّن السعودية من تعزيز مكانتها كفاعل إقليمي لا يمكن تجاوزه، ويُعيد تشكيل موقعها ضمن المعادلات الإقليمية الراهنة.

[1] المرجع نفسه.

[2] وكالة الأنباء السعودية، "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يحوّل طريق العبر في اليمن إلى شريان حياة جديد لملايين اليمنيين"، 8 أفريل 2025، https://www.spa.gov.sa/N2294428 ، (تم الاطلاع في 1 ماي 2025).

المطلب الثاني : تجديد الدور السياسي في القضايا الإقليمية

شهدت المملكة العربية السعودية تحوّلًا تدريجيًا في طريقة تعاملها مع القضايا الإقليمية منذ إطلاق رؤية 2030، حيث بات واضحًا أن السياسة الخارجية السعودية تتجه نحو نمط جديد من الأداء السياسي يتسم بالاستباقية والمرونة، ويعكس محاولة لتجديد موقعها الجيوسياسي في النظام الإقليمي. لم تعد السعودية تكتفي بموقعها التقليدي كقوة نفطية ومرجعية دينية، بل تسعى اليوم إلى أداء أدوار سياسية أكثر ديناميكية وتأثيرًا في معالجة الأزمات العربية، بما يعكس تحوّلًا في نمط التفاعل السعودي مع بيئته الإقليمية.

التحول من سياسة رد الفعل إلى المبادرة : تسعى المملكة إلى الانتقال من دور المتلقي للأحداث إلى دور المبادر في القضايا الإقليمية، ويتجلى ذلك في جهودها المتزايدة للوساطة في النزاعات، مثل التهدئة في اليمن، والمشاركة الفاعلة في ملفات إقليمية حساسة كالعلاقات مع إيران وسوريا. ويعكس هذا التحول رغبة المملكة في أن تكون لاعبًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما يخدم أهدافها التنموية والاقتصادية. وضمن هذا السياق، مثلت عودة العلاقات مع سوريا علامة فارقة في هذا التحول؛ إذ استضافت المملكة الرئيس السوري بشار الأسد في القمة العربية بجدة سنة 2023، بعد أكثر من عقد من القطيعة[1]. ولم يكن هذا التحرك مجرد إجراء دبلوماسي، بل يعبّر عن تبني الرياض لنهج سياسي يقوم على البراغماتية والانخراط الواقعي في إعادة بناء النظام العربي، من خلال استيعاب المتغيرات بدل مقاومتها. ويُظهر هذا الانفتاح قدرة المملكة على إعادة تموقعها كقوة قيادية إقليمية تمتلك أدوات التأثير في إعادة تشكيل النظام العربي بدلًا من الاكتفاء بدور المتفرج أو المتلقي.

الانفتاح على الخصوم الإقليميين : وفي السياق ذاته، تمثل العلاقة مع إيران جانبًا آخر من هذا التحول في الدور الإقليمي للمملكة، إذ لطالما اتسمت هذه العلاقة بالتنافس الحاد، نتيجة عوامل ترتبط بتوازن القوى والاختلافات العقائدية والهوياتية. وقد ازداد التوتر بعد "الربيع العربي"، خاصة في ملفات البحرين وسوريا واليمن، حيث دعمت طهران أطرافًا مناهضة للمصالح السعودية، ما اعتبرته الرياض تهديدًا لأمنها القومي. غير أن المملكة، في ظل توجهات رؤية السعودية 2030، اختارت تبني نهج أكثر براغماتية يقوم على توظيف أدوات القوة الناعمة، والانتقال من سياسة المواجهة إلى سياسة الانفتاح والحوار، بما يحقق بيئة إقليمية مستقرة داعمة لمشروعها التنموي. وقد تُوج هذا المسار بالتوصل إلى اتفاق إعادة العلاقات مع إيران في

[1] فراس كيلاني، "الرئيس السوري بشار الأسد يشارك في القمة العربية بجدة"، بي بي سي عربي، 18 ماي 2023، https://www.bbc.com/arabic/65636106، (تم الاطلاع عليه في 13 ماي 2025).

مارس 2023، وهو ما ساهم في تهدئة النزاع في اليمن وإحياء الاتفاقيات الثنائية، ويعكس في جوهره سعي المملكة لإعادة التموضع كقوة استقرار إقليمي تعتمد الانخراط الفعّال بدل التصعيد[1]. هذا التحول نحو الانخراط مع الخصوم يمكّن المملكة من احتلال موقع الجسر الإقليمي بين القوى المتنافسة، ما يعزز صورتها كفاعل توافقي وقوة استقرار يمكن الاعتماد عليها في هندسة التوازنات الإقليمية.

الوساطة في النزاعات الإقليمية : سعت المملكة العربية السعودية إلى تعزيز دورها الإقليمي من خلال سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، وهو تحول استراتيجي في سياستها الخارجية يعكس إدراكها بأن الاستقرار الإقليمي عنصر حيوي لتحقيق أهداف رؤية 2030 الإصلاحية. في هذا السياق، قامت المملكة بجهود وساطة بين الفصائل الفلسطينية، كما سعت إلى تهدئة التوترات في السودان من خلال استضافة عدة جولات تفاوض بين الفرقاء السودانيين بالتنسيق مع واشنطن، في خطوة لفتح ممرات إنسانية[2]، وقد أثبتت تلك المبادرات أن المملكة لم تعد تكتفي بلعب أدوار تقليدية، بل تسعى لتوسيع مجال تأثيرها السياسي ضمن النظام الإقليمي المتحوّل.

في سياق تجديد دورها السياسي الإقليمي، برزت المملكة العربية السعودية مؤخرًا كوسيط محوري في أحد أكثر الملفات تعقيدًا في المنطقة، وهو الملف السوري. ففي مايو 2025، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الرياض رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، استجابة لطلب مباشر من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وقد قوبل هذا القرار بترحيب واسع من الحكومة السورية، التي اعتبرت الخطوة "نقطة تحول محورية" في مسار الاستقرار وإعادة الإعمار، كما شكرت المملكة على دورها القيادي والدبلوماسي[3].

تجلّت أهمية الدور السعودي في هذا الحدث من خلال قدرتها على التأثير في القرار الأميركي بخصوص ملف استراتيجي، مثل سوريا، إضافة إلى كون الرياض أصبحت منصة لإطلاق مبادرات سياسية إقليمية ودولية. وقد رحبت دول الخليج (قطر، الكويت، البحرين)، إلى جانب الأردن ولبنان، بهذا القرار، مشيدةً بجهود المملكة

[1] علاء حسان غرزالدين، *مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية*، المركز الديمقراطي العربي، 2024، ص 15.

[2] العرب، "دبلوماسية السعودية لتحقيق الانسجام الإقليمي: الفرص والتحديات"، 25 أفريل 2024، https://shorturl.at/JWXqV ، (تم الاطلاع عليه في 30 افريل 2025).

[3] العربية، "الشيباني: الدبلوماسية السعودية أثبتت أنها صوت العقل والحكمة"، 13 ماي 2025، https://shorturl.at/MxzVQ ، (تم التصفح في 14 ماي 2025).

في دفع عجلة الاستقرار. كما نوهت جهات دولية، مثل المبعوث الأممي إلى سوريا، بالدور السعودي في التهدئة وإعادة بناء العلاقات[1].

هذا التحرك يؤكد أن السعودية، ضمن رؤية 2030، أعادت تعريف أدواتها الدبلوماسية، مستفيدة من قوتها الاقتصادية ومكانتها الرمزية، لتعزز حضورها السياسي كلاعب عقلاني قادر على التأثير في مخرجات النزاعات وبناء التوافقات الإقليمية.

كما سعت المملكة إلى بناء علاقات دبلوماسية جديدة مع إيران وقطر، وتحديدًا بعد سنوات من التوترات، حيث أبدت الرياض استعدادًا لتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة لتقليل المخاطر التي قد تعيق الاستقرار الإقليمي[2]. ويُظهر ذلك تحولًا نحو نهج دبلوماسي قائم على الحوار والتعاون الاقتصادي، يعكس تطورًا مهمًا في السياسة الخارجية للمملكة، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة لضمان بيئة مواتية لنمو اقتصادي مستدام. ومن خلال هذا الحضور النشط في ملفات النزاعات، تعزز المملكة مكانتها كدولة محورية في صنع القرار الإقليمي، بما يعكس إعادة تموقعها كلاعب أساسي في تشكيل خريطة الاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

توسيع الشراكات الإقليمية خارج الإطار التقليدي : في إطار سعيها لإعادة تموضعها كقوة إقليمية ذات تأثير واسع، عملت المملكة العربية السعودية على توسيع شراكاتها لتشمل دولًا خارج الإطار الخليجي التقليدي، حيث شهدت العلاقات السعودية-العراقية تطورًا ملحوظًا. افتتاح منفذ عرعر الحدودي في نوفمبر 2020، بعد انقطاع دام 30 عامًا، كان خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين. ساهم ذلك في تفعيل اتفاقيات ثنائية وإنشاء المجلس التنسيقي السعودي-العراقي لتسهيل الاستثمار[3].

توسعت العلاقات التجارية بين البلدين بنسبة 25% بعد سنتين من الافتتاح، مع توقعات بزيادة التبادل بنسبة 50% في حال استمرار الاستقرار السياسي. كما ساعد المنفذ على تقليص كلفة النقل وخلق فرص عمل في العراق. ورغم أن الميزان التجاري يميل لصالح السعودية، فقد ساعد فتح المنفذ على تقليل

[1] المرجع نفسه.
[2] العرب، "دبلوماسية السعودية لتحقيق الانسجام الإقليمي: الفرص والتحديات"، 25 أفريل 2024، https://shorturl.at/JWXqV ، (تم الاطلاع عليه في 30 افريل 2025).
[3] طه العاني، "عامان على افتتاحه.. ما أهمية منفذ عرعر الحدودي بين العراق والسعودية؟"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 21 نوفمبر 2022، https://shorturl.at/B2Z1O ، (تم الاطلاع عليه في 30 أفريل 2025).

العوائق التجارية وتسهيل الربط التجاري الإقليمي والدولي[1]، ما يعزز من دور المملكة في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية .ويظهر ذلك كيف أن السعودية تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي في المنطقة، مستفيدة من الفراغات التي خلّفها التوتر بين العراق وإيران، مما يعكس قدرتها على توظيف التحولات الجيوسياسية لصالح مصالحها الاستراتيجية.

يمكن القول إن التحول في الدور السياسي السعودي الإقليمي لم يكن مجرد انعكاس لتغير في الأسلوب الدبلوماسي، بل هو جزء من مشروع أشمل تسعى من خلاله المملكة إلى إعادة صياغة موقعها الإقليمي بما يتماشى مع رؤية 2030. إن الانتقال من سياسة رد الفعل إلى المبادرة، والانفتاح على الخصوم، وتبني سياسة الوساطة، وتوسيع الشراكات الإقليمية، كلها تعكس سعيًا سعوديًا لبناء نموذج جديد من القيادة الإقليمية يقوم على البراغماتية، وتوظيف أدوات القوة الناعمة، والارتباط بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وهذا التوجه يعزز من مكانة المملكة كفاعل رئيسي في معادلات التوازن الإقليمي، ويُظهر كيف أصبحت السياسة الخارجية أداة استراتيجية تخدم مشروعًا داخليًا طموحًا يعيد رسم صورة المملكة إقليميًا ودوليًا.

المطلب الثالث : توظيف الرمزية الدينية والثقافية

انتهجت المملكة العربية السعودية، في سياق سعيها لإعادة تموضعها إقليميًا وفق رؤية 2030، سياسة خارجية أكثر شمولًا ترتكز على استثمار مقوماتها الرمزية – الدينية والثقافية – كأدوات ناعمة للتأثير في محيطها الإقليمي. هذا التوجه لا يهدف فقط إلى تعزيز الهوية السعودية، بل يسعى إلى بناء نفوذ ثقافي وروحي يُمكّن المملكة من لعب دور محوري في تشكيل التوازنات الإقليمية.

البعد الديني كأداة لتعزيز القيادة الرمزية : تعد المرجعية الدينية إحدى أهم أدوات القوة الناعمة السعودية، إذ تستند المملكة في نفوذها الرمزي إلى مكانتها كحاضنة للحرمين الشريفين، مما يمنحها موقعًا مركزيًا في الوجدان الإسلامي الجماعي. هذا البُعد الديني لا يُستخدم فقط في تكريس الدور الروحي، بل يُوظف سياسيًا لتعزيز موقع السعودية كقائد رمزي للعالم الإسلامي.

[1] المرجع نفسه.

وفي ظل التنافس الرمزي على قيادة العالم الإسلامي، خاصةً مع دول إقليمية كإيران وتركيا، تحرص المملكة على ترسيخ مرجعيتها السنية المعتدلة عبر دعم المؤسسات الدينية ونشر خطاب ديني متوازن، مما يُمكنها من التأثير في مواقف التيارات الإسلامية الإقليمية واحتوائها ضمن رؤيتها للاستقرار الإقليمي. هذا التوجه يعزز من نفوذها الرمزي في قضايا محورية مثل الأزمة اليمنية والملف السوري.

في هذا الإطار، يُمثّل موسم الحج أحد أبرز أدوات هذا النفوذ، حيث يتحوّل إلى منصة لإبراز قدرة المملكة على التنظيم والضبط، واستقبال ملايين المسلمين من مختلف الدول، ما يرسّخ حضورها القيادي. كما توظف برامج مثل "ضيوف خادم الحرمين الشريفين" في بناء علاقات مع شخصيات دينية واجتماعية مؤثرة، ما يسمح بإعادة إنتاج الروابط الثقافية والدينية في سياق يخدم رؤية المملكة عن الاستقرار والتنمية[1].

ورغم الجدل حول الدور الذي تلعبه المملكة في نشر الفكر الوهابي، فإن دعمها للمؤسسات الدينية والمراكز الإسلامية في آسيا وإفريقيا يعكس سعيًا لتثبيت موقعها كمرجعية عقائدية، بما يضمن لها نفوذًا غير مباشر في شؤون العديد من الدول الإسلامية. كما يبرز انخراطها في مبادرات الحوار بين الأديان ومنظمة التعاون الإسلامي كأداة لترويج صورتها كقوة اعتدال ووحدة[2].

بالتالي، يُظهر هذا التوظيف المدروس للبعد الديني كيف أن المملكة تسعى لإعادة تموضعها كقوة رمزية وقيادية، مستفيدة من الشرعية الدينية لخدمة مشروعها السياسي والاقتصادي في مرحلة ما بعد رؤية 2030.

البعد الثقافي كوسيلة لإعادة تشكيل الصورة والانفتاح الحضاري : توظف السعودية الثقافة كأداة استراتيجية ضمن رؤيتها 2030 لإعادة تشكيل صورتها داخليًا وخارجيًا، إذ لم تعد الثقافة مجرد مكون رمزي، بل وسيلة فعّالة لتعزيز القوة الناعمة والانفتاح الحضاري. وتُعد مبادرة *رؤية المدينة* مثالًا على هذا التحول، إذ تهدف لتحويل المدينة المنورة إلى مركز حضاري يُبرز اعتدال الإسلام ويُعزز القيادة الرمزية للمملكة[3].

كما شهدت المملكة طفرة في الفعاليات الثقافية والفنية، وإنشاء مراكز ثقافية حديثة تعكس صورة أكثر حداثة وانفتاحًا عن المجتمع السعودي، ما يسمح بتصدير خطاب ثقافي متوازن يدمج بين الأصالة

[1] Amalia Jayanti, "Soft Power through Pilgrimage: Analyzing Saudi Arabia's 2024 King Salman Omra Program in Indonesia" ،*Jurnal Transformasi Global*, Vol. 11, No. 2 (2024), p. 234.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

والتجديد. وتُعزز هذه التحركات من تأثير المملكة الرمزي، وتُسهم في ترسيخ تموضعها كقوة ناعمة فاعلة إقليميًا ودوليًا، من خلال خطاب ثقافي يتجاوز الأبعاد الدينية والسياسية، ويستهدف بناء صورة جديدة أكثر قبولًا عالميا[1].

الدبلوماسية التعليمية: تعزيز التحالفات الفكرية في المحيط الإقليمي : تعد الدبلوماسية التعليمية إحدى أبرز أدوات القوة الناعمة التي تعتمدها السعودية لتعزيز موقعها في محيطها الإقليمي. فمن خلال برامج الابتعاث، وعلى رأسها "برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي"، استقطبت المملكة آلاف الطلاب من دول عربية وإسلامية كاليمن، السودان، وموريتانيا، ما أتاح لها بناء علاقات طويلة الأمد مع نخب شبابية منتمية لفضائها الجغرافي والديني. هذه السياسات تُسهم في تشكيل نُخب فكرية متأثرة بالنموذج السعودي، وقادرة لاحقًا على لعب أدوار سياسية أو دينية في بلدانها بما يخدم التوجهات السعودية في المنطقة[2].

إلى جانب ذلك، أنشأت المملكة فروعًا لبعض جامعاتها في دول إسلامية، ودعمت مؤسسات تعليمية ومراكز بحثية في إفريقيا وآسيا، مما يعزز نفوذها الإقليمي كمرجعية علمية ودينية. كما تحرص الرياض على تنظيم مؤتمرات فكرية دولية تتناول قضايا إقليمية حساسة، مثل مكافحة التطرف والتنمية المستدامة[3]، ما يمنحها دورًا متقدمًا في رسم الأجندات الفكرية والثقافية للعالم العربي والإسلامي، ويعزّز من مكانتها كقوة معرفية مؤثرة في محيطها الحيوي.

إنّ توظيف المملكة العربية السعودية للرمزية الدينية والثقافية، إلى جانب تعزيز الدبلوماسية التعليمية، يُشكل ثلاثية متكاملة من أدوات القوة الناعمة التي تنخرط بها الرياض في سياق إعادة تموضعها الإقليمي وفقًا لرؤية 2030. هذه المقاربة لا تكتفي ببناء صورة ناعمة وجذّابة، بل تسعى أيضًا إلى إعادة تشكيل التوازنات الرمزية في المنطقة عبر تصدير نموذج سعودي يجمع بين الاعتدال الديني، الانفتاح الثقافي، والعمق المعرفي. فالمملكة باتت تَعرض نفسها كقوة ناعمة قادرة على منافسة القوى الإقليمية الأخرى في مجالات التأثير الرمزي والفكري، ما يعزز من قدرتها على قيادة فضائها الحيوي بروح جديدة تتجاوز المنطق التقليدي للقوة، وتعتمد على النفوذ غير المباشر كأداة لإعادة صياغة موقعها في المشهد الإقليمي.

[1] المرجع نفسه.
[2] نفس المرجع ص 235.
[3] المرجع نفسه.

بناءً على ما سبق، يتضح أن المملكة العربية السعودية اعتمدت توظيفًا ممنهجًا لأدوات القوة الناعمة، من خلال الاستثمار في رمزيتها الدينية والثقافية وتوسيع دائرة نفوذها الفكري والمعرفي. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي، ووضع الأسس لإعادة تموضعها في الساحة الدولية.

وعليه، فإن هذا الانتقال من التأثير الإقليمي إلى التموقع الدولي يتطلب دراسة الكيفية التي تسعى من خلالها المملكة لترسيخ حضورها في النظام الدولي، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : إعادة تموضع المملكة في النظام الدولي

في ظل التحديات المتزايدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تسعى المملكة العربية السعودية إلى إعادة تموضعها في النظام الدولي ضمن إطار رؤية 2030. يمثل هذا التموقع عملية استراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانتها العالمية على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، والثقافية. من خلال استراتيجيات متعددة، تسعى المملكة إلى التنويع في علاقاتها الدولية وتعزيز قدراتها في مجالات متنوعة، مثل الاقتصاد العالمي، القوة الناعمة، والفعاليات الكبرى.

يركز هذا المبحث على ثلاث ركائز أساسية تُساهم في إعادة تموضع المملكة في النظام الدولي: أولاً، تنويع الشركات الاقتصادية الدولية، التي تتيح للمملكة بناء علاقات اقتصادية جديدة مع دول مختلفة حول العالم. ثانيًا، القوة الناعمة كأداة استراتيجية، والتي تُمكّن المملكة من تعزيز تأثيرها العالمي من خلال الثقافة والسياسات الخارجية الجاذبة. وأخيرًا، الفعاليات الكبرى والقمم الدولية التي توفر للمملكة منصات للظهور كفاعل رئيسي على الساحة الدولية.

من خلال هذا التحليل، سيتم النظر في كيفية استفادة المملكة من هذه الأدوات لتحقيق مكانة دولية متقدمة، بما يعزز استراتيجياتها في إطار رؤية 2030.

المطلب الأول : تنويع الشركات الاقتصادية الدولية

في سياق جهود المملكة العربية السعودية لإعادة تحديد موقعها في النظام الدولي، أصبح تنويع الشراكات الاقتصادية أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية ضمن رؤية 2030. يهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على الشراكات التقليدية وتعزيز علاقاتها مع قوى اقتصادية ناشئة ومتقدمة على حد سواء. يعكس هذا التوجه تحولًا ملموسًا في السياسة الاقتصادية الخارجية للمملكة، ويعزز من قدرتها على إعادة تشكيل دورها على الساحة الدولية، حيث تسعى لأن تكون فاعلًا أكثر استقلالية ومرونة في مواجهة التحديات العالمية.

من العلاقة الأحادية إلى التعددية الاقتصادية : لأكثر من سبعة عقود، شكّلت العلاقة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية محورًا رئيسيًا في السياسة الخارجية والاقتصادية السعودية، وارتبط هذا التحالف بشكل عضوي بقطاع النفط والأمن الإقليمي. غير أن التحولات الجيوسياسية العالمية، وتراجع الأهمية الاستراتيجية المطلقة للطاقة الأحفورية، إلى جانب تزايد النزعة الحمائية في السياسات الأمريكية، دفعت السعودية إلى إعادة تموضعها ضمن شبكة أوسع من العلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف، في انسجام واضح مع أهداف رؤية 2030.

بدأ هذا التحول يظهر جليًا في التوجه نحو الشرق، حيث تعززت العلاقات مع دول مجموعة "البريكس" وبالأخص الصين والهند، باعتبارهما من أبرز الشركاء التجاريين الجدد. فعلى الرغم من تردد المملكة في الانضمام الرسمي إلى البريكس، إلا أنها تحافظ على مستوى عالٍ من الحضور في اجتماعاتها، وتدير مقاربة محسوبة توازن فيها بين مصالحها مع واشنطن وانفتاحها على التكتلات الصاعدة. فإن السعودية تحاول "الموازنة بين علاقاتها التجارية المزدهرة مع الصين وتحالفها الاستراتيجي التقليدي مع الولايات المتحدة"، بما يعكس سعيها للتموضع كقوة اقتصادية مرنة ومتعددة المحاور[1].

ومن الأمثلة البارزة على هذا الانفتاح، توقيع اتفاقيات كبرى مع الصين في قطاعات التقنية المتقدمة، كالتحالف مع شركة "هواوي"، إضافة إلى مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي. كما

[1] Pesha Magid, Maha El Dahan, and Manya Saini, *"Saudi Arabia Sits on Fence Over BRICS With Eye on Vital Ties With US,"* Reuters, May 8, 2025, https://shorturl.at/kyGHl (accessed May 3, 2025).

شهدت السنوات الأخيرة تعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا، أبرزها إندونيسيا وماليزيا، إلى جانب تمدد واضح نحو إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من خلال استثمارات في البنى التحتية، والموانئ، والصناعات الثقيلة[1].

يعكس هذا التنويع في الشراكات الاقتصادية رغبة المملكة في تجاوز منطق الاعتماد الأحادي على طرف دولي بعينه، والتحول إلى لاعب دولي مستقل إلى حد ما، قادر على المناورة والتفاوض من موقع قوة. وهذا ما يتقاطع مع أحد مرتكزات رؤية 2030، التي تسعى إلى "تعزيز مكانة المملكة كقوة استثمارية عالمية"، من خلال سياسات تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، وتوسيع دوائر العلاقات الاقتصادية خارج نطاق الحلفاء التقليديين.

الشراكات الاقتصادية مع القوى الكبرى :

الشراكة مع الولايات المتحدة : رغم توجّه المملكة العربية السعودية نحو تنويع شراكاتها الاقتصادية والانفتاح المتزايد على قوى كبرى كالصين وروسيا، تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الاستراتيجي الأهم، نظرًا لعمق العلاقة التاريخية وتشعبها في مجالات الاقتصاد والدفاع والتكنولوجيا. ففي ظل رؤية السعودية 2030، تعزز التعاون بين البلدين عبر سلسلة من الاستثمارات الضخمة، أبرزها إعلان الرياض التزامًا باستثمار 600 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي، تشمل قطاعات الطاقة، الذكاء الاصطناعي، الدفاع، والبنية التحتية. كما ساهمت شركات أمريكية كGoogle، Oracle، و AECOMفي مشاريع سعودية ضخمة مثل مدينة القدية ومطار الملك سلمان الدولي[2].

وفي هذا السياق، جاءت زيارة الرئيس الأمريكي السابق **دونالد ترامب** إلى المملكة في مايو 2025 لتؤكد متانة هذا المسار، وتبرهن على تحوّل العلاقة السعودية–الأمريكية من نموذج التحالف الأمني التقليدي إلى **شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد** .فقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات استثمارية ودفاعية تتجاوز قيمتها **600مليار دولار**، بالإضافة إلى الإعلان عن إطلاق مشروع شركة «**Humain**» للذكاء الاصطناعي بالشراكة مع مستثمرين سعوديين وخبراء من وادي السيليكون[3]. وتعكس هذه الزيارة نجاح المملكة في إعادة تقديم نفسها

[1] المرجع نفسه.

[2] The White House Newsletter, *"Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic $600 Billion Investment Commitment in Saudi Arabia,"* May 13, 2025, https://shorturl.at/H2E0Y (accessed May 13, 2025).

[3] المرجع نفسه.

كقوة اقتصادية ومعرفية صاعدة، وتعزيز تموضعها كفاعل دولي ضمن نظام عالمي متغير يعتمد على الابتكار والتحالفات الذكية

ويعد التعاون الدفاعي أحد أبرز أوجه الشراكة، إذ وقّعت المملكة أكبر صفقة تسليح في تاريخ علاقاتها مع واشنطن بقيمة تقارب 142 مليار دولار، شملت معدات متطورة وتدريبًا للقوات السعودية. فضلًا عن ذلك، شهدت السنوات الأخيرة توقيع اتفاقيات في مجالات الفضاء، التعدين، والنقل الجوي، تعكس رغبة الطرفين في تعميق التكامل الاقتصادي والتكنولوجي، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ويوفر فرص عمل واستثمار في كلا البلدين[1].

الشراكة مع روسيا : في إطار مساعي المملكة العربية السعودية لإعادة تعريف موقعها على خارطة الاقتصاد العالمي، شكّلت الشراكة الاقتصادية مع روسيا أحد تجليات التوجه نحو تنويع الشركاء الاستراتيجيين خارج دائرة الحلفاء التقليديين للرياض. وتُعد هذه الشراكة تجسيدًا عمليًا لأهداف رؤية 2030 في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، والانفتاح على قوى اقتصادية ناشئة ومتنوعة المصالح.

يتجلى هذا التعاون بوضوح في التنسيق الوثيق ضمن تحالف "أوبك+"، حيث شكّلت السعودية وروسيا محورًا مركزيًا لضبط توازن السوق النفطية العالمية. وقد تجاوز هذا التعاون البُعد النفطي ليشمل مجالات ذات أولوية ضمن الرؤية، مثل الطاقة المتجددة، البنية التحتية، الصناعات التحويلية، والزراعة. كما أبدت روسيا اهتمامًا بالمساهمة في مشاريع نوعية كـ"نيوم"، بما يعكس الثقة في المناخ الاستثماري السعودي الجديد[2].

ولا تقتصر أهمية هذه الشراكة على بعدها الاقتصادي فحسب، بل تمثل أيضًا أداة دبلوماسية ناعمة تسعى من خلالها المملكة إلى تعزيز استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي، عبر تنويع الشراكات وإعادة التموقع في نظام دولي متعدد الأقطاب. كما يعكس هذا التوجه انتقال المملكة من منطق الاقتصاد الريعي المرتبط بالغرب، إلى عقلية اقتصادية أكثر انفتاحًا وبراغماتية، تستثمر في المصالح المتبادلة بصرف النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية.

[1] المرجع نفسه.

[2] ديميتري بريجع، "التحالف الإستراتيجي بين روسيا والسعودية"، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 30 أوت 2024، https://shorturl.at/kof7y ، (تم الاطلاع عليه في 5 ماي 2025).

الشراكة مع الصين : في إطار رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، تشكّل الشراكة الاقتصادية مع الصين جزءًا أساسيًا لتحقيق هذه الأهداف. الصين هي من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة، مع استثمارات متزايدة في مجالات الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والتكنولوجيا.

في عام 2020، أصبحت الصين أحد أبرز المستثمرين في مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة، عبر صندوق طريق الحرير الذي حصل على 49% من شركة "أكوا باور" للطاقة المتجددة. هذه الشراكة تمكّن الصين من تزويد السعودية بتكنولوجيا متقدمة في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما يسهم في تنفيذ المملكة لمشروعاتها الطموحة للطاقة المتجددة. المملكة تهدف لإنتاج 50% من احتياجاتها من الطاقة عبر مصادر متجددة بحلول 2030[1].

كما شهدت العلاقات التجارية بين البلدين نموًا ملحوظًا، إذ بلغت قيمة التجارة الثنائية حوالي 87 مليار دولار في عام 2022. وتعمل المملكة على تعزيز صادراتها غير النفطية إلى الصين، مثل المواد الكيميائية والمعادن والمنتجات الزراعية[2]، بما يدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي.

في السياق ذاته، استثمرت الشركات الصينية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كأنظمة الذكاء الاصطناعي والمركبات الكهربائية، فضلًا عن مساهمتها في دعم مشاريع المدن الذكية في السعودية. وضمن جهود توطين الصناعة، بدأت شركات مثل "إنفيجن إنرجي" و"لونغي سولار" في إنشاء مصانع لتصنيع وتجميع معدات الطاقة الشمسية داخل المملكة[3]، ما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

بوجه عام، تعكس هذه الشراكة المتنامية بين السعودية والصين دورًا محوريًا في دعم مستهدفات رؤية 2030، عبر تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنويع مصادر الدخل، وتقوية موقع المملكة إقليميًا ودوليًا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

[1] Hesham Alghannam, "How China Aligned Itself with Saudi Arabia's Vision 2030", Carnegie Endowment for International Peace, January 21, 2025, https://shorturl.at/QO7xr, (accessed May 6, 2025).

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

الشراكة مع الدول الصاعدة : تعكس العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وكل من إندونيسيا، الهند، وجنوب إفريقيا مسعى استراتيجيًا ضمن رؤية 2030 لتنويع الشراكات والتقليل من الاعتماد على الشركاء التقليديين، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية وتغير مراكز الثقل الاقتصادي العالمي.

مع إندونيسيا، ساعد البعد الديني والثقافي المشترك على تعزيز العلاقات، لكنّ التحول الأهم جاء عبر إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإندونيسي، الذي أرسى أرضية مؤسساتية للتعاون الاقتصادي والاستثماري. وقد ساهم هذا الإطار في تسهيل دخول الشركات الإندونيسية إلى مشاريع رؤية 2030، خصوصًا في قطاعات البنية التحتية والخدمات[1].

العلاقة مع الهند تجاوزت النمط التقليدي القائم على تجارة الطاقة، لتتحول إلى شراكة متعددة الأبعاد تشمل التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة. ويعكس هذا التحول إدراكًا سعوديًا لأهمية القوة البشرية والاقتصادية للهند، ما دفع الرياض إلى توسيع استثماراتها هناك، مع تشجيع رؤوس الأموال الهندية على التوجه نحو السوق السعودية[2].

في جنوب إفريقيا، يبدو البعد الصناعي والعسكري حاضرًا بقوة. تسعى المملكة للاستفادة من الخبرات الجنوب إفريقية في الصناعات الدفاعية ضمن استراتيجيتها لتوطين هذه الصناعات. ويمثل افتتاح ملحقية تجارية في جوهانسبرغ مؤشرًا على رغبة المملكة في جعل جنوب إفريقيا نقطة ارتكاز نحو السوق الإفريقية الأوسع[3].

تُظهر هذه العلاقات مع القوى الصاعدة توجهًا سعوديًا نحو الانفتاح على النظام الدولي المتعدد الأقطاب. كما تؤكد رغبة المملكة في الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاقتصادات الصاعدة، ليس فقط لتأمين تنويع اقتصادي داخلي، بل أيضًا لتعزيز موقعها الجيوسياسي كفاعل مرن ومتعدد الارتباطات.

[1] حامد العلي، "العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإندونيسيا... تطور ملحوظ يستند إلى رؤية 2030"، صحيفة سبق الإلكترونية، 19 أكتوبر 2023، https://sabq.org/saudia/3as5hfo14b ، (تم الاطلاع عليه في 7 ماي 2025).

[2] زيد الخمشي، "الشراكة الاقتصادية بين السعودية والهند .. استثمارات متبادلة وفرص واعدة"، صحيفة سبق الإلكترونية، 15 أكتوبر 2022، https://sabq.org/saudia/pym735tj32 ، (تم الاطلاع عليه في 7 ماي 2025).

[3] حامد العلي، "الاقتصاد والتجارة والعلاقات العسكرية.. السعودية وجنوب إفريقيا تتفقان على توسيع العلاقات"، صحيفة سبق الإلكترونية، 15 أكتوبر 2022، https://sabq.org/saudia/4s0ofc18p3 ، (تم الاطلاع عليه في 7 ماي 2025).

المطلب الثاني : القوة الناعمة كأداة للتموقع العالمي

القوة الناعمة هي أداة استراتيجية رئيسية تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الدولية والتأثير في الآخرين من خلال وسائل غير قسرية. المملكة العربية السعودية، في إطار رؤيتها 2030، تبذل جهودًا كبيرة في تعزيز قوتها الناعمة لتكون لاعبًا رئيسيًا على الساحة العالمية، ولتوسيع دائرة تأثيرها على المستوى الدولي، عبر وسائل ثقافية، تعليمية، رياضية وإنسانية. في هذا السياق، تسعى المملكة إلى استغلال هذه الأدوات لتعزيز مكانتها على المستوى الدولي، مما يعكس تحوّلًا استراتيجيًا نحو تموضع عالمي مؤثر، من ابرز هذه الأدوات :

التأثير الثقافي : تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز تموضعها العالمي من خلال نشر ثقافتها الوطنية بأساليب حديثة تستهدف الجماهير الدولية، حيث تعمل على تصدير التراث الثقافي والفني السعودي عبر منصات رقمية ومعارض عالمية. على سبيل المثال، شاركت المملكة في بينالي البندقية للفنون (Venice Biennale) ممثلةً بفنانين سعوديين[1]، ما منحها حضورًا ثقافيًا في واحدة من أشهر التظاهرات الفنية العالمية.

كما أن إطلاق هيئة "الأدب والنشر والترجمة" ومشاركتها في معارض الكتاب الدولية مثل "معرض فرانكفورت الدولي للكتاب" يُعدان جزءًا من استراتيجية دبلوماسية ثقافية تهدف إلى بناء صورة المملكة كدولة حديثة منفتحة على العالم الثقافي[2]، بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الثقافة السعودية منصة "بوابة الثقافة" كأداة رقمية شاملة تهدف إلى توثيق وحفظ ونشر الأصول الثقافية للمملكة، وتعزيز مشاركة المجتمع في حراكها الثقافي[3]، بما يخدم أهداف رؤية السعودية 2030 في جعل الثقافة رافدًا اقتصاديًا وأداة لتعزيز الحضور الدولي.

الدبلوماسية الرياضية : توظف المملكة العربية السعودية الرياضة كأداة استراتيجية لتوسيع قوتها الناعمة وتعزيز تموقعها الدولي، مستفيدة من الشعبية العالمية لهذا المجال وقدرته على التأثير في الرأي العام. عبر استضافة فعاليات رياضية كبرى مثل الفورمولا 1، وكأس السوبر الإسباني، وكأس العالم للأندية[4]، تسعى

[1] وكالة الأنباء السعودية، "المملكة تشارك في الدورة 19 من المعرض الدولي للعمارة 'بينالي البندقية'"، 04 فيفري 2025، https://www.spa.gov.sa/N2255817 ، (تم الاطلاع عليه في 08 ماي 2025).

[2] وكالة الأنباء السعودية، "هيئة الأدب والنشر والترجمة تدشن جناحها المشارك في معرض فرانكفورت للكتاب 2024"، 16 أكتوبر 2024، https://www.spa.gov.sa/N2190440 ، (تم الاطلاع عليه في 08 ماي 2025).

[3] نادية الفواز، "الثقافة السعودية تطلق منصة 'بوابة الثقافة'"، العربية، 09 أكتوبر 2023، https://shorturl.at/VuMXw، (تم الاطلاع عليه في 08 ماي 2025).

[4] زياد عطية، "أبرز 10 أحداث رياضية استضافتها السعودية في 2024"، الشرق رياضة، 29 ديسمبر 2024، https://shorturl.at/7vvts ، (تم الاطلاع عليه في 08 ماي 2025).

المملكة إلى تقديم صورة حديثة ومتحضّرة عن نفسها، ما يساهم في إعادة تشكيل التصورات الدولية التقليدية عنها، ويجعلها محل أنظار الإعلام العالمي والجمهور الدولي.

ولا يقتصر الدور على الاستضافة فقط، بل يتعداه إلى الاستثمار الرياضي عبر استقطاب لاعبين عالميين بارزين، وتوقيع شراكات مع أندية ومنظمات رياضية مرموقة، في إطار ما يمكن تسميته بـ"دبلوماسية الرياضة". هذا التوجه لا يُظهر فقط قدرة المملكة على التنظيم والتمويل، بل يبرز أيضًا طموحها في أن تكون لاعبًا دوليًا نشطًا، لا في السياسة والاقتصاد فحسب، بل في الثقافة والرياضة أيضًا.

تتماهى هذه الجهود مع رؤية السعودية 2030، التي تجعل من الرياضة قطاعًا ذا بعد استراتيجي، ليس فقط لتنويع الاقتصاد، بل لتقوية مكانة المملكة في الساحة الدولية عبر وسائل ناعمة تتجاوز الخطاب السياسي التقليدي، وتدخل في عمق التفاعل الثقافي والوجداني مع الشعوب الأخرى.

الدبلوماسية العامة والتعليم : توظف المملكة العربية السعودية التعليم كأداة محورية ضمن استراتيجيتها للقوة الناعمة، حيث يُعد برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي نموذجًا مهمًا لهذا التوجه. إذ يهدف البرنامج إلى تأهيل كوادر وطنية تمتلك خبرات عالمية، وتعزيز صورة المملكة في الخارج من خلال انخراط الطلبة السعوديين في منظومات التعليم العالي في الدول المتقدمة، مما يتيح التفاعل الثقافي والمعرفي، ويُسهم في بناء علاقات شعبية رصينة مع مجتمعات تلك الدول[1].

وفي المقابل، تعمل المملكة على استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة في جامعاتها، خاصةً من الدول الإسلامية والنامية، مما يعزز الحضور الثقافي واللغوي للمملكة، ويُكرس دورها كحاضنة للتعليم والتبادل المعرفي في العالم الإسلامي.

إن تداخل هذه الأدوات الثقافية والرياضية والتعليمية يعكس وجود استراتيجية متكاملة للقوة الناعمة تسعى من خلالها المملكة إلى بناء صورة دولية حديثة تتجاوز الأطر التقليدية، وتُسهم في تموضع عالمي أكثر تأثيرًا ضمن مشهد العلاقات الدولية المعاصر.

[1] وزارة التعليم، "برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث"، https://sites.moe.gov.sa/scholarship-program/ ، (تم الاطلاع عليه في 09 ماي 2025).

المطلب الثالث : الفعاليات الكبرى والقمم الدولية

تعد استضافة الفعاليات الدولية الكبرى من أبرز الأدوات التي تستخدمها المملكة العربية السعودية لتعزيز موقعها الدولي ضمن رؤية 2030، وذلك عبر توظيف نظرية القوة الناعمة التي صاغها جوزيف ناي، حيث يتمثل جوهر هذه القوة في القدرة على التأثير غير القسري من خلال الجاذبية الثقافية، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية الجاذبة. كما يمكن أيضًا تحليل هذه الظاهرة من خلال نظرية الدور، إذ تسعى المملكة إلى إعادة تشكيل دورها الدولي من دولة ريعية محافظة إلى فاعل دولي منفتح وديناميكي يسعى للوساطة والتأثير في القضايا العالمية.

قمة العشرين(G20) :

شكلت استضافة المملكة لقمة مجموعة العشرين في عام 2020 علامة فارقة في مسار إعادة التموقع الدولي، إذ كانت أول دولة عربية تنظم هذه القمة، رغم أنها عُقدت افتراضيًا بسبب جائحة كوفيد-19. وفّرت القمة منصة عالمية لعرض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وأظهرت قدرتها على قيادة الحوار العالمي بشأن تحديات كبرى كالتغير المناخي، الاقتصاد الرقمي، وتمكين المرأة[1]. عزز ذلك صورة السعودية كقوة اقتصادية صاعدة ذات رؤية مستقبلية، وفاعل مسؤول في النظام الدولي.

قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر :

في أكتوبر 2021، استضافت الرياض قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي شهدت حضورًا دوليًا وإقليميًا واسعًا. وبرزت القمة كجزء من استراتيجية السعودية لتثبيت نفسها كقائد بيئي عالمي، خاصة في ظل تنامي التوجهات البيئية على الساحة الدولية. وقدمت المملكة من خلال هذه الفعالية نفسها كفاعل دولي مسؤول يسعى إلى الإسهام في جهود مكافحة التغير المناخي[2]، وهو ما يعكس تحولًا في دورها التقليدي كمنتج للنفط إلى طرف يروج للاستدامة البيئية.

القمة العربية :

[1] وكالة الأنباء السعودية، "المملكة.. تاريخ حافل خلال مشاركاتها في قمة مجموعة العشرين الاقتصادية "(G20)، 09 سبتمبر 2023، https://www.spa.gov.sa/734575fbf1f ، (تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2025).

[2] مبادرة السعودية الخضراء، "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر: تعزيز العمل المناخي في المنطقة"، https://sgi.gov.sa/ar-sa/about-mgi ، (تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2024).

عقدت المملكة العربية السعودية قمة عربية وإسلامية طارئة في الرياض في 11 نوفمبر 2023، لبحث العدوان الإسرائيلي على غزة. أدانت القمة بشدة الجرائم الإسرائيلية، ودعت لوقف العدوان ورفع الحصار عن القطاع[1].

تعكس هذه القمة توجهًا سعوديًا جديدًا نحو قيادة المبادرات الإقليمية، في إطار رؤية 2030، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز دورها السياسي والديني والرمزي في العالمين العربي والإسلامي. كما تُعد القمة مثالاً على استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأطراف لإعادة تموضع المملكة كفاعل رئيسي في القضايا الإقليمية والدولية.

استضافة إكسبو 2030 :

فوز الرياض باستضافة معرض إكسبو 2030 يمثل خطوة استراتيجية بارزة في تعزيز مكانة السعودية دوليًا، ويعكس الثقة العالمية في رؤية المملكة 2030 وقدراتها التنظيمية. يعد المعرض منصة لإبراز الهوية الوطنية والتطور في مجالات التكنولوجيا والاستدامة والبنية التحتية، ويعكس التوجه نحو استخدام القوة الناعمة والدور المحوري للمملكة في النظام العالمي الجديد. جاء الفوز بدعم مباشر من ولي العهد، وهو تتويج للتحول التنموي الذي تشهده المملكة. وتعتزم السعودية تقديم نسخة مبتكرة واستثنائية من المعرض[2]، تعكس طموحها وريادتها على الساحة الدولية.

استضافة كأس العالم 2034 :

يعتبر فوز المملكة باستضافة كأس العالم 2034 من أبرز إنجازات القوة الناعمة السعودية، بالنظر إلى حجم التأثير الإعلامي والدبلوماسي الذي تُحدثه هذه التظاهرة العالمية. فالرياضة هنا ليست مجرد ترفيه، بل وسيلة لبناء الصورة الذهنية للدولة (Nation Branding) والتقارب الثقافي مع الشعوب، مما يمكّن المملكة

[1] وكالة الأنباء السعودية، "صدور قرار عن القمة العربية والإسلامية غير العادية"، 11 نوفمبر 2024، https://www.spa.gov.sa/N2205845 ، (تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2025).
[2] وكالة الأنباء السعودية، "إكسبو 2030.. العالم يختار المملكة"، 28 نوفمبر 2023، https://www.spa.gov.sa/N2005329 ، (تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2025).

من توسيع شبكاتها الدولية، وكسب شركاء جدد[1]. كما تعكس هذه الخطوة مستوى الانفتاح والتطور المؤسسي الذي بلغته البلاد، ومدى استعدادها للانخراط في الحوكمة العالمية للقيم الحديثة كالتنوع والتسامح.

يمكن فهم هذه الفعاليات الكبرى كأدوات لإعادة تشكيل الدور الدولي للمملكة، بالانتقال من الهامش إلى المركز عبر المشاركة الفاعلة في المناسبات الدولية، بما يخلق إدراكًا جديدًا لدورها لدى الفاعلين الدوليين. ووفقًا لـ نظرية الدور (Role Theory) في العلاقات الدولية، فإن الدولة تُعيد تشكيل صورتها الخارجية عبر مشاركاتها النشطة، مما يعزز مكانتها في تصورات الفاعلين الدوليين.

من جهة أخرى، تندرج هذه الفعاليات ضمن أدوات القوة الناعمة، حيث يتم توظيف الثقافة، الرياضة، والسياسات البيئية كقنوات غير تقليدية للتأثير، مقابل الاعتماد الحصري على الأدوات العسكرية أو الاقتصادية. فالمملكة اليوم تُحاول الانتقال من صورة "الدولة الريعية المحافظة" إلى "الدولة الحديثة المنفتحة"، وهو تحول استراتيجي في سرديتها الدولية.

[1] وكالة الأنباء السعودية، "المملكة العربية السعودية تفوز بحق استضافة كأس العالم "FIFA™ 2034"، 11 ديسمبر 2024، https://www.spa.gov.sa/N2223511 ، (تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2025).

المبحث الثالث : تقييم استراتيجي واستشراف مستقبلي لموقع المملكة

تسعى المملكة العربية السعودية، ضمن إطار رؤيتها الطموحة 2030، إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي في ظل التحولات المتسارعة في النظام العالمي. يشهد هذا المبحث استعراضًا استراتيجيًا لموقع المملكة في سياق هذه التحولات، مع التركيز على التحديات التي قد تعترض طريق إعادة التموضع، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز تأثيرها على الساحة الدولية. كما يتناول المبحث استشرافًا لمستقبل المملكة بعد عام 2030، مبنيًا على تحليل دقيق للاتجاهات الحالية والسيناريوهات المحتملة التي قد تُسهم في إعادة تعريف موقع المملكة في النظام الدولي.

سيتم التركيز في هذا المبحث على ثلاثة محاور أساسية؛ أولاً، التحديات التي قد تواجه المملكة في سياق إعادة تموضعها، ثانيًا، الفرص التي تتيحها هذه التحولات لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وأخيرًا، استشراف مستقبل المملكة بعد 2030، مما يساهم في وضع رؤية واقعية لما يمكن أن تؤول إليه سياستها الخارجية في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية القادمة.

المطلب الأول : التحديات المرتبطة بإعادة التموضع

على الرغم من النجاحات التي حققتها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، الا ان إعادة تموضعها الإقليمي والدولي يواجه مجموعة من التحديات المعقدة متعددة الأبعاد. فالسعي لإعادة رسم صورة المملكة كلاعب دولي مؤثر يتطلب تخطي اختبارات قاسية تشمل التنافس الإقليمي، الضغوط الغربية، الاعتماد على الموارد الطبيعية، التحديات البيئية، إلى جانب التوترات الاجتماعية الناتجة عن تسارع وتيرة الإصلاحات.

التنافس الإقليمي المتصاعد :

رغم النجاحات التي حققتها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030، لا تزال عملية إعادة تموضعها الإقليمي والدولي تواجه مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة. فالسعي لترسيخ مكانة المملكة كلاعب مؤثر في الشرق الأوسط والعالم يتطلب تجاوز عقبات جوهرية ترتبط بطبيعة الصراعات الإقليمية وتداخل المصالح الدولية.

أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في التنافس الإقليمي المتصاعد، لا سيما مع إيران وتركيا. تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها في المنطقة عبر دعم ميليشيات مسلحة وفصائل موالية لها في دول مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان، ما يفرض على السعودية حالة دائمة من الحذر والاستعداد. هذا النفوذ الإيراني في اليمن، من خلال الحوثيين، دفع السعودية إلى قيادة تحالف عسكري منذ عام 2015 في محاولة لاحتواء التهديد المباشر على أمنها القومي[1].

في المقابل، توسعت تركيا في استخدام أدوات متنوعة لتحقيق أهداف نفوذها الإقليمي، تشمل التدخل العسكري المباشر، بالإضافة إلى توظيف الوسائل الثقافية والدينية والإعلامية، خصوصًا في مناطق حساسة كليبيا وسوريا وشمال إفريقيا وشرق المتوسط[2]. هذا النموذج التركي يعقد المشهد الجيوسياسي، ويدفع المملكة للتعامل مع تحديات جديدة تتطلب استراتيجيات متطورة.

بالإضافة إلى المنافسة العسكرية والسياسية، تواجه السعودية تحديًا في موازنة علاقاتها مع هذه القوى الإقليمية المتصارعة، إذ تسعى إلى توظيف أدوات الوساطة والحوار في بعض الملفات، كما يتجلى في رعايتها للمباحثات بين الفرقاء في السودان ولبنان[3]. هذه الجهود تعكس وعيًا بأهمية اعتماد حلول سلمية تعزز الاستقرار الإقليمي وتفتح آفاقًا أوسع للتعاون.

كل هذه التحديات تشكل عائقًا جوهريًا أمام رؤية السعودية 2030، إذ إن إعادة التموضع الإقليمي والدولي للمملكة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التفاعلات المعقدة في بيئتها المحيطة، مما يفرض عليها العمل باستمرار على تحديث سياساتها وموازنة مصالحها بما يتناسب مع التطورات المتسارعة في المنطقة.

الضغوط الغربية وتحدي الصورة الدولية :

رغم ما شهدته المملكة العربية السعودية من خطوات إصلاحية لافتة، خصوصًا في مجال تمكين المرأة، وتحديث المنظومة القانونية، والانفتاح الاجتماعي والثقافي، إلا أن صورتها على الساحة الدولية ما تزال محل انتقاد من قبل عدد من الحكومات الغربية والمنظمات الحقوقية الدولية. وتتركز هذه الانتقادات غالبًا في ملفات

[1] علاء حسان غرزالدين، "مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية"، المركز الديمقراطي العربي، 20 أكتوبر 2024، ص 25–38.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

حرية التعبير، وحقوق الإنسان، وهو ما يُلقي بظلاله على علاقات المملكة بعدد من العواصم الغربية، كما يؤثر على قرارات بعض المستثمرين والمؤسسات الدولية[1].

في المقابل، تحاول الرياض تحسين صورتها الدولية من خلال خطاب أكثر انفتاحًا، مدعوم بإصلاحات ملموسة مثل إطلاق مبادرات حقوقية، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة العامة، وإعادة النظر في بعض السياسات والتشريعات. ورغم هذه الجهود، إلا أن التحديات المتعلقة بتغيير الصورة الذهنية في الخارج ما تزال قائمة، خاصة في ظل استمرار بعض الحملات الإعلامية الغربية التي تتبنى خطابًا نقديًا تقليديًا تجاه المملكة[2].

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن الضغوط الغربية التي تتعرض لها المملكة، لاسيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان، لا تنفصل عن سياق دولي أوسع يُوظف فيه الخطاب الحقوقي كأداة جيوسياسية، قد تفتقر إلى الاتساق القيمي والمصداقية. إذ تتجاهل بعض الأطراف الغربية الخصوصيات الثقافية والدينية للدول، وتتغافل عن الجهود التنموية والإصلاحية التي لا تنسجم بالضرورة مع رؤيتها الخاصة. كما أن اختزال مفهوم حقوق الإنسان في أبعاده السياسية فقط، دون ربطه بمسارات التنمية والعدالة الاجتماعية، يفرغ هذا المفهوم من عمقه الحقيقي، ويُحوّله إلى أداة ضغط انتقائية. وفي الحالة السعودية، فإن النهج الإصلاحي المتبع يكشف عن إرادة سياسية واضحة لترسيخ الحقوق ضمن إطار السيادة والهوية، وهو ما يفرض على الفاعلين الدوليين، خاصة في الغرب، تبني مقاربات أكثر توازنًا وإنصافًا.

الاعتماد المستمر على النفط :

رغم الجهود الواضحة التي تبذلها المملكة لتنويع مصادر دخلها ضمن رؤية 2030، تشير ميزانية السعودية لعام 2025 إلى استمرار اعتماد المملكة بشكل كبير على الإيرادات النفطية، حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو 62% من إجمالي الإيرادات المتوقعة لعام 2024، بالرغم من نمو الإيرادات غير النفطية التي بلغت حوالي 38%. وتعكس الميزانية عجزًا ماليًا مقداره 27 مليار دولار لعام 2025، مع ارتفاع الدين العام إلى نحو

[1] مركز القرار للدراسات الإعلامية، "حقوق الإنسان بين انتقائية الغرب والمقاربة السعودية الشاملة"، 20 نوفمبر 2021، https://alqarar.sa/5429?utm ، (تم التصفح في 13 ماي 2025).
[2] المرجع نفسه.

30% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، مما يدل على الضغوط المالية المستمرة على الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط.

تم تخصيص مبالغ كبيرة للقطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم، مما يبرز الاهتمام بتطوير جودة الحياة، ولكن الاعتماد الكبير على النفط في تمويل هذه النفقات يظل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي المنشود في رؤية 2030.

يعكس استمرار الاعتماد على النفط هشاشة مالية تجعل الاقتصاد السعودي عرضة لتقلبات السوق العالمية، مما يفرض على المملكة تسريع جهود التنويع الاقتصادي وتقوية مصادر الإيرادات غير النفطية. كما أن العجز المالي المتكرر والارتفاع التدريجي في الدين العام يشيران إلى ضرورة تعزيز الاستدامة المالية عبر إصلاحات هيكلية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتأمين اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات الخارجية.

التحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب :

تواجه المملكة العربية السعودية تحدياً استراتيجياً بارزاً يتمثل في التحول الجاري داخل النظام الدولي من القطبية الأحادية التي هيمنت فيها الولايات المتحدة، إلى تعددية قطبية تتسم بصعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا. هذا التحول يفرض على المملكة إعادة ضبط مقاربتها السياسية والأمنية والاقتصادية، من خلال الموازنة الدقيقة بين تحالفها الأمني التاريخي مع الولايات المتحدة، وشراكاتها الاقتصادية المتنامية مع الصين[2]، في إطار سعيها لتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

وقد أظهرت السعودية إدراكاً متزايداً لتراجع موثوقية الحليف الأمريكي، خاصة في ظل تذبذب السياسات الخارجية الأمريكية تجاه ملفات حساسة مثل الملف النووي الإيراني، والأمن الإقليمي، والقضية الفلسطينية. هذا الوعي انعكس في رغبة المملكة في إعادة تقييم تحالفها مع واشنطن، مع التمسك بخيار التحالف الأمني، ولكن وفق شروط أكثر توازناً، قد تشمل معاهدة دفاع مشترك أو ترتيبات أمنية أكثر وضوحاً. في المقابل، تواصل

[1] عبد الرحيم البخيت، "تحليل ميزانية السعودية لعام 2025"، شركة أندرسن العالمية، https://sa.andersen.com/ar/myblog/analysis-of-2025-saudi-budget/ ، (تم الاطلاع عليه في 9 ماي 2025).

[2] Dr. Sanam Vakil, "Saudi Arabia's Goals Rest on Managing Multipolarity," *Chatham House*, https://shorturl.at/fWVHT, (accessed on 3 May 2025).

السعودية تعزيز شراكاتها مع قوى أخرى، لا سيما الصين التي أصبحت الشريك التجاري الأول للمملكة، في إطار شراكة استراتيجية شاملة تمتد إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية[1].

إلى جانب ذلك، تعتمد الرياض سياسة خارجية أكثر استقلالية، ظهرت في مواقفها من النزاعات الدولية، مثل الحرب في أوكرانيا، حيث تبنّت دور الوسيط بدلاً من الاصطفاف مع أحد الأطراف. كما تشارك المملكة بفعالية في منتديات متعددة الأطراف كقمة العشرين، ومنظمة شنغهاي للتعاون[2](SCO) ، إضافة لانضمامها الى البريكس ،في سياق تعزيز حضورها في نظام دولي متحول.

إن التحول نحو عالم متعدد الأقطاب لا يمنح فقط فرصًا جديدة للمملكة لتوسيع مجال تحركها الدبلوماسي والاقتصادي، بل يفرض عليها أيضًا تحديات تتعلق بإدارة التوازنات الدقيقة بين القوى الكبرى، وتحديد موقعها في هذا النظام الجديد دون الدخول في تبعيات استراتيجية لطرف على حساب آخر، وهو ما يشكل أحد المحاور الجوهرية في إعادة التموضع السعودي الإقليمي والدولي في ظل رؤية 2030.

التحديات الثقافية والهوياتية :

تشكل القضايا الثقافية والهوياتية تحديًا رئيسيًا أمام جهود المملكة لإعادة تموضعها في ضوء رؤية 2030. إذ تسعى الرؤية إلى تحديث المجتمع وبناء هوية وطنية متجددة تتماشى مع متطلبات العصر، لكن هذه العملية تواجه مقاومة داخلية من فئات محافظة ترى في التغييرات تهديدًا لقيمها وتقاليدها الراسخة. فمثلاً، السماح للنساء بقيادة السيارات وفتح دور السينما أثار نقاشًا حادًا، يظهر الصراع بين الرغبة في التحديث والتمسك بالهوية التقليدية[3].

على الصعيد الخارجي، تنعكس هذه التحديات عبر مواقف متباينة من الدول الأخرى التي قد تنظر إلى هذه التغييرات كأدوات لتعزيز النفوذ الثقافي والسياسي للمملكة، مما يثير توترات ومنافسات غير معلنة. فالتناقض بين الإصلاحات الاجتماعية ومحور حقوق الإنسان من جهة، والممارسات السياسية والأمنية من

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] Jawad Jabbar, "Saudi Arabia's Evolving Security Narrative: How Culture Became a Strategic Asset," *The Geopolitics*, March 8, 2025, https://shorturl.at/hVO3I, (accessed on 3 May 2025).

جهة أخرى، يخلق فجوة تسمح بانتقاد المملكة من قوى دولية مختلفة، مما يحد من قدرتها على تسويق صورة إيجابية وناعمة في المحافل العالمية[1].

بالتالي، فإن التحديات الثقافية والهوياتية ليست مجرد معضلة داخلية، بل تمتد لتؤثر على مكانة المملكة وصورتها في المحيطين الإقليمي والدولي، مما يتطلب إدارة دقيقة ومتوازنة بين الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق التحديث المنشود لضمان نجاح رؤية 2030 في إعادة تموضع المملكة بفعالية.

ختامًا، تواجه المملكة تحديات متعددة ومعقدة في مسار إعادة تموضعها، لكنها في الوقت ذاته تمتلك فرصًا مهمة يمكن استثمارها لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي. فعلى الرغم من الضغوط الإقليمية والدولية والاقتصادية والثقافية، تتيح هذه الفرص للمملكة الانطلاق نحو تحقيق أهداف رؤية 2030 بشكل أكثر فاعلية، من خلال استثمار مواردها المتنوعة، وتطوير أدواتها الدبلوماسية، وتعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية.

في المطلب التالي، سيتم التطرق إلى هذه الفرص المتاحة وكيفية توظيفها لتعزيز موقع المملكة على الساحة الإقليمية، بما يعكس رؤيتها الطموحة في إعادة تموضعها ويضمن لها تأثيرًا أكبر ضمن بيئة جيوسياسية متغيرة.

المطلب الثاني : الفرص المتاحة لتعزيز الموقع الإقليمي و الدولي

في ظل التحولات الجارية على المستويين الإقليمي والدولي، تحظى المملكة العربية السعودية بعدد من الفرص الاستراتيجية التي يمكن توظيفها لترسيخ موقعها كقوة إقليمية صاعدة وفاعل دولي مؤثر، خاصة في إطار رؤية 2030 التي تمنحها أطرًا مؤسسية واضحة ومتكاملة للتحرك.

استضافة كأس العالم 2034: نافذة لتوسيع التأثير الثقافي والدبلوماسي :

تُعد استضافة المملكة لكأس العالم 2034 فرصة استراتيجية لتكريس تحولها نحو دولة منفتحة وعالمية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030. فإلى جانب البعد الرياضي، يُمثل الحدث أداة دبلوماسية ثقافية تعكس الانفتاح الاجتماعي والتطور المؤسسي الذي تشهده المملكة، وتُعزز صورتها كقوة ناعمة صاعدة.

[1] المرجع نفسه.

إقليميًا، تُسهم البطولة في إعادة تشكيل العلاقات مع الشعوب العربية من خلال البعد الرمزي للرياضة. أما دوليًا، فهي تعزز تموقع السعودية كدولة حديثة وقادرة على تنظيم فعاليات كبرى، خصوصًا في ظل مشاركة مدن مثل الرياض، نيوم، والبحر الأحمر، مما يُبرز التنوع الجغرافي والتنموي[1].

كما تتيح فترة ما قبل الحدث فرصًا اقتصادية واستثمارية واسعة، لا سيما في قطاعات البنية التحتية، السياحة، والفندقة، وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية المملكة عالميًا. وتتماهى هذه التوجهات مع دبلوماسية ناعمة تسعى إلى إيصال رسائل السلام والانفتاح، كما أكد ولي العهد السعودي في تصريحاته الرسمية[2].

يمكن القول إن استضافة كأس العالم لا تُمثل مجرد مكسب رمزي أو دعائي، بل تُجسد تحولًا في أدوات السياسة الخارجية السعودية نحو اعتماد القوة الناعمة كآلية لتعزيز الموقع الإقليمي والدولي. ومن خلال هذا الحدث، تُراهن المملكة على ترسيخ صورة جديدة لها في الإدراك العالمي، بما يخدم طموحاتها الجيوسياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد النفط.

مبادرات التكامل الاقتصادي مع دول الجوار:

تعد مبادرات التكامل الاقتصادي مع دول الجوار من أبرز المسارات التي تعتمدها المملكة لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي في ظل رؤية السعودية 2030. فمن خلال مشاريع الربط الكهربائي (مثل الربط مع مصر)، وربط السكك الحديدية (ضمن مشروع الربط الخليجي)، والمناطق الاقتصادية الخاصة، تعمل السعودية على إعادة تعريف دورها الاقتصادي في محيطها الإقليمي.

يُعد مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر من أبرز الفرص الاستراتيجية التي تعزز الموقع الجيو-اقتصادي للمملكة، من خلال دعمها لتأسيس سوق كهرباء إقليمية مستقرة ومترابطة. يتيح هذا المشروع تبادل ما يصل إلى 3,000 ميغاواط من الكهرباء، ويُمكّن السعودية من لعب دور محوري في ربط شبكات الكهرباء الخليجية بالمصرية، ومنها لاحقًا إلى أوروبا. كما يسهم في تقليل الانقطاعات الكهربائية بالمنطقة، ويعزز من

[1] العربية، "السعودية تستضيف كأس العالم 2034 رسمياً"، 11 ديسمبر 2024، https://shorturl.at/exfVh ، (تم الاطلاع عليه في 2 ماي 2025).
[2] المرجع نفسه.

التكامل العربي في مجال الطاقة، بما يتماشى مع توجهات التحول نحو الطاقة النظيفة[1]، ويمنح المملكة بعدًا جديدًا في علاقاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية.

يشكّل مشروع السكك الحديدية الخليجية فرصة استراتيجية للمملكة العربية السعودية لتعزيز تكاملها الاقتصادي مع دول مجلس التعاون، من خلال شبكة تمتد على 2,177 كيلومترًا من الكويت إلى عمان. ويُتوقّع أن يسهم المشروع في تسهيل حركة التجارة وتنقل الأفراد، وتعزيز الترابط الإقليمي والبُعد الجيو-اقتصادي للسعودية. كما يوفّر مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية، أبرزها خلق فرص عمل، وخفض تكاليف النقل والصيانة، وتقليل الانبعاثات، بما يعكس دور المملكة في دعم مشاريع الربط الإقليمي الكبرى، واستثمار موقعها كمركز لوجستي محوري في الخليج[2].

المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل المملكة على تطوير مناطق اقتصادية خاصة، مثل المنطقة اللوجستية في الخبر والمنطقة الاقتصادية على البحر الأحمر، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنوع الاقتصادي. تُسهم هذه المناطق في خلق بيئة أعمال محفزة وتوفير فرص عمل، مما يُعزز من مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي.

تشكل هذه المبادرات جزءًا من استراتيجية المملكة للتحول إلى قوة جيو-اقتصادية محورية في المنطقة. من خلال تعزيز البنية التحتية وتطوير الشراكات الاقتصادية مع دول الجوار، تسعى السعودية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، مما يُعزز من استقرار المنطقة ويُسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

الانسحاب النسبي للقوى الكبرى من المنطقة: فسحة للتموضع الجديد :

تشهد خارطة النفوذ الدولي تحولات متسارعة في السنوات الأخيرة، من أبرزها الانسحاب النسبي لبعض القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من الانخراط المباشر في قضايا الشرق الأوسط. ويرتبط هذا التراجع بانشغال هذه القوى بملفات استراتيجية أخرى، كالحرب في أوكرانيا، وتصاعد المنافسة الجيوسياسية مع الصين، ما أضعف من تركيزها التقليدي على المنطقة.

[1] صبري ناجح، "الربط الكهربائي بين مصر والسعودية يحسّن إمدادات التيار في المنطقة ويقلل الانقطاعات"، الشرق الأوسط، 16 نوفمبر 2024، https://shorturl.at/k1cYc ، (تم الاطلاع عليه في 2 ماي 2025).

[2] الشرق الأوسط، "دول الخليج تواصل العمل على الربط بالسكك الحديدية وتوقعات بانطلاقته في 2030"، 8 أكتوبر 2024، https://shorturl.at/nfLBh ، (تم الاطلاع عليه في 2 ماي 2025).

في هذا السياق، برزت المملكة العربية السعودية كفاعل إقليمي يسعى إلى استغلال هذه الفسحة الجيوسياسية لإعادة تموضعه إقليميًا ودوليًا. حيث اتجهت الرياض إلى تبنّي سياسة خارجية أكثر استقلالية وتوازنًا، تمثلت في لعب أدوار وسائطية محايدة في عدد من النزاعات الدولية والإقليمية. من أبرز هذه الأدوار استضافة مفاوضات غير مباشرة بين روسيا وأوكرانيا، والمساهمة في عمليات تبادل الأسرى، فضلًا عن الوساطة في النزاع السوداني عبر "إعلان جدة" بالشراكة مع الولايات المتحدة[1].

يعكس هذا التوجه تحولًا في نمط السياسة السعودية من الارتكاز على الحماية الغربية، إلى بناء موقع مستقل قادر على التفاعل مع مختلف القوى الدولية. وقد ساهمت هذه الديناميكية الجديدة في تعزيز صورة المملكة كدولة توازن بين علاقاتها مع الشرق والغرب، وتتمتع بقدرة على لعب أدوار بنّاءة في حل النزاعات، ما يعزز من مكانتها على الساحة الدولية ويفتح أمامها آفاقًا أوسع للنفوذ الدبلوماسي.

إن استثمار المملكة العربية السعودية لهذه الفرص المتنوعة، من استضافة الأحداث الرياضية العالمية ككأس العالم 2034، إلى المبادرات الاقتصادية التكاملية مع دول الجوار، بالإضافة إلى التكيف مع التحولات الجيوسياسية الناتجة عن انسحاب نسبي للقوى الكبرى من المنطقة، يعكس بوضوح توجهًا استراتيجيًا متكاملًا يسعى إلى تعزيز الموقع الإقليمي والدولي للمملكة. إذ لا تقتصر هذه الفرص على تعزيز القوة الاقتصادية أو الدبلوماسية فحسب، بل تتعداها إلى بناء صورة دولية متجددة للمملكة تقوم على الانفتاح، التوازن، والفاعلية في الساحة الدولية. كل ذلك يتماشى مع رؤية 2030 التي توفر الإطار المؤسسي والسياسي اللازم لتحقيق هذه الطموحات، ليصبح للمملكة موقع متقدم كقوة إقليمية صاعدة وفاعلة على المسرح العالمي.

[1] Dr Neil Quilliam ،"Ukraine talks show Saudi Arabia is now a major diplomatic player" ،Chatham House24 ، March 2025 ،https://shorturl.at/HzJUa ، (accessed May 2, 2025).

المطلب الثالث : استشراف موقع المملكة بعد 2030

مع اقتراب المملكة العربية السعودية من عام 2030، يصبح من الضروري استشراف المسارات المحتملة لتموضعها الإقليمي والدولي في ضوء ما تحقق منذ انطلاق رؤية 2030 عام 2016. وسنعتمد في هذا المطلب على منهجية السيناريوهات التي ترتكز على تحليل المعطيات الراهنة في أبعادها الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والاجتماعية، لاستشراف ثلاث مسارات: تفاؤلي، خطي، وتشاؤمي.

1. السيناريو التفاؤلي: صعود المملكة كقوة قيادية متكاملة

استنادًا إلى المعطيات المحققة خلال النصف الأول من مسار رؤية السعودية 2030، يمكن رسم سيناريو تفاؤلي يُرجَّح فيه أن تتحول المملكة من قوة اقتصادية صاعدة إلى قوة ريادية إقليمية ذات وزن سياسي واستراتيجي متزايد، يُعزز من شرعية النظام، ويُرسخ مكانة الأسرة الحاكمة كقيادة استشرافية فاعلة، قادرة على تحقيق التوازن بين الأصالة والتحديث.

اقتصاديًا، إذا واصلت الإيرادات غير النفطية وتيرتها التصاعدية – بعدما ارتفعت من 185.7 مليار ريال في 2016 إلى 457.7 مليار في 2023 – فإنها مرشّحة لتجاوز 800مليار ريال بحلول 2030، وهو ما يعني مساهمة غير نفطية تتجاوز 55%من الناتج المحلي الإجمالي .هذا التحول يُعيد تشكيل طبيعة الاقتصاد السعودي، ويضعه في مصاف اقتصادات ما بعد النفط، القادرة على الصمود أمام الصدمات العالمية، والتفاوض من موقع القوة.

وتصبح مشاريع مثل "نيوم" و"ذا لاين" و"القدية" مكتملة التشغيل بحلول 2030، جاذبةً استثمارات تتجاوز 1.5تريليون ريال سعودي، ومولّدةً لقطاعات جديدة في السياحة، التكنولوجيا، والصناعات الإبداعية. وهو ما يمنح المملكة ميزة تنافسية على مستوى المنطقة، ويعزز قدرتها على تصدير نموذج اقتصادي حديث يعكس رؤيتها الاستراتيجية.

في مجال الطاقة المتجددة، ومع تجاوز الاستثمارات حاجز 60مليار ريال حتى 2023، يُتوقّع أن تتضاعف هذه القيمة لتصل إلى 150مليار ريال بحلول 2030، مما يُساهم في إنتاج أكثر من 50%من

احتياجات الكهرباء من مصادر متجددة، ويوفّر أكثر من 250ألف وظيفة خضراء .هذا المسار لا يعزز فقط موقع المملكة في الاقتصاد الأخضر، بل يُعطيها أداة ناعمة جديدة في ملف المناخ العالمي.

اجتماعيًا، يُتوقّع أن ترتفع مشاركة المرأة إلى نحو 45% من سوق العمل، وتنخفض نسبة البطالة إلى أقل من 4%، بفضل استمرار إصلاحات سوق العمل والتعليم والتدريب. ويُحقّق المجتمع السعودي مستويات عالية من مؤشرات جودة الحياة، بما في ذلك الصحة، التعليم، والثقافة، ما يُعزز من تماسك الجبهة الداخلية، ويزيد من ثقة المواطن في القيادة.

تكنولوجيًا، تتحول مدن المملكة إلى مراكز إقليمية للابتكار والتحول الرقمي، خاصة "نيوم" و"الرياض"، بفضل استثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية. وتُصبح المملكة من بين أكبر 10 دول في العالم في مؤشر تبني التقنيات الذكية، ما يمنحها حضورًا مؤثرًا في الملفات التقنية الدولية.

سياسيًا، يؤدي هذا التموقع الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز الدور الإقليمي والدولي للمملكة، إذ تُصبح فاعلًا أساسيًا في حل النزاعات، وعضوًا دائم الحضور في دوائر اتخاذ القرار، ليس فقط على مستوىG20 ، بل أيضًا ضمن تحالفات جديدة في العالم الإسلامي والعربي.

كل هذه التحولات تُمكّن الأسرة الحاكمة من ترسيخ موقعها التاريخي كقوة تحديث واستقرار في المنطقة، وتُعزّز من شرعيتها الشعبية والدولية، على أساس من الإنجاز الاقتصادي والنهضة المجتمعية، لا فقط الرمزية التاريخية. وتتحول القيادة السعودية إلى نموذج يُحتذى في الحوكمة الرشيدة والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى.

وبذلك، تُعيد المملكة تموضعها كقوة اقتصادية ذكية، وفاعلة سياسيًا، ومتقدمة اجتماعيًا، ومُلهمة تنمويًا، بما يجعلها نموذجًا إقليميًا يُنظر إليه لا باعتباره تابعًا أو متلقّيًا، بل باعتباره مُنتجًا للسياسات، ومُوجهًا للتحولات، وقائدًا إقليميًا بثقل دولي متصاعد.

2. السيناريو الخطي : التقدم التدريجي وتحقيق المكتسبات الجزئية

في هذا السيناريو، تواصل المملكة العربية السعودية تنفيذ رؤية 2030 بوتيرة متزنة، محققةً مكاسب حقيقية في مجالات متعددة، دون الوصول إلى التحول الشامل ضمن الإطار الزمني المعلن. تسير عمليات التنويع

الاقتصادي بشكل تدريجي، حيث ترتفع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى نحو 45–48% من الناتج المحلي بحلول عام 2030، مدعومة بنمو ملحوظ في قطاعات السياحة، الخدمات، والقطاع اللوجستي. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن عددًا من المشاريع الكبرى، وعلى رأسها "نيوم" و"ذا لاين" و"القدية"، لا تُستكمل بالكامل، ويُعاد جدولة مراحلها التنفيذية إلى ما بعد 2030، بسبب تحديات مرتبطة بالتمويل والتشغيل والبنية التحتية.

يشهد التحول الرقمي توسعًا ملحوظًا، حيث تُعتمد التطبيقات الذكية في الخدمات الحكومية والبلدية، وتُفعّل شراكات استراتيجية مع شركات تقنية عالمية مثل"Humain" ، مما يُعزز استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحة والتعليم والإدارة الحضرية. إلا أن تعميم تجربة المدن الذكية يظل متركزًا في المناطق الكبرى، في حين لا تزال القدرات المحلية في الابتكار والبحث العلمي في طور التشكل.

سياسيًا، تحافظ المملكة على موقعها الإقليمي المؤثر، وتواصل دورها في الوساطة والاستقرار، كما ظهر في مبادرتها لدعم تسوية الملف السوري في عام 2025. غير أن حضورها على المستوى الدولي يبقى محدودًا في دوره، فلا يتحول إلى قيادة فعلية ضمن موازين القوى العالمية، بل يظل فاعلًا نشطًا في بيئة متعددة الأقطاب.

اجتماعيًا، تتوسع مكتسبات التمكين، إذ تصل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى نحو 36%، وتنخفض البطالة إلى 6% بفضل برامج الإصلاح في سوق العمل والتعليم المهني. ومع ذلك، يبرز تحدي التفاوت بين المدن الكبرى والمناطق الطرفية، إلى جانب الحاجة إلى مزيد من المواءمة بين المهارات ومقتضيات الاقتصاد الرقمي، ما يتطلب جهودًا إضافية لما بعد 2030.

بذلك، يعكس هذا السيناريو مسارًا واقعيًا من التقدم المرحلي. تنجح المملكة في ترسيخ أسس تحول اقتصادي ومؤسساتي متماسك، لكنها تبقى في حاجة إلى تمديد زمني يتجاوز 2030 لاستكمال تحولها إلى نموذج قيادي إقليمي أو دولي. في هذا الإطار، تُرسّخ السعودية موقعها كقوة صاعدة ذات استقرار داخلي ومصداقية إقليمية، لكنها لا تبلغ بعد مرتبة الدولة المحورية عالميًا، مما يُبقي الباب مفتوحًا أمام دورة ثانية من التحول الاستراتيجي في العقد التالي.

3. السيناريو التشاؤمي: اختلال مسار التحول تحت وطأة اللامتوقع (وفق مقاربة البجعة السوداء)

في عالم تتزايد فيه العوامل غير المتوقعة، وتتعاظم فيه تأثيرات الحوادث العشوائية على السياسات العامة، يبقى مسار التحول السعودي، رغم ما حققه من نتائج أولية، عرضة للتعثر نتيجة "بجعة سوداء"

جديدة قد تظهر فجأة، كما حدث مع جائحة كوفيد-19. فالرؤية، بوصفها مشروعًا استراتيجيًا طموحًا، تظل في أحد أوجهها معتمدة على استقرار بيئي إقليمي ودولي هشّ بطبيعته.

تحت هذا السيناريو، قد تتسبب أزمات خارجية مفاجئة أو ضغوط داخلية متراكمة في إبطاء وتيرة التنفيذ. المشاريع الكبرى تواجه صعوبات في التمويل والجدولة، فتتأخر "نيوم" و"ذا لاين"، بينما لا تتجاوز مساهمة الإيرادات غير النفطية 40% من الناتج المحلي. الاستثمارات في الطاقة المتجددة تبقى دون المستوى المستهدف، رغم تجاوزها 60 مليار ريال، ويظل الاعتماد على الطاقة التقليدية قائمًا.

اجتماعيًا، تستقر مشاركة المرأة في سوق العمل عند حدود 38%، مع استمرار معدلات البطالة فوق 8%، وبقاء التفاوت الجغرافي والتنموي قائمًا. أما التحول الرقمي، فيقتصر على بعض المدن الكبرى دون تعميم فعلي، في ظل محدودية الابتكار المحلي.

سياسيًا، تحافظ المملكة على استقرارها ودورها الوسيط، لكن قدرتها على لعب أدوار دولية أوسع تتقلص لصالح التركيز على الملفات الداخلية. وتتحول الرؤية من مشروع اختراق استراتيجي إلى مسار طويل المدى يتطلب مراجعة وتعديلًا في دورة تحول ثانية بعد 2030، تحصّن المكتسبات وتعيد ضبط التوقعات ضمن بيئة عالمية يسودها اللايقين.

تبيّن من خلال تحليل السيناريوهات الثلاثة أن موقع المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد 2030 يظل رهنًا بمجموعة من المتغيرات المتداخلة، التي تشمل الأداء الاقتصادي، مستوى التمكين المجتمعي، قدرة المؤسسات على التنفيذ، إضافة إلى تأثير السياقات الإقليمية والدولية. ففي حين يعكس السيناريو التفاؤلي مسارًا لصعود تدريجي نحو موقع القيادة الإقليمية، يقدّم السيناريو الخطي مسارًا واقعيًا لتحول جزئي ومستمر، بينما يحذّر السيناريو التشاؤمي من هشاشة التخطيط في ظل عالم تسوده الأحداث العشوائية. وتُظهر هذه المقاربة الاستشرافية أن مستقبل التموضع السعودي لا يُختزل في المسار التنموي فحسب، بل يرتبط أيضًا بمدى الجاهزية للتكيف مع التحولات غير المتوقعة، والقدرة على إدارة التحديات بنَفَس استراتيجي طويل الأمد.

خلاصة الفصل الثالث

أظهر الفصل الثالث أن رؤية السعودية 2030 أحدثت تحولات ملموسة في موقع المملكة على المستويين الإقليمي والدولي. ففي السياق الإقليمي، بيّن التحليل أن المملكة انتقلت من أدوار تقليدية تقوم على الثقل الديني والاقتصادي، إلى أدوار أكثر ديناميكية تتضمن الانخراط السياسي المبادر، وتوظيف المشاريع الكبرى، والرمزية الثقافية والدينية لتعزيز التأثير وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

أما دوليًا، فقد رصد الفصل مساعي المملكة لتنويع شراكاتها الاستراتيجية خارج الأطر التقليدية، وتفعيل أدوات القوة الناعمة من خلال استضافة الفعاليات الكبرى، والانفتاح الثقافي، والدبلوماسية الاقتصادية، مما ساهم في تحسين صورتها العالمية وترسيخ حضورها في محافل القرار الدولي.

وفي المبحث الأخير، تم تقديم تقييم استراتيجي واستشراف مستقبلي لموقع المملكة بعد 2030، من خلال عرض ثلاثة سيناريوهات ممكنة (تفاؤلي، خطي، تشاؤمي)، أظهرت أن مستقبل التموضع السعودي سيكون رهينًا بمدى استمرارية الإصلاحات، والاستجابة للمتغيرات الدولية، والقدرة على استثمار الفرص وتجاوز الأزمات، ضمن بيئة دولية تتّسم بالتعقيد وعدم اليقين.

الخاتمة

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن رؤية السعودية 2030 ليست مجرد إطار تخطيطي داخلي يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد أو تحديث المؤسسات، بل هي مقاربة استراتيجية شاملة تتقاطع بشكل مباشر مع أبعاد العلاقات الدولية ومحددات التموضع الجيوسياسي. فالرؤية، في جوهرها، تمثل مشروعًا لإعادة تعريف هوية المملكة ومكانتها على الساحة الإقليمية والدولية، من خلال الاستثمار في أدوات القوة الناعمة، وتنويع التحالفات، وتوسيع الحضور في دوائر القرار، دون التفريط في الثوابت السيادية والدينية التي تميز النموذج السعودي.

لقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التحول الذي تقوده المملكة لا يندرج فقط ضمن ما يُعرف بالإصلاح الاقتصادي، بل يُشكّل تحولًا في طبيعة الدولة ووظائفها، ويُعيد رسم شبكة المصالح التي تتحرك ضمنها في النظام الدولي. فالنموذج التنموي الجديد يقوم على تجاوز الاقتصاد الريعي والاعتماد على النفط، إلى اقتصاد متعدد الأقطاب قائم على الاستثمار، الابتكار، ورأس المال البشري، ما يمنح المملكة أدوات تفاوض جديدة مع القوى الكبرى، ويعزز من قدرتها على لعب أدوار أكثر استقلالية في محيطها.

كما أبرزت الدراسة أن أدوات السياسة الخارجية السعودية بعد إطلاق الرؤية قد شهدت تحوّلات نوعية، تمثلت في الانتقال من الدور المحافظ التقليدي إلى دور أكثر مرونة وديناميكية، سواء من خلال المبادرات الدبلوماسية، أو الأدوار الوسيطة، أو الانفتاح على قوى إقليمية ودولية كانت تُعتبر خصومًا تقليديين. هذا التحول يعكس رغبة المملكة في إعادة تشكيل توازنات المنطقة، والانخراط في تفاعلات النظام الدولي ليس فقط كطرف تابع أو موازن، بل كمُنتج فعلي للسياسات والمبادرات.

وقد أظهرت الاستراتيجية السعودية الجديدة استيعابًا لمعادلات القوة الذكية، حيث تمزج بين الرمزية الدينية والموقع الجغرافي والثقل الاقتصادي، وبين أدوات الحداثة كالتكنولوجيا، الثقافة، الرياضة، والدبلوماسية الاقتصادية. هذه المقاربة تجعل من المملكة نموذجًا غير تقليدي في العلاقات الدولية، فهي تحاول الجمع بين الأصالة والحداثة، وبين الحفاظ على الهوية والانفتاح على التعددية الدولية.

وبالرجوع إلى الفرضيات المقترحة في هذه الدراسة، فقد أكدت النتائج *صحة الفرضية الأولى* التي ترى أن اعتماد رؤية 2030 كنموذج إصلاحي شامل ساهم فعليًا في إعادة تموضع المملكة إقليميًا ودوليًا من خلال هندسة نموذج تنموي متكامل. كما دعمت المعطيات المستخلصة *الفرضية الثانية*، إذ بيّن الزخم الداخلي

للرؤية دوره في تعزيز أدوات القوة الوطنية، وفتح المجال أمام المملكة للعب أدوار خارجية جديدة. كذلك، فإن *الفرضية الثالثة* حظيت بتأييد واضح، خاصة بالنظر إلى الآليات المتعددة التي اعتمدتها السعودية في سياستها الخارجية ضمن الرؤية، والتي أدت إلى تجديد ملحوظ في موقعها الإقليمي والدولي. أما *الفرضية الرابعة*، فقد ظلّت قائمة بوصفها شرطًا مستقبليًا حاسمًا، إذ لا تزال استمرارية تنفيذ الرؤية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات عاملًا محددًا لمسار المملكة بعد 2030.

وقد أفضت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة:

•أن الرؤية ساهمت في إعادة بناء القوة الشاملة للمملكة، ليس فقط من خلال تعزيز أركان الداخل، بل من خلال توسيع هامش المناورة في الخارج.

•أن التحول في السياسة الخارجية السعودية لم يكن شكليًا، بل يستند إلى بنية جديدة في تموضع الدولة ورؤيتها لعلاقاتها وشراكاتها.

•أن الرؤية سمحت بإعادة توزيع الأدوار داخل الإقليم، حيث لم تعد المملكة تكتفي بلعب دور الحليف التقليدي للغرب، بل أصبحت شريكًا تفاوضيًا متعدد الاتجاهات، يتعامل مع الصين، وروسيا، وأوروبا، والولايات المتحدة من موقع وازن.

•أن الاستشراف المستقبلي لتموضع المملكة يبيّن أن نجاح الرؤية سيمنحها مكانة قيادية داخل الشرق الأوسط، ويؤهلها للعب دور استراتيجي في التوازنات الإقليمية وصناعة القرارات الدولية، لا سيما في قضايا الطاقة، الأمن، والتنمية.

ورغم ما تم تحقيقه، فإن المشروع السعودي يبقى معرضًا لتحديات هيكلية داخلية، وضغوط خارجية غير متوقعة، قد تؤثر على مساره أو تؤدي إلى إعادة تشكيل أولوياته. لذلك، فإن قدرة المملكة على مواصلة مسارها التحديثي والانفتاحي في ظل عالم متقلب ستكون العامل الحاسم في تثبيت هذا التموضع الجديد.

وفي ضوء ما سبق، فإن الإشكالية التي تفرض نفسها للبحث المستقبلي هي" :**إلى أي مدى يمكن اعتبار النموذج السعودي نموذجًا قابلًا للتكرار في دول عربية أخرى؟**"، خاصة في ظل تفاوت الهياكل السياسية، والخصوصيات الثقافية، واختلاف الموارد والشرعيات في العالم العربي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. هيئات رسمية وتقارير حكومية

1. الهيئة العامة للترفيه. "دليل المستثمر في قطاع الترفيه". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.gea.gov.sa/ar/Pages/InvestorGuide.aspx.

2. الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية. "رؤية السعودية 2030". تم الاطلاع عليه في 26 جانفي 2025. https://ecza.gov.sa/ar/vision-2030.

3. الهيئة العامة للاستعلامات. "التدريب المصري السعودي المشترك (السهم الثاقب)". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://shorturl.at/oHsxU.

4. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. "دور سدايا في تحقيق رؤية السعودية 2030". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://sdaia.gov.sa/ar/about/Pages/OurRole.aspx.

5. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. "حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://sdaia.gov.sa/ar/media/Pages/AI-State-of-the-Art.aspx.

6. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. "مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://sdaia.gov.sa/ar/media/Pages/Generative-AI-Principles.aspx.

7. الهيئة السعودية للسياحة. "التقريرالسنوي2023". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://shorturl.at/0UuFG .

8. الهيئة المالية. "القطاع المالي". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://cma.org.sa/Market/Pages/FinancialSector.aspx.

9. برنامج خدمة ضيوف الرحمن. "نبذة عن البرنامج". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.hrsp.gov.sa/ar/about-us.

10. برنامج تنمية القدرات البشرية. "الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية 2021-2025". تم الاطلاع عليه في 1 فيفري 2025. https://hcdp.gov.sa/ar/media-center/publications/hcdp-media-document-2021-2025.

11. رؤية السعودية 2030. "برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية: خطة التنفيذ 2017–2020". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/media/wz4b525r/nip-logistics_ar_v1-2.pdf.

12. رؤية السعودية 2030. "برنامج جودة الحياة". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/ar/programs/quality-of-life/.

13. رؤية السعودية 2030. "برنامج الإسكان". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/ar/programs/housing/.

14. رؤية السعودية 2030. "برنامج تنمية القدرات البشرية". تم الاطلاع عليه في 1 فيفري 2025. https://www.vision2030.gov.sa/ar/programs/human-capability-development/.

15. رؤية السعودية 2030. "مجتمع حيوي". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/ar/themes/vibrant-society/.

16. رؤية السعودية 2030. "وطن حيوي". تم الاطلاع عليه في 2 فيفري 2025. https://www.vision2030.gov.sa/ar/themes/thriving-nation/.

17. رؤية السعودية 2030 وبرنامج جودة الحياة. "خطة تنفيذ برنامج جودة الحياة 2020–2023". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/media/ed4x1121/qol-program-2020-2023_ar.pdf.

18. رؤية المملكة العربية السعودية 2030. "الخطط الإستراتيجية للتنمية في المملكة". المنصة الوطنية GOV.SA. تم الاطلاع عليه في 26 جانفي 2025. https://shorturl.at/A6HQT.

19. رؤية 2030. "التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.vision2030.gov.sa/media/g3q3x22y/v2030-annual-report-2023_ar.pdf.

20. صندوق النقد الدولي. "المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/02/09/pr2435-saudi-arabia-imf-executive-board-concludes-2024-article-iv-consultation.

21. صندوق تنمية الموارد البشرية. "دعم ضيافة الأطفال قرة". تم الاطلاع عليه في 2 فيفري 2025. https://hrdf.org.sa/early-employment-initiative/.

22. صندوق تنمية الموارد البشرية. "مبادرة العمل المبكر". تم الاطلاع عليه في 1 فيفري 2025. https://hrdf.org.sa/early-employment-initiative/.

23. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. "العمل العسكري المشترك". تم الاطلاع عليه في 28 جانفي 2025. https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Cooperation/MilitaryCooperation/Pages/Military-Joint-Action.aspx.

24. مركز دراسات تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها. "التعريف بالمركز". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://historycenter.ksu.edu.sa/ar/node/6.

25. مجموعة البنك الدولي. "إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – Saudi Arabia". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=SA.

26. وزارة الاستثمار. "الإستراتيجية الوطنية للاستثمار". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://m.misa.gov.sa/ar/investments/national-investment-strategy.

27. وزارة البلديات والإسكان. "الإسكان التنموي". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.momrah.gov.sa/ar/eskan-tannemi.

28. وزارة الخارجية السعودية. "إنجازات المملكة". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://www.mofa.gov.sa/ar/AboutKingdom/Pages/Achievements.aspx.

29. وزارة الخارجية السعودية. "عن المملكة". تم الاطلاع عليه في 28 جانفي 2025. https://www.mofa.gov.sa/ar/AboutKingdom/Pages/default.aspx.

30. وزارة خارجية المملكة العربية السعودية. "الاجتماع الوزاري للتحالف ضد داعش - عن التحالف". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://www.mofa.gov.sa/ar/Ministry/Events/Pages/CoalitionagainstISIS.aspx.

31. وزارة الصحة. "منصة صحتي". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://www.moh.gov.sa/Pages/Sahety.aspx.

32. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. "رحلة التعدين في المملكة: من التأسيس إلى عهد رؤية السعودية 2030". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://m.mim.gov.sa/ar/story/journey-of-mining-in-saudi-arabia/.

33. وزارة المالية. "برنامج تطوير القطاع المالي". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://www.mof.gov.sa/financial-sector-development-program/.

34. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. "برنامج جودة الحياة". تم الاطلاع عليه في 31 جانفي 2025. https://www.hrsd.gov.sa/ar/node/6921.

35. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. "برنامج تنمية القدرات البشرية". تم الاطلاع عليه في 1 فيفري 2025. https://www.hrsd.gov.sa/ar/node/6922.

36. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. "الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في رؤية السعودية 2030". تم الاطلاع عليه في 27 جانفي 2025. https://www.hrsd.gov.sa/ar/node/6920.

37. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. "تمكين المرأة". تم الاطلاع عليه في 2 فيفري 2025. https://www.hrsd.gov.sa/ar/node/6923.

38. وزارة النقل والخدمات اللوجستية. "الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.mot.gov.sa/ar/about/Pages/LogisticsStrategy.aspx.

39. وكالة الأنباء البحرين. "القوات المسلحة السعودية تشارك في تمرين (الأسد المتأهب2024) في الأردن". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://www.bna.bh/news?id=0162598.

40. وكالة الأنباء السعودية. "بدء تشغيل أكبر عقد تخصيص منفرد في المملكة". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://www.spa.gov.sa/2539209.

41. وكالة الأنباء السعودية. "إكسبو 2030.. العالم يختار المملكة". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2005329 .

42. وكالة الأنباء السعودية. "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يحوّل طريق العبر في اليمن إلى شريان حياة جديد لملايين اليمنيين". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2294428

43. وكالة الأنباء السعودية. "المرأة ركيزة أساسية في رؤية المملكة 2030". تم الاطلاع عليه في 2 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/2197982 .

44. وكالة الأنباء السعودية. "المملكة تحقق مراتب ونتائج إيجابية في مجموعة العشرين (G20)". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://shorturl.at/xaAFY .

45. وكالة الأنباء السعودية. "المملكة العربية السعودية تفوز بحق استضافة كأس العالم FIFA™ 2034". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2223511 .

46. وكالة الأنباء السعودية. "المملكة ودورها في دعم التضامن الإسلامي". تم الاطلاع عليه في 29 جانفي 2025. https://www.spa.gov.sa/2544715.

47. وكالة الأنباء السعودية. "المملكة.. تاريخ حافل خلال مشاركاتها في قمة مجموعة العشرين الاقتصادية (G20)". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/734575fbf1f .

48. وكالة الأنباء السعودية. "سمو أمير الحدود الشمالية: رؤية 2030 رسمت انطلاقة جديدة لثقافة العمل التطوعي في المملكة". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025.
https://www.spa.gov.sa/w1575747?lang=ar&newsid=2244773 .

49. وكالة الأنباء السعودية. "صدور قرار عن القمة العربية والإسلامية غير العادية". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2205845 .

50. وكالة الأنباء السعودية. "هيئة الأدب والنشر والترجمة تدشن جناحها المشارك في معرض فرانكفورت للكتاب 2024". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2190440 .

51. وكالة الأنباء السعودية. "المملكة تشارك في الدورة 19 من المعرض الدولي للعمارة 'بينالي البندقية'". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.spa.gov.sa/N2255817 .

52. مبادرة السعودية الخضراء. "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر: تعزيز العمل المناخي في المنطقة". تم الاطلاع عليه في 4 فيفري 2025. https://www.saudigreeninitiative.org/ar/middle-east-green-initiative/.

ب. كتب

1. الربيعي، فضل عبد الله. "التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم و النظرية". عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2015.

2. غرزالدين، علاء حسان. مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024.

3. ناي، جوزيف. "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية". ترجمة عبد الرزاق أبو بكر. دمشق: دار الكتاب العربي، 2004.

4. هاجين، افيرت. "حول نظرية التغير الاجتماعي". ترجمة فايز الصباغ. بيروت: دار الحداثة، 1980.

5. الهاشمي، مصعب حبيب مرحوم، وحسن سيد سليمان. مفاهيم استراتيجية. 2018.

ج. مقالات

1. أبو كريم، منصور. "القوة الناعمة بين تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة)". مجلة السياسة العالمية، ع 10.

2. أحلام، هواري، وعلي سدي. "التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر". مجلة البشائر الاقتصادية 6، ع 2 (2020).

3. بدر، عبد الله محمود محمد، وبدر صالح العبدي محمد. "السكان ومعدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية وأثرهما على التنمية في ظل رؤية 2030م". المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، ع 2 (2022).

4. بلقاسم، بوفتاح، وعبد القادر قطاف. "دور الحوكمة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة المملكة العربية السعودية 2020-2024". مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية 2، ع 1 (2024).

5. بومعزة، منى. "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن". دفاتر السياسة والقانون، ع 15 (2018).

6. باكير، علي. "نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة". سياسات عربية، ع 5 (2020) .

7. بعضي، أسيا. "الثروة الصناعية الرابعة". مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ع 3 (2019).

8. جمال الدين، زروق. "الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية". صندوق النقد العربي، ع 25 (2009).

9. حيدر، عصام، وعلي باهمام. "توافق برامج الإسكان ومبادراته مع رؤية المملكة 2030". المجلة السعودية للإسكان، ع 1 (2021).

10. دليلو، فضيل، وعاطف كلاع. "الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها، ومتطلباتها". الباحث الاجتماعي، ع 13 (2017).

11. الذيابي، عبد الكريم سعد. "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية". مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع 7 (2020).

12. الرفاعي، محمد سليمان، وعبد الله الشراري. "الرؤية السعودية 2030 كمدخل لتحديث الإدارة الحكومية: دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول العربية". مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية 4، ع 4 (2020).

13. الرشيدي، شقران. "أبرز تحديات تواجه الأجهزة الحكومية في تنفيذ مبادرات برامج رؤية 2030". التنمية الإدارية، ع 1 (2023).

14. سعدي، هاجر، ومراد شريف. "التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير في ظل رؤية المملكة للفترة (2016-2022)". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ع 10 (2022).

15. عبد النور، شباط. "التحول الطاقوي نحو استغلال الطاقة المتجددة: رهان تحقيق الأمن الطاقوي العالمي". مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، ع 1 (2023).

16. علي، قرود، ونسرين كزيز، وسناء مرغاد. "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر". مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية 4، ع 2 (2020).

17. عمراني، سفيان. "واقع مستقبل الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030". مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع 4 (2021).

18. فرحاوي، فؤاد. "العلاقات السعودية المغربية نموذجًا: الشراكة المغاربية-الخليجية: تكامل لمواجهة المخاطر الأمنية". آراء حول الخليج، ع 4 (2019).

19. الكبييري، محمد بن علي بن معجب. "الاستراتيجية العسكرية في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية". دفاتر السياسة والقانون، ع 12 (2017).

20. ليتيم، عبدالعزيز، وإيمان غالمي. "قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية في مجال نشر ثقافة الرياضة للجميع من منظور "رؤية المملكة 2030 وبرنامج جودة الحياة"". مجلة المنظومة الرياضية، ع 2 (2022).

21. ميسوم، إلياس. "التنمية المستدامة: مقاربة نظرية". مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، ع 2 (2020).

22. يوسف، رفعت فتحي متولي. "الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030". مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 3 (2021).

د. أوراق عمل وتقارير وتحليلات منشورة إلكترونياً

1. الديبان، محمد بن عدنان. "الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030: المحفزات والتحديات". غرفة الرياض، 15 جانفي 2024. تم الاطلاع عليه في 22 فيفري 2025. https://www.chamber.sa/media/3160/foreign-investment-report.pdf.

2. شنايدر، فريديريك ج. "الرؤى الخليجية المتعثرة: رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 12 ديسمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 22 فيفري 2025.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alrwya-alkhlyjy-almtathrt-rwyt-almmlkt-alrby-alsaewdy-laam-2030.

3. سكيفت ومجموعة سيرا. "تحليل مفصل لقطاع السياحة والسفر في المملكة العربية السعودية". 25 نوفمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 21 فيفري 2025. https://skift.com/wp-content/uploads/2023/11/Saeh-Saudi-Arabia-Travel-Tourism-Report-2023.pdf.

4. العفيفي، طارق. "تمكين المرأة السعودية في رؤية 2030". شركة دراسة، 5 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 23 فيفري 2025. https://shorturl.at/3w0q6,

5. كليمنسن، اندرو ج.، وعبدالله الحايك. "التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والسعودية: الخطوات التالية". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 20 نوفمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 20 فيفري 2025. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawwn-aldfaey-byn-alwlayat-almtdhdh-walsaewdy-alkhtwat-altaly.

6. مركز البحوث والمعلومات. "الرؤية والرسالة: إطار نظري لتعريف الرؤية والرسالة والفرق بينهما". الرياض، 2022.

7. مركز الاقتصاد الرقمي. "الصناعة الذكية في المملكة العربية السعودية: خريطة الانتشار واستراتيجية التحول". 15 سبتمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 21 فيفري 2025. https://digital-economy.org.sa/smart-industry-in-saudi-arabia/.

8. مرصد قطاع دعم الأعمال. "مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030". غرفة الرياض، 10 أكتوبر 2023. تم الاطلاع عليه في 21 فيفري 2025. https://www.chamber.sa/media/3160/energy-renewable-sector-report.pdf.

9. محمد، السيد فراج السعيد. "دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 4 (2020).

هـ. مو اقع إلكترونية

1. أكوا باور. "لدى احتفاء أكوا باور بتميز المشروع: الفضلي: محطة رابغ 3 لتحلية المياه الأكبر في العالم إنتاجًا للمياه بتقنية التناضح العكسي". 15 نوفمبر 2022. تم الاطلاع عليه في 29 فيفري 2025. https://www.acwapower.com/ar/media-center/news/fazli-rabigh-3-desalination-plant-is-the-worlds-largest-reverse-osmosis-plant/.

2. العربية. "بالأرقام: اكتتاب أرامكو الأضخم في العالم". 10 ديسمبر 2019. تم الاطلاع عليه في 29 فيفري 2025. https://shorturl.at/XVnwP .

3. العربية. "السعودية تستضيف كأس العالم 2034 رسمياً". 11 ديسمبر 2024. تم الاطلاع عليه في 2 ماي 2025. https://shorturl.at/exfVh.

4. العربية. "الشيباني: الدبلوماسية السعودية أثبتت أنها صوت العقل والحكمة". 12 فيفري 2024. تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025. https://shorturl.at/aOJSo .

5. العاني، طه. "ارتفع بـ 16%.. كيف أصبحت السعودية الـ 5 عالميًا بالإنفاق العسكري؟". الخليج أونلاين، 12 ديسمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://shorturl.at/pjhDU .

6. العاني، طه. "عامان على افتتاحه.. ما أهمية منفذ عرعر الحدودي بين العراق والسعودية؟". شبكة الجزيرة الإعلامية، 15 جانفي 2023. تم الاطلاع عليه في 25 فيفري 2025. https://rb.gy/bpnmf2 .

7. العتيبي، صنهات بدر. "حول معنى الاستراتيجية1 بين الخطة والنمط". جامعة الملك سعود. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://shorturl.at/W92Kj.

8. العرب. "دبلوماسية السعودية لتحقيق الانسجام الإقليمي: الفرص والتحديات". 10 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025. https://rb.gy/nuu6iy .

9. العلي، حامد. "الاقتصاد والتجارة والعلاقات العسكرية.. السعودية وجنوب إفريقيا تتفقان على توسيع العلاقات". صحيفة سبق الإلكترونية، 15 ماي 2024. تم الاطلاع عليه في 25 فيفري 2025. https://shorturl.at/kQRS0.

10. العلي، حامد. "العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإندونيسيا... تطور ملحوظ يستند إلى رؤية 2030". صحيفة سبق الإلكترونية، 20 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 25 فيفري 2025. https://shorturl.at/eI913.

11. العنزي، ريمة. "رؤية المملكة 2030 في التعليم". دراسة الأفكار للبحث والتطوير، 10 فيفري 2024. تم الاطلاع عليه في 23 فيفري 2025. https://www.drassat.com/articles/saudi-vision-2030-in-education.

12. الفواز، نادية. "الثقافة السعودية تطلق منصة 'بوابة الثقافة'". العربية، 20 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://rb.gy/2b00bu .

13. البخيت، عبد الرحيم. "تحليل ميزانية السعودية لعام 2025". شركة أندرسن العالمية. تم الاطلاع عليه في 9 ماي 2025. https://sa.andersen.com/ar/myblog/analysis-of-2025-saudi-budget/.

14. بريجع، ديميتري. "التحالف الإستراتيجي بين روسيا والسعودية". مركز الدراسات العربية الأوراسية، 10 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 25 فيفري 2025. https://shorturl.at/vGHRS.

15. خالد، كامل. "ما هي أنواع الخصخصة في السعودية". مكتب المحامية سارة سعيد الغامدي للمحاماة والخدمات والاستشارات القانونية، 20 فيفري 2023. تم الاطلاع عليه في 29 فيفري 2025. https://shorturl.at/fC0N8.

16. الخمشي، زيد. "الشراكة الاقتصادية بين السعودية والهند .. استثمارات متبادلة وفرص واعدة". صحيفة سبق الإلكترونية، 5 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 25 فيفري 2025. https://shorturl.at/elDJS.

17. الزعيم، شادي. "اقتصاد مزدهر: أهم محاور رؤية2 2030 ووزارة مستقلة". العربية، 28 ديسمبر 2023. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://rb.gy/tyqu4q .

18. الزهراني، سارة. "رؤية 2030.. تنوع اقتصادي يحلق بالمملكة إلى آفاق جديدة بعيداً عن النفط". الرياض، 10 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 1 مارس 2025. https://www.alriyadh.com/1977759.

19. الشرق الأوسط. "توجه لخصخصة الشركة السعودية للكهرباء". 20 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 29 فيفري 2025. https://shorturl.at/i23L5.

20. الشرق الأوسط. "دول الخليج تواصل العمل على الربط بالسكك الحديدية وتوقعات بانطلاقته في 2030". 4 ماي 2025. تم الاطلاع عليه في 4 ماي 2025. https://shorturl.at/XoP07.

21. سكني. "برنامج سكني". تم الاطلاع عليه في 1 مارس 2025. https://sakani.sa/.

22. سفارة المملكة العربية السعودية. "رؤية 2030". تم الاطلاع عليه في 27 فيفري 2025. https://www.saudiembassy.net/ar/vision-2030.

23. السويد، محمد. "حوكمة رؤية 2030.. أكثر شفافية ومسؤولية". معهد الإدارة العامة، 20 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025. https://ipa.edu.sa/ar/news/2024/04/20/governance-of-vision-2030-more-transparency-and-accountability/.

24. شركة الجهات الأربع. "البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية". 15 جانفي 2024. تم الاطلاع عليه في 28 فيفري 2025. https://shorturl.at/Z5f7G.

25. شركة الرابية الحديثة. "كيف ساهمت الخدمات اللوجستية في تطوير المملكة منذ يوم التأسيس وحتى اليوم". 10 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 28 فيفري 2025. https://rb.gy/qu90z1 .

26. شركة نوافذ وطن. "برنامج التحول الوطني: تعريفه وأهدافه وأثره في تحقيق رؤية 2030". 12 فيفري 2024. تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025. https://short-link.me/-BkR .

27. عطية، زياد. "أبرز 10 أحداث رياضية استضافتها السعودية في 2024". الشرق رياضة، 28 ديسمبر 2024. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://short-link.me/-BkZ .

28. CNN Arabic. "الاكتتاب العام لأرامكو السعودية". 11 ديسمبر 2019. تم الاطلاع عليه في 29 فيفري 2025. https://arabic.cnn.com/business/article/2019/12/11/saudi-aramco-ipo.

29. كيلاني، فراس. "الرئيس السوري بشار الأسد يشارك في القمة العربية بجدة". بي بي سي عربي، 19 ماي 2023. تم الاطلاع عليه في 24 فيفري 2025. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65646193.

30. مخلوف، مريم. "نظرية الدور في العلاقات الدولية". الموسوعة السياسية، 5 فيفري 2023. تم الاطلاع عليه في 27 فيفري 2025. https://short-link.me/-Bl3 .

31. مركز القرار للدراسات الإعلامية. "حقوق الإنسان بين انتقائية الغرب والمقاربة السعودية الشاملة". 20 نوفمبر 2021. تم الاطلاع عليه في 13 ماي 2025. https://alqarar.sa/5429?utm.

32. مساعد، الزياني. "رؤية السعودية 2030: مسار تنموي يتضمن مفهوم 'وطن طموح'". الشرق الأوسط، 15 جانفي 2024. تم الاطلاع عليه في 26 فيفري 2025. https://short-link.me/-Bl6 .

33. مجموعة ريناد المجد. "التحول الرقمي: مفهوم وأهمية وفوائد". 10 مارس 2024. تم الاطلاع عليه في 3 مارس 2025. https://short-link.me/-Bld .

34. مجموعة ريناد المجد. "الأهداف الاستراتيجية للتحول الوطني: رؤية مستقبلية متكاملة". 15 ماي 2024. تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025. https://short-link.me/-Bli .

35. المرزوق، فهد. "العمل التطوعي في رؤية 2030: قوة المجتمع وحيوية المستقبل". الوطن، 20 جانفي 2024. تم الاطلاع عليه في 2 مارس 2025. https://shorturl.at/rGHI3.

36. المنصة الوطنية. "الاستثمار". تم الاطلاع عليه في 30 جانفي 2025. https://my.gov.sa/ar/content/investing#section-4 .

37. المنصة الوطنية. "رؤية المملكة 2030". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://my.gov.sa/ar/content/saudivision .

38. المنصة الوطنية. "استراتيجية الحكومة الرقمية للفترة من عام 2023 إلى 2030". تم الاطلاع عليه في 3 فيفري 2025. https://my.gov.sa/ar/content/digital-strategy .

39. ناجح، صبري. "الربط الكهربائي بين مصر والسعودية يحسّن إمدادات التيار في المنطقة ويقلل الانقطاعات". الشرق الأوسط، 3 ماي 2025. تم الاطلاع عليه في 3 ماي 2025. https://shorturl.at/K7tF9.

40. نيوم. "ما هي نيوم". تم الاطلاع عليه في 28 فيفري 2025. https://www.neom.com/ar-sa/about.

41. نيوم. "نيوم تُسرّع مسيرة التحول العالمي نحو الهيدروجين الأخضر". تم الاطلاع عليه في 28 فيفري 2025. https://www.neom.com/ar-sa/newsroom/neom-accelerates-global-green-hydrogen-transition.

42. وفير. "تحديات التحول الرقمي الحكومي". 5 افريل 2024. تم الاطلاع عليه في 3 مارس 2025. https://shorturl.at/c0W5X.

و. وسائط أخرى

1. الجريسي، عمر، ود. فهد بن عبد الله التونسي. "كواليس ولادة رؤية 2030". بودكاست سقراط من إذاعة ثمانية. يوتيوب، 10 أكتوبر 2022. https://youtu.be/ZnCXcELw4yY?si=dm3ytyCnGLbTYFL0 .

ثانياً: المراجع الإنجليزية

أ. هيئات رسمية وتقارير حكومية

1. General Authority for Statistics. Saudi Women's Report 2022. Accessed February 2, 2025 . https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Saudi_Women_Report_2022_EN.pdf.

2. Ministère des Armées. Rapport au Parlement 2021 sur les exportations d'armement de la France. 2021.

3. The White House Newsletter. "Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic $600 Billion Investment Commitment in Saudi Arabia." Accessed February 4, 2025 . https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/fact-sheet-president-donald-j-trump-secures-historic-600-billion-investment-commitment-saudi-arabia./

4. United Nations. "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development." Accessed January 30, 2025 .https://sdgs.un.org/2030agenda.

5. World Commission on Environment and Development. Our Common Future. New York: Oxford University Press, 1987.

ب. كتب

1. David, Fred R. Strategic Management: Concepts and Cases. New Jersey: Pearson Education, 2011.

2. Harnisch, Sebastian, Cornelia Frank, and Hanns W. Maull. Role Theory in International Relations. Oxford: Oxford University Press, 2011.

3. Nye, Joseph S. Jr. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: PublicAffairs, 2004.

4. Weinbaum, Kurtis, et al. China's Arms Exports and Private Security Companies Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020.

5. Wilson, Ernest J. "Hard power, soft power, smart power." In The Oxford Handbook of International Relations, edited by Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, 107-124. Oxford: Oxford University3 Press, 2008.

ج. مقالات

1. Addis Alemahu G/Mariam. Saudi Arabia's Vision 2030 and Its Regional Implication

2. Oladosu, Afeez. "The big push model and Nigeria economy." Journal of Economics and Sustainable Development 8, no. 5 (2017): 40-55.

3. Vats, Artika, and Amulya Sahoo. "Big push theory and critical minimum effort." International Journal of Social Science Research and Review 6, no. 1 (2023): 10-25.

4. Winarni, Leni. "Saudi Vision 2030 and the Challenge of Competitive Identity Transformation in Saudi Arabia". Journal of Islamic World and Politics 7, no. 1 (2023):

5. Saad Abdullah Alammash. Saudi Arabia and the Heart of Islam in Vision 2030: Impact on International Relations.

د. أوراق عمل وتقارير وتحليلات منشورة إلكترونياً

1. Ali, Layla. "BRICS & Saudi Arabia's Membership: What Does This Mean?" Gulf Research Center, October 26, 2023. Accessed January 29, 2025 .https://www.grc.net/articles/brics-saudi-arabias-membership-what-does-this-mean * ./Alghannam, Hesham. "How China Aligned Itself with Saudi Arabia's Vision 2030." Carnegie Endowment for International Peace, July .2023 ,28 [2]Accessed May 3, 2025 .https://carnegieendowment.org/2023/07/28/how-china-aligned-itself-with-saudi-arabia-s-vision-2030-pub-90317.

2. Al Omran, Ahmed. "Saudi Arabia Scales Back Flagship Projects." Financial Times, November 28, 2023. Accessed February 22, 2025 .https://www.ft.com/content/13d1e1f7-e23a-44c1-841f-8e4b3c7b2e3f.

3. Alsubaie, Abdulaziz Sultan, Nour Azm Al, Lail Ben Marni, and Ramzi Bin Dabkeh. "Saudi Arabia as a Regional Collaborator 2015–2022." International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences 13, no. 10 (2023): 120-135.

4. Borck, Tobias. "Saudi Arabia: The Kingdom of Oil." Royal United Services Institute, April 20, 2023. Accessed January 29, 2025 .https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/saudi-arabia-kingdom-oil.

5. Declassified UK. "More Than Two Dozen Saudi Typhoon Pilots Trained in Britain." May 10, 2023. Accessed January 29, 2025 .https://www.declassifieduk.org/more-than-two-dozen-saudi-typhoon-pilots-trained-in-britain./

6. Economist Intelligence. "BRICS+ Impact: Plaudits and Brickbats." February 29, 2024. Accessed January 30, 2025 .https://www.eiu.com/n/brics-impact-plaudits-and-brickbats./

7. Jabbar, Jawad. "Saudi Arabia's Evolving Security Narrative: How Culture Became a Strategic Asset." The Geopolitics, March 8, 2025. Accessed May 3, 2025 .https://shorturl.at/hVO3I.

8. Jayanti, Amalia. "Soft Power through Pilgrimage: Analyzing Saudi Arabia's 2024 King Salman Omra Program in Indonesia." Jurnal Transformasi Global 9, no. 1 (2024): 40-55.

9. Kaluinaite, Justina. “Social Change: Inspired by Evolution?” Forus Leadership Development Programme, 2018. Accessed February 2, 2025 .https://forus-sdgs.org/wp-content/uploads/2018/09/Forus_LD_Social_Change_Brief_EN.pdf.

10. Knickmeyer, Ellen. “Trump’s Trip to Saudi Arabia Raises the Prospect of US Nuclear Cooperation with the Kingdom.” The Associated Press, May 22, 2017. Accessed January 30, 2025 . https://apnews.com/general-news-5d2b77a06f36402ea12e5883626e5d8a.

11. Magid, Pesha, Maha El Dahan, and Manya Saini. "Saudi Arabia Sits on Fence Over BRICS With Eye on Vital Ties With US." Reuters, February 19, 2024. Accessed May 3, 2025 . https://www.reuters.com/markets/commodities/saudi-arabia-sits-fence-over-brics-with-eye-vital-ties-with-us-2024-02-19./

12. MAGNITT, sponsored by SVC. "Saudi Arabia: Venture Investment Report." Accessed January 30, 2025 . https://www.magnitt.com/resources/reports/saudi-arabia-venture-investment-report.

13. Quilliam, Neil. "Ukraine talks show Saudi Arabia is now a major diplomatic player." Chatham House, May 22, 2023. Accessed May 3, 2025 .https://www.chathamhouse.org/2023/05/ukraine-talks-show-saudi-arabia-now-major-diplomatic-player.

14. Rashed, Ingi. "NEOM: A New Channel for Egyptian-Saudi Cooperation." Egypt Today, May 15, 2024. Accessed March 3, 2025 .https://www.egypttoday.com/Article/2/131976/NEOM-A-new-channel-for-Egyptian-Saudi-cooperation.

15. Raza, Ali. "Saudi Arabia's NEOM Initiative: A Geopolitical Power Play." The Global Strategy, October 18, 2023. Accessed March 3, 2025 .https://theglobalstrategy.com/saudi-arabias-neom-initiative-a-geopolitical-power-play./

16. Saba, Yousef. “IMF Revises Saudi GDP Growth Down on Oil Cuts.” Reuters, February 9, 2024. Accessed February 22, 2025 .https://www.reuters.com/markets/asia/imf-revises-saudi-gdp-growth-down-oil-cuts-2024-02-09./

17. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). Trends in World Military Expenditure, 2023. April 22, 2024. Accessed January 29, 2025 .https://www.sipri.org/publications/2024/trends-world-military-expenditure-2023.

18. Vakil, Sanam. "Saudi Arabia's Goals Rest on Managing Multipolarity." Chatham House, May 3, 2025. Accessed May 3, 2025 .https://shorturl.at/fWVHT.

19. World Construction Today. "Saudi Arabia Cuts Allocations for Vision 2030 Initiatives and Mega Projects." November 29, 2023. Accessed February 22, 2025 . https://worldconstructiontoday.com/saudi-arabia-cuts-allocations-for-vision-2030-initiatives-and-mega-projects./

20. Zidan, Karim. "Why Is Saudi Arabia at the Gold Cup? It's the Latest in the Kingdom's Soft Power Campaign." The Guardian, July 14, 2023. Accessed January 30, 2025 . https://www.theguardian.com/football/2023/jul/14/why-is-saudi-arabia-at-the-gold-cup-its-the-latest-in-the-kingdoms-soft-power-campaign.

هـ. مو اقع إلكترونية

1. Budding Sociologist. "Forms of Social Change." Accessed February 2, 2025 . https://buddingsociologist.wordpress.com/2012/05/20/forms-of-social-change./

2. Global Fire Power. "2025 Military Strength Ranking." Accessed January 29, 2025 . https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php.

3. Global Fire Power. "Defense Budget by Country (2025)." Accessed January 29, 2025 . https://www.globalfirepower.com/defense-budget-by-country.php.

4. Saudi Embassy. "Vision 2030." Accessed January 26, 2025 .https://www.saudiembassy.net/vision-2030.

فهرس الاشكال ، الخرائط ، الجداول ، والرسوم البيانية

القائمة :

الوسائل الإيضاحية	الصفحة
الجدول رقم 1 : مقارنة بين الرؤية و الاستراتيجية	**12**
الجدول رقم 2: أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات العالمية للتنافسية (2023)	**49**
الخريطة رقم 1 : موقع المملكة العربية السعودية في خريطة العالم	**18**
الخريطة رقم 2 : أبرز مشاريع الطاقات المتجددة في المملكة العربية السعودية	**41**
شكل رقم 1 : اعلى 5 انتاجات للنفط الخام في العالم	**19**
شكل رقم 2 : أكبر 5 احتياطات نفط في العالم	**19**
شكل رقم 3 : هرم التحديات الإدارية لرؤية 2030	**70**

فهرس المحتويات

الفهرس

شكروعرفان : .....

المستخلص : .....

Abstract: .....

مقدمة .....

1. أهمية الدراسة: 1

2. مبررات اختيار الموضوع : 2

3. أهداف الدراسة: 2

4. مجال الدراسة: 2

5. إشكالية البحث: 3

6. الفرضيات: 3

7. المناهج والأدوات المعتمدة في البحث: 4

8. الدراسات السابقة: 4

9. صعوبات الدراسة : 6

10. تبرير الخطة: 6

الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة 9

المبحث الأول : لمحة عامة حول الرؤية السعودية 10

المطلب الاول : نبذة تعريفية عن رؤية السعودية 2030 10

المطلب الثاني : نشأة فكرة رؤية السعودية 2030 14

المطلب الثالث : المفاهيم والمتغيرات المركزية في رؤية السعودية 2030 16

المبحث الثاني : مكانة المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي والدولي 18

المطلب الأول : المكانة الجيوسياسية والعسكرية 18

المطلب الثاني : المكانة الاقتصادية والرمزية 23
المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة لرؤية السعودية 2030 27
المطلب الأول : المقاربات السياسية 27
المطلب الثاني : المقاربات الاقتصادية 29
المطلب الثالث : المقاربات الاجتماعية 30
خلاصة الفصل الاول 34
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمحتوى رؤية السعودية 2030 35
المبحث الأول : محور"اقتصاد مزدهر" 37
المطلب الأول : القطاعات غير النفطية كدعائم لتنويع الاقتصاد الوطني 37
المطلب الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية..... 44
المطلب الثالث : تقييم مسار محور اقتصاد مزدهر 47
المبحث الثاني : محور"مجتمع حيوي"..... 52
المطلب الأول: تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاجتماعية..... 52
المبحث الثالث : محور"وطن طموح"..... 62
المطلب الأول: تعزيز كفاءة الحوكمة والعمل التطوعي في دعم أهداف رؤية السعودية 2030. 62
المطلب الثاني : التحول الرقمي ورفع كفاءة القطاع العام..... 65
المطلب الثالث : تقييم نتائج محور وطن طموح..... 69
خلاصة الفصل الثاني 73
الفصل الثالث : التحولات الاستراتيجية في المكانة الجيوسياسية والاقتصادية للمملكة في ظل رؤية 2030..... 75
المبحث الأول : التحول في الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية 77

المطلب الأول : المشاريع الكبرى كأداة لتوسيع النفوذ الإقليمي 77
المطلب الثاني : تجديد الدور السياسي في القضايا الإقليمية 80
المطلب الثالث : توظيف الرمزية الدينية والثقافية 83
المبحث الثاني : إعادة تموضع المملكة في النظام الدولي 87
المطلب الأول : تنويع الشركات الاقتصادية الدولية 88
المطلب الثاني : القوة الناعمة كأداة للتموقع العالمي 93
المطلب الثالث : الفعاليات الكبرى والقمم الدولية 95
المبحث الثالث : تقييم استراتيجي واستشراف مستقبلي لموقع المملكة 98
المطلب الأول : التحديات المرتبطة بإعادة التموضع 98
المطلب الثاني : الفرص المتاحة لتعزيز الموقع الإقليمي و الدولي 103
المطلب الثالث : استشراف موقع المملكة بعد 2030 107
خلاصة الفصل الثالث 111
الخاتمة 112
قائمة المراجع 115
فهرس المحتويات 134